

محضر الجلسة رقم 794**التاريخ:** الأربعاء 1 ربيع الأول 1433 (25 يناير 2012)**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.**التوقيت:** ثلاث ساعات وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساءً، مع توقف دام تسعا وعشرين دقيقة.**جدول الأعمال:** استكمال مناقشة السادة رؤساء الفرق البرلمانية والسادة منسقي المجموعات البرلمانية للبرنامج الحكومي.**المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

طبقا للفصل 88 من الدستور، يخص المجلس هذه الجلسة لمتابعة تدخلات السادة رؤساء الفرق والسادة منسقي المجموعات البرلمانية لمناقشة البرنامج الحكومي الذي سبق للسيد رئيس الحكومة الموقر أن قدمه أمام مجلسي البرلمان في يوم الخميس 19 يناير 2012.

الكلمة الآن للسيد إدريس الراضي، رئيس فريق الإتحاد الدستوري، في 27 دقيقة، تأسيسا على تنازل رئيسي الفريقين، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفريق الأصالة والمعاصرة عن 5 دقائق، وقد فاضت - كما تعلمون - من تدخل السيد رئيس الاستقلالي 7 دقائق.

شكرا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواتي المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

لابد وقبل أن أعرض عليكم موقف فريق الإتحاد الدستوري بمجلس المستشارين من البرنامج الحكومي أن أقف وقفة إجلال وإكرام أمام الجهود الكبيرة والتضحيات الجسيمة التي قدمتها وتقدمها كل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن والقوات المساعدة من أجل الوحدة

التراية والدفاع عن السيادة الوطنية وحماية المواطنين في ظل الأمن والاستقرار تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، معبرا في الوقت ذاته عن تشبث حزب الإتحاد الدستوري بوحدة الوطن من شماله إلى جنوبه ولن يقبل بالتفريط في أي جزء من تراب هذه المملكة العريقة.

السادة المستشارون،

تجري مناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان، في سياق تاريخي سياسي مختلف عن السياقات التي أحاطت ببرامج الحكومات السابقة، إذ يميز هذا السياق بانطلاق مسلسل الإصلاحات السياسية العميقة التي أعلنها صاحب الجلالة، نصره الله، في خطاب تاريخي ليوم 9 مارس 2011. هذه الإصلاحات التي استجابت إلى تطلمات الشعب المغربي لمحاربة الفساد والمفسدين، وقد توج هذا التجاوب في الإقبال الكبير للناخبين على صناديق الاقتراع بالتصويت لفائدة دستور فاتح يوليو، مما شكل انطلاقة لمسار من التحول الهادئ والإصلاح في إطار الاستقرار. ويفضل هذا الإصلاح الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، المرتكز على الثوابت الراسخة للمغرب، بدأنا نستشعر استرجاع الثقة بين المواطن المغربي ومؤسساته وإقبال المغاربة على المشاركة السياسية، التي تركزت في انتخابات 25 نونبر الأخير التي أفرزت خريطة سياسية جديدة.

السيد الرئيس المحترم،

إن سياق مناقشة البرنامج الحكومي المعروض علينا، تشكل فعلا لحظة تاريخية، بما حمله الدستور الجديد من ضمانات دستورية وقانونية ومؤسسية لمنح كل الصلاحيات لرئيس الحكومة وللحكومة في تدبير كل الملفات واتخاذ الإجراءات بكل استقلالية وتحت مراقبة البرلمان لتدبير الشأن العام.

لقد توفرت لهذه الحكومة كل الضمانات الدستورية والقانونية لكي تمتلك الإرادة والإرادة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، كما أن الناخب المغربي منح للحزب الذي يقود الحكومة - الذي نتخى له التوفيق - 107 من مقاعد مجلس النواب، وهي أغلبية لم تتوفر لأي حزب مغربي حتى في العهود التي كانت تصنع فيها نتائج الانتخابات والأحزاب، فالشارع المغربي لم يعد يقبل التلكؤ والاختفاء والاحتفاء وراء الأوهام لتبرير الفشل والإخفاقات، إذ لم يعد لديكم الحق في الحديث عند نهاية الولاية لتبرير الفشل، الذي لا تمناه لكم وللمغرب، إذن كانت بعض الحكومات إما تتذكر عن إكراهات عدم انسجام الفريق الحكومي أو معيقات التوافقات السياسية بين الأحزاب المكونة للحكومة، وبالأحرى عدم انضباط الأغلبية لتطبيق البرنامج الحكومي الذي سجلناه لدى كل حكومات ما بعد 1998. (وهذا الديسك راه أعياء منه المغاربة).

لذلك، نقول يجب أن تتجح الحكومة، ولا مجال للفشل أو تخييب

7%، بالإضافة إلى مخطط المغرب الأخضر في الفلاحة ورؤية 2020 في السياحة والإصلاح الضريبي وبرامج الطرق والبنيات التحتية واللوجستية. هذه كلها مشاريع دولية، انطلقت منذ سنوات، ولا علاقة لها بهذه الحكومة، والخطر هو أن البرنامج الحكومي يحتفظ بمشاريع وبرامج لتشغيل العاطلين أثبتت التجربة فشلها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يقدم البرنامج الحكومي أي جديد، ويفتقر إلى الابتكارية، بل هناك استمرار لنفس البرامج والمشاريع التي كانت قائمة لدى الحكومات السابقة حتى ما قبل 1998، بينما كانت انتظارات الناخبين قوية في تطوع التغيير وفي حكومة قادرة على قيادة التحول في إطار الاستقرار، إلا أن البرنامج الحكومي لم يقدم تشخيصا دقيقا لنتائج عمل الحكومات السابقة وتحديد إخفاقاتها وبالتالي اقتراح الوسائل والإجراءات.

السيد الرئيس،

نحن، في الاتحاد الدستوري، نعرفكم حق المعرفة، خصوصا فريق الاتحاد الدستوري بهذا المجلس اشتغلنا مع من كان يمثلكم في هذه الغرفة واتخذنا مواقف مشتركة في ملفات كثيرة، تستهدف التصدي إلى الفساد، أهمها ملف "النجا"، مدونة السير التي يؤدي الآن المغاربة ثمنها غالبا بسبب تداعياتها، كذلك ملف الذكارة المعطلين كانت فيه الانتقائية ومخالفة للدستور، إذن اتخذنا معارك مشتركة تجاه العديد من القضايا داخل هذه القبة المحترمة خلال ثلاث ولايات متتالية، واليوم يستوقفنا بشكل جدي تدبيركم لمواجهة هذه القضايا، علما أن ثلاث أحزاب من الأربعة المكونة للائتلاف الحالي مسؤولة مباشرة عن ملفات الفساد وسوء التدبير والاختلالات وتمييع الحياة السياسية والإخفاقات في المجالات الاقتصادية وتحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية.

لم نلمس في التصريح الحكومي الإشارات الواضحة إلى مكان هذه الاختلالات والبدائل الناجمة التي تقترحون لتجاوزها أو على الأقل التقليل من حدتها، هنا نطرح السؤال: هل شعار: "صوتنا - وهذا شعاركم - فرصتنا ضد الفساد والاستبداد" كان لأغراض انتخابية صرفة أو كان ينم عن رغبة حقيقية في مواجهة هذه الآفة؟ إلى أي حد تضمنون، السيد رئيس الحكومة المحترم، انخراط شركائكم الثلاث في الحكومات السابقة في إنجاز وإنجاح هذا الورش الذي يتوقف عليه مستقبل المغرب أم أنكم دخلتم في صفقة الغرض منها الضغط عليهم لسلط الهيمنة والفكر الوحيد؟

إن رهان المرحلة المقبلة هو التنزيل السليم والديمقراطي لمقتضيات الدستور والذي مكن المعارضة لأول مرة في تاريخ المملكة من حقوق وآليات لكي يكون للرأي الآخر حضور في صياغة القرار السياسي ومراقبة وتقويم التدبير العمومي، علما أنه في الماضي القريب عانيتم معنا من التصييق والتغيب ومصادرة الحق في إبداء الرأي والتعبير عن المواقف، سواء داخل المؤسسات المنتخبة أو في الواجهة الإعلامية العمومية، لننتقل إلى التهديد

انتظارات الشعب المغربي، أقول ومن منطلق المصلحة الوطنية أننا كلنا مسؤولون على نجاح هذا المشروع الوطني، كل من موقعه، داخل الأغلبية ومن موقعنا في المعارضة، بالتنبيه والتحليل والتقويم والتصحيح واقتراح البدائل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن المهام الموكولة إلى حكومتكم أو الأهداف التي سطرتموها في برنامجكم الحكومي، لم تفاجؤونا بجديد ولا تؤشر على القدرة الابتكارية للحكومة، وهذا يتعارض مع رغبة الشعب المغربي الذي صوت لفائدة حزبكم وفق تعاقب قطعتموه على أنفسكم بقيادة التغيير والقطع مع المراحل السابقة، وما أشرتم إليه في برنامجكم الانتخابي بما يلي: "ونعتقد أن إيقاف هذا المسار أصبح خيارا حتميا، لا مفر منه، لاسمًا في ظل الربيع الديمقراطي"، فكيف ستوقفون هذا المسار الذي عبرتم عنه ب "السياسات المتبعة التي أدت إلى وضع المغرب على طريق القطيعة بين قرائه وأغنيائه مع الإضعاف المتزايد للطبقة الوسطى وما يؤدي إلى انتشار الفساد والنهب والريع ومصادمة اختيارات المجتمع وهويته وتآكل القيم الإيجابية فيه، وهو مسار أفضى إلى إنتاج نظام تحكيمي وصل إلى نهايته وأصبح عاجزا عن تمكين بلادنا من موقع ريادي بين الدول"، هذا كلامكم، السيد رئيس الحكومة، في برنامجكم الانتخابي.

كيف ستفقدون، السيد رئيس الحكومة، وعودكم الانتخابية وأنتم احتضتم ضمن فريقكم الحكومي مكونات سياسية، مكونات كانت تشكل العصب الرئيسي للحكومات التي وضعت تلك السياسات التي تنوون القطع معها؟ دبرتم، السيد الرئيس، ملف تشكيل الحكومة بمنطق وصفه الجميع بالتهافت على المناصب واستوزار العائلات وتمهيش المرأة، وهذا كله مخالف لروح دستور فاتح يوليوز.

السيد الرئيس،

أمام هذه المؤشرات السلبية، انتظرنا برنامجكم الحكومي وتوقعنا بأن الابتكارية ستشفغ لكم الهفوات التي أحاطت بتشكيل الأغلبية وهيكلية القطاعات الوزارية، لكن بعد قراءتنا لنص البرنامج، تبين لنا أن الأهداف المسطرة لا تترجم ابتكارية ولا تحمل جديدا يذكر.

إن الأهداف الخمسة التي أعلنها البرنامج الحكومي ما هي إلا قواعد محددة سلفا في مواد الدستور، كما أن الأوراش المفتوحة لم تأت بجديد يذكر، وما هي في الواقع إلا الأوراش الكبرى التي أعلن عنها جلالة الملك سابقا، كورش الجهوية المتقدمة وتنزيل الدستور وإصلاح الإدارة وإصلاح منظومة العدالة، كما أن الأهداف الاقتصادية المعلنة جاءت في سياق مواصلة رهانات سابقكم بلوغ نمو 5,5%، ونحن لحد الآن في حدود 4,5%، وكانت حكومة عباس الفاسي تتوقع بلوغ 6% عند نهاية ولايتها التي لم تكتمل، وراهنتم أيضا على تخفيض البطالة إلى 8%، ونحن اليوم في 9,5% وقد كانت التزامات حكومة عباس الفاسي تراهن على أقل من

سابعاً: مجال السياحة "رؤية 2020".

إذن الأمور كما كانت كما بقت.

السيد الرئيس،

من باب المعارضة البناء والمواطنة والموضوعية، فترح عليكم مناقشة العديد من الأفكار التي سبق وأن طرحناها مع الذين سبقكم إلى المسؤولية، معبرين عن استعدادنا لإغنائها وتطويرها وفق رؤية الحكومة التي ترأسونها، على سبيل المثال معضلة المقاصة، إفلاس صناديق التقاعد، وهذه المداولات موجودة بتقارير هذا المجلس المحترم. ونجدد اقتراحاتنا بضرورة إعادة النظر في نظام المندوبيات السامية وإدماجها في القطاعات الوزارية، وخاصة التي تدبر قطاعات اقتصادية حيوية، ونجدد أيضاً اقتراحنا بتحرير القطاع البنكي لمواجهة احتكار لوبي الأبنك الثمانية، لأن كين 8 أبنك هما اللي واكلين دم المغاربة، بغيناكم تفتحوا هاذ المجال.

راهنتم في البرنامج الانتخابي على 7% للفمو وتراجعتم في البرنامج إلى 5,5% مع العلم أن عباس الفاسي وصل إلى 4,5%، كيف تفسرون ذلك؟ التزمت بتشكيل وزارة للجاعات الترابية، تراجعتم عنها في هيكلية الحكومة، لماذا؟

تحدثتم في برنامجكم الانتخابي عن توزيع حصص الجماعات الترابية من الميزانية العامة بقانون ثم تراجعتم عن ذلك في البرنامج الحكومي على مستوى مرسوم فقط.

تهدتم في البرنامج الانتخابي بتوضيح ونشر الإطار القانوني للأجهزة الأمنية والاستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام واستعمال القوة العمومية، نلاحظ غياب هذا الالتزام في البرنامج الحكومي.

لماذا اقتصر التصريح الحكومي على ذكر دولة واحدة بالإسم هي الصديقة والشقيقة تركيا؟

سادساً: لماذا غاب ملف سبنته ومليلية عن البرنامج الحكومي؟

السيد الرئيس،

إن حزب الاتحاد الدستوري يسجل لكم مواقف سياسية في ظل ظروف دقيقة، لو طبعها التهور - لا قدرة الله - لكانت بلادنا معرضة لمشاكل هي في غنى عنها، هذه المواقف التي استحضرت المصلحة العليا للبلاد، وتجاوزت المنطق الحزبي الضيق وجعلتكم تنخرطون في شبه إجماع وطني ومن داخل المؤسسات في التأسيس والمساهمة والمشاركة في مسلسل الإصلاح الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة، نصره الله. هذا كله سجل لك.

وفي هذا السياق، ندعو نحن، في الاتحاد الدستوري، ومن هذا المنبر باقي الفعاليات التي لم تنخرط بعد أن تنخرط في الورش بكل وعي ومسؤولية، سواء من موقع النقد والتقييم أو من موقع المساندة من داخل المؤسسات حتى نجنب بلدنا أي نوع من المغامرة أو التراجع إلى الوراء أو الذهاب بها نحو المجهول.

بالملفات أو مراجعات ضريبية انتقائية وملفقة دون أي سند قانوني، وعلى كل من يرغب في أن يسلم من ذلك أن يصفق للسياسات القائمة أو يرتقي في أحضان انتماءات سياسية محظوظة.

التساؤل، السيد الوزير المحترم:

هل سيستمر منطق فبركة الملفات في عهد حكومتكم الموقرة؟ إذن غدا ذلك اللي معك يقولوا لك ذلك السيد راه راسو سخون، حيث الانتقادات، عاود ثاني ديروا شي ملف.

كيف ستتعاملون في ظل استمرار هذا الحراك مع الحركات الاحتجاجية، علماً أن منها ما هو مشروع، ومنها ما هو حق أريد به باطل لاعتبارات سياسية وانتخابية تخدم لوبيات معينة؟

كيف ستتعامل الحكومة مع مجلس المستشارين؟ هل ستسايرون التيار الداعي إلى تقزيمه أم أنكم ستعملون على تقويته من خلال تكثيف حضوركم لجلساته والإنصات لاقتراحات أعضائه، على الرغم من أننا نعلم أنك لست بحاجة إلى أصواتنا للحصول على الثقة.

إن نظام الشائبة البرلمانية لم يأت من فراغ وأثبت نجاعته في العديد من التجارب العالمية، حيث أن الغرفة الثانية في بعض الديمقراطيات تساهم بشكل حاسم في ضمان استقرار المؤسسات وتحسينها من الموجات السياسية، كما أنها تشكل قيمة مضافة في تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي وعدتم المغاربة في برنامجكم الانتخابي برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم والرفع من معاشات التقاعد إلى 1500 درهم وكذلك الرفع من معدل الدخل الفردي إلى مستوى 40% عند نهاية الولاية، غيبتم هذه الأرقام في تصريحكم الحكومي الذي حضرت فيه مجموعة من الإصلاحات التي انطلقت من سنوات، ونسوق على سبيل المثال:

أولاً: التعاطي مع معضلة أراضي الجموع، نعلم جيداً بأن مصالح الإدارة المعنية لديها مخطط مدروس، وجدتموه جاهزاً، يقسم هذه الأراضي إلى أنواع:

1. الأراضي المتواجدة بالمدارات الحضرية؛
2. الأراضي الخاضعة للتحديد الإداري التي سيتم تملكها وستبناها؛
3. الأراضي الرعوية؛
4. الأراضي الغابوية التي يملك فيها ذوو الحقوق الحق الوهمي.

ثانياً: مخطط المغرب الأخضر الذي لعب دوراً كبيراً وكبيراً جداً في امتصاص البطالة وسيساهم في تحقيق التوازن في ميزان الأداءات؛

ثالثاً: إصلاح النظام الضريبي انطلق منذ ثلاث سنوات؛

رابعاً: برامج الطاقات المتجددة؛

خامساً: مجال التجهيز والطرق القروية والطرق السيارة والموائى والسدود؛
سادساً: مجال النقل البري أو السككي، خصوصاً مشروع (TGV) الذي كنتم ضده، والآن ها أتم تقدمونه ضمن تصريحكم الحكومي ومجالات النقل البحري والجوي؛

نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة" إلى أن قال: "ولكم فيما ما تشتمون أنفسكم ولكم فيما ما تدعون نزل من غفور رحيم ومن أحسن قول من دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين" صدق الله العظيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السادة أعضاء الحكومة،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي شرف عظيم أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي المنبثق عن الحركة الشعبية لأعرض على أنظاركم وجهة نظر فريقنا بمجلسنا الموقر في مضامين مشروع البرنامج الحكومي الذي تعترم الحكومة تنفيذه على مدى الولاية التشريعية الحالية.

وأغتم هذه المناسبة، لأجدد تهانينا الحارة للسيد رئيس الحكومة ولكافة أعضائها على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها، متمنيا لكم كامل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة خدمة لما فيه خير الوطن والمواطنين.

كما لا يفوتني في هذا الإطار أن أتقدم إلى جلالة الملك وكافة أبناء

الشعب المغربي بالتهنئة الصادقة على نجاح الاستحقاق الانتخابي ليوم 25 نونبر الماضي الذي شكل بالفعل نقلة نوعية، عززت مسار الإصلاح الديمقراطي الذي عمقته بلادنا على مدى عقود من الزمن، وشكل الخطاب

التاريخي لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ليوم 9 مارس 2011

عموده الفقري، باعتباره فاتحة لعهد دستوري جديد، توجت به بلادنا

استثناءها التاريخي عبر ملحمة فاتح يوليوز التي كرس خلالها الشعب

المغربي اختياره الاستراتيجي والحاسم، تحت عنوان عريض هو: "الإصلاح

في ضوء الاستقرار ومعانقة التغيير في ظل تحيين المكتسبات"، وتلك هي

العبقرية المغربية التي جعلت من هذا البلد الأمين نموذجا في محيطه الإقليمي

والجهوي والدولي على مدى قرون من الزمن من خلال تمسكه الدائم

بثوابت ومقدسات الأمة وقيم هويته الأصيلة وقدرته على تدبير الاختلاف

وصيانة وحدته المبنية على التعدد والتنوع تحت سقف الملكية الدستورية

وإمارة المؤمنين والطموح الجماعي المشترك في ترسيخ الخيار الديمقراطي،

والدود على أمن واستقرار هذا الوطن العظيم الذي يعرف من أين أتى وإلى

أين يسير. وطن قادم من عمق التاريخ برصيد حافل من الملامح ومواجهة

التحديات، وهو ما يجعلنا اليوم مدعويين جميعا لنكون في مستوى هذا

التاريخ ولننخرط في بناء مستقبل يتقاسمه الجميع، مستقبل يكرم فيه المغرب

جميع أبنائه، ويضمن لهم العيش الكريم في حرية وأمن وأمان.

السيد الرئيس المحترم،

إن مقاربتنا لمعطيات ومضامين البرنامج المعروض على أنظار مجلسنا

الموقر، تنطلق من منظور فكري حركي منبثق عن مدرسة أصيلة، قادمة

من صلب شعبي وجوهري وطني خالص، تلك هي الحركة الشعبية التي

إخواني الأعزاء،

لن يتأتى ذلك إلا ب:

1- تحمل الحكومة لكامل مسؤوليتها في تنزيل السليم للدستور؛

2- انخراط جميع الأحزاب السياسية في مراجعة الذات وإعادة النظر

في المواقف والهياكل وطريقة تدبير الاختلاف الداخلي؛

3- إشعاع ثقافة المواطنة والتربية على حب الوطن والتشبث بالثوابت

والافتتاح على كل ما هو إيجابي من أجل استرجاع ثقة المواطن في العمل

السياسي وانخراطه في معركة الإصلاح والتنمية، مع مراعاة عنصر الزمن

السياسي في هذه الفرصة التاريخية.

السيد الوزير المحترم،

في الأخير، أقدم لكم تنازلا عن 40% من تعويض الشهرية كبرلماني

لفائدة ميزانية الدولة، أتمنى من رئيس الحكومة المحترم أن تتخذ هذه

الإجراءات لمراجعة الأجور العليا.

السيد رئيس الحكومة،

ها الالتزام... نعم السيد الرئيس؟ اللي ابغيتوا، كلشي عندهم نعم

أسيدي، اللي ابغيتوا، ها الالتزام..

السيد رئيس المجلس:

تفضل السيد الرئيس، تابع.

المستشار السيد ادريس الراضي:

ثانيا: هذه الرخصة، السيد الوزير، ديال طاكسي، هذه الرخصة ديال

طاكسي، عندها قيمة رمزية في حياتي، والآن أنا في غنى عنها، أتنازل عنها

وأضعها بين أيديكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، وأتمنى أن تتخذوا

الإجراءات لنشر لوائح المستفيدين من الرخص والامتيازات بمختلف

أنواعها.

وفي الختام، أطلب من رئيس الحكومة المحترم تطبيق مبدأ "من أين لك

هذا".

والله ولي التوفيق، والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم. الكلمة الآن للسيد عبد الحميد السعداوي،

رئيس الفريق الحركي، تفضل، السي فضيلي، الأستاذ فضيلي في إطار 34

دقيقة الهدوء من فضلكم. الأستاذ فضيلي، تفضل.

المستشار السيد محمد فضيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى

آله وصحبه أجمعين.

يقول الله سبحانه وتعالى: "ولا تمنوا ولا تحزنوا ولأنتم الأعلون إن

كنتم مؤمنين"، وقوله تعالى: "الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل

عليهم الملائكة أن تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون

إدارة الشأن العام، وهو ما يجعلنا اليوم نخرط بكل شجاعة ومسؤولية في أول حكومة بعد الدستور الجديد، كما شاركنا من خلال جيل المؤسسين في أول حكومة بعد الاستقلال، وتحملنا فيها مسؤولية قطاع الداخلية في شخص المرحوم لحسن اليوسي، وهو القطاع الذي نعود اليوم للإشراف عليه في شخص أختينا الأمين العام السيد امحمد العنصر، فهكذا نحن وهكذا سنظل، نلبي نداء الوطن كلما دعانا، وستجدوننا، السيد رئيس الحكومة، رواد إصلاح ودعاة التغيير وحماة مغرب عظيم، نعتز أن نكون من طينه وتراجه، لهذا فمن الطبيعي جدا أن نكون - اليوم - مكونا في هذه الأغلبية الحكومية وأن نخرط في تحالف يجمع أحزابا تقاسمنا معها التاريخ، وجمعتنا مختلف المحطات التأسيسية، ونشارك في عدة اختيارات وتوجهات، وهو ما يجعل هذا التحالف يستحق بالفعل اسم "تحالف الهوية والتنمية"، فهو تحالف يترجم المكونات الهوياتية الرئيسية المتمثلة في الأبعاد الأمازيغية والإسلامية والعربية والعمق الإفريقي والمتوسطي، ومن رحم هذه التركيبة الهوياتية توافقت التحالف على مشروع يجمع ديمقراطي تنموي دائم الوفاء لمقدسات البلاد وثوابت هويته الأصلية التي ترجمها الدستور في شكل مفرد في صيغة الجمع.

وكان منطقيا أن تشرف هذه المكونات على تدبير الشأن العام وتنزيل هذا الخيار الإستراتيجي للدستور الجديد، وهي التي ناضلت على مدى عقود من الزمن من أجل مغرب ينصف الهوية المتنوعة، مغرب يعجن خبز الحداثة بقيم الأصالة المغربية. إنها أحزاب بمرجعية تاريخية عريقة وبطموح مشترك في مستقبل حدد البرنامج الحكومي عناوينه الكبرى ورسم ميثاق الأغلبية منهجيته وتفصيل إنجازته، بانفتاح دائم على كل مكونات الحقل السياسي الوطني والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وكافة القوى الوطنية الحية، وبدعم من كافة أبناء الشعب المغربي بداخل وخارج الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قبل الخوض في مضامين مشروع البرنامج، لابد من باب الإنصاف أن نتمن المنهجية التشاركية التي اعتمدها في بناء التحالف الحكومي والمقاربة الجماعية التي سلكتها في تحصين هذا البناء عبر ميثاق يحدد الحقوق والواجبات، ويربط المسؤولية بالمحاسبة، ويؤطر العمل الحكومي بالفعالية في الإنجاز والتضامن في المسؤولية، وهي خطوات نوعية مستمدة من ثوابت التجارب الحكومية السابقة. وإن كنا، السيد رئيس الحكومة، وددنا لو تم توسيع هذه المقاربة التشاركية في بناء مضامين البرنامج الحكومي، لأننا نريده فعلا برنامجا وطنيا يلتف حوله الجميع من داخل وخارج الحكومة، خاصة ونحن في مرحلة تأسيسية بامتياز. ومع ذلك، فنحن على يقين أنك لن تدخروا جهدا لتفعيل هذه المقاربة كما التزمتم بذلك في تصريحكم في كل مراحل تنزيل هذا البرنامج على أرض الواقع.

وارتباطا بهذا المنظور المنهجي الجديد، لا يسعنا إلا أن نركي الطريقة المعتمدة لصياغة هذا البرنامج من خلال بنائه بشكل موضوعاتي وفق خمسة

قالت "لا للحزب الوحيد" مند سنة 1957، وناهضت الفكر الأحادي والإقصائي، محملة بروح المقاومة وجيش التحرير، وشكلت - وما تزال - متنفسا للديمقراطية الحقة، ومدت التعددية السياسية والثقافية بإكسير الحياة ونسيم الاستمرار، حركة شعبية بكل ما تحملها الكلمة من معنى، بفكرة منبثقة من تربة مغربية خالصة، لم تستهويها فتنة الشرق ولا غواية الغرب، ولم تستسلم لأصابع ولا قشور الإيديولوجيات المستوردة التي سرعان ما اضمحلت وانكسرت على صخرة الخصوصية المغربية، التي جسدت الحركة عنوانها الرئيسي، وما يدوم إلا الأصل.

حركة تكلمت كل اللغات واللهجات وخبرت طعم القسوة ومرارة الظلم الفكري والإداري والحزبي، وهي تعزف لحن ميلادها الأول في جبال الأطلس والريف وهضاب سوس وتخوم صحرائنا العزيزة وسهول المدن، فناصرت كدائم عهدها مغرب المؤسسات، وناهضت الظلم بكل أشكاله، وخلفت وهي تشق خطواتها الأولى شهداء ضحوا بأرواحهم لتتم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة، وما سألت الحركة الشعبية في ذلك أجرا، لأنها ظلت ولا تزال مؤمنة أن الوطنية لا ثمن لها وأن حب الوطن فوق كل حساب، لهذا ليس غريبا أن تجد الحركة نفسها دائما في خندق بناء الوطن، وفي صف كل الغيورين على مصالحه العليا، جاعلة نصب أعينها قاعدة ذهبية هي "المغرب قبل الحزب ومصصلحة المجتمع قبل نزوع الائتلاء"، منتصرة لصدق المواقف قبل إغراء المواقف، مستجيبة لضمير الوطن قبل كل حساب سياسوي ضيق، مؤمنة في دربها التضالي أن الحزب مدرسة للقيم وليس بورصة للمنافع.

وإذ نؤطر مداخلتنا بهذه المرجعيات، فلأن اختيارنا السياسية اليوم وغدا ستظل مبنية على هدى هذا الرصيد المشرف، وفي ذلك ما يفسر إصرارنا الدائم على جعل الصراع السياسي تنافسا لخدمة البلاد، وخير ما يعزز قناعتنا هو أن الحركة الشعبية بحسب لهاكل السبق على مدى نصف قرن من الزمن في نقل الصراع إلى داخل المؤسسات بعد أن وجهته تيارات أخرى صراعا حول شرعية هذه المؤسسات، وأرادته صراعا حول السلطة وليس تنافسا حول تدبيرها. والله الحمد، فالجميع التحق في النهاية بهذا الخيار الحركي الثابت، هذا الخيار الذي جعل الحركة الشعبية تشرف منذ تأسيسها على قطاعات حساسة في أصعب المراحل التي اجتازتها بلادنا، والتاريخ يسجل أن الحركة الشعبية هي من أشرف على رئاسة أول مجلس لنواب في شخص فقيدنا جميعا الدكتور عبد الكريم الخطيب، رحمة الله عليه، وأشرفت على قطاعات إستراتيجية من قبيل الدفاع الوطني في شخص أختينا المحجوبي أحرسان، أطال الله عمره، وتحملت مسؤولياتها في تدبير قطاعات حيوية، وخلادت بصاتها في البناء المؤسسي، موسعة المشاركة السياسية لتعم كافة شرائح المواطنين في مختلف المداشر والقرى والمدن.

وكانت الحركة حاضرة في قلب صناعة التناوب التوافقي وما بني عليه من مصالحت تاريخية، حقوقية وهوياتية، مشاركة بالنوع قبل الدرجة والكم في

وارتباطا بهذا السياق، نتمن تأكيد الحكومة في مشروع برنامجها على الالتزام بجعل المرحلة التشريعية المقبلة محطة لتنزيل مقتضيات الدستور عبر التعجيل بعرض مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها ومختلف القوانين المؤطرة للمؤسسات المدسرة ذات الطبيعة المؤسساتية والمرتبطة بالحكمة الحقوقية والتراية والرقابية والجمعية، متطلعين إلى أن يتم هذا التنزيل بأسلوب تشاركي وفي زمن قياسي، على اعتبار أن هذه الترسانة القانونية المنصوص عليها ليست غاية في حد ذاتها بل هي تعقيد دستوري لأهداف ديمقراطية وتحموية ملحة ومستعجلة وترجمة لفلسفة دستورية تعزز الشراكة في الرأي وصناعة القرار، وتدعم البناء المؤسساتي كرافعة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشودة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجابيا مع المحور المتعلق في البرنامج الحكومي بالهوية الوطنية والالتزام الحكومة بإخراج مقتضيات الدستور في هذا الصدد إلى حيز الوجود في أقرب وقت، وذلك بناء على كون هذه المقتضيات هي ترجمة حرفية لمنطوق ومضمون مذكرتنا التي ساهمنا فيها في الحوار الذي رافق إعداد الوثيقة الدستورية وتقدمنا بها إلى اللجنة المكلفة بإعدادها وتجسيدها لمواقف حركية راسخة في تاريخها النضالي.

وفي هذا الإطار، فإننا نتطلع إلى أن تقدم الحكومة وفي أقرب وقت يمكن على عرض مشروع القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية بما يكرس المكتسبات وفق مبادئ التعميم والإجبارية ومعيرة اللغة الموحدة في مجال التعليم واعتماد المناصفة في مجال السياسة الإعلامية وأجراً الأمازيغية في مجال القضاء ومختلف مناحي الحياة الإدارية والعامة وإيلائها المكانة اللائقة بها في مجال السياسة الثقافية ومجالات التخطيط، متطلعين إلى صيانة التراث الأمازيغي الذي يشكل الذاكرة الحضارية للمغرب ورفع المنع المتواصل والمسلط على أسماء الأعلام والأماكن الأمازيغية من خلال إبطال مفعول المذكرة الوزارية المعمول بها منذ 1997 والموجهة إلى ضباط الحالة المدنية.

كما ننتظر منكم، السيد رئيس الحكومة، العمل على التعجيل ببلورة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وليس الثقافات المغربية، كما ورد في نص تصريحكم، لأن في ذلك حكمة الوحدة في التنوع ووحدة الثقافة وإن اختلفت تعابيرها، كما نتطلع أن يكون هذا المجلس إطارا يضم كل المؤسسات اللغوية والثقافية حسب منطوق الدستور، وليس بوصلة تؤطر شتات هذه المؤسسات كما جاء في تصريحكم.

وتفعيلا لذلك المسار، فإننا نقترح العمل على وضع جسر للعمل المشترك بين قطاعات الثقافة والتربية الوطنية والإعلام قصد صياغة برامج عملية مندوجة لسياسة إعلامية وثقافية وتربوية تصون الهوية المغربية وتقاليد الأسرة المغربية الأصيلة وتشجع المنتج الوطني الهادف.

أما بخصوص الإصلاح المؤسساتي والإداري وتطوير الحكامة، فإننا إذ نتمن مضامين هذا المحور ونؤكد تفاعلنا الإيجابي مع الأهداف المسطرة، فإننا

محاور كبرى تترجم تناغما بنيويا ووظيفيا في صناعة السياسات العمومية ويخطط ناظم قوامه المرجعية الدستورية الجديدة، فجاء البرنامج في صيغة مطبوعة بنفس سياسي كبير، محكوم بمنطق الاختيارات قبل لغة المؤشرات الجوفاء، كما تبلور البرنامج بشحنة إرادية وموثر برؤية منسجمة ومندمجة، مسجلا بالفعل منظورا حكوميا متكاملًا، يؤمن بأن الحدائة هي قيم قبل أن تكون زمن، وشستان بين الحدائة والموضه المحكومة بالزوال.

وفي نفس السياق، فإن ما قد يسجل على مشروع البرنامج بخصوص الأرقام والنسب والمؤشرات مرده إلى فئاعة راسخة مفادها أن البرنامج الحكومي - في عمقه - هو التزامات سياسية مع الشعب المغربي ومنظومة من الإصلاحات البنوية والوظيفية التي من شأنها أن تترجم عبر الممارسة إلى مؤشرات تجد وقعها على الحياة اليومية للمواطنين، فجاء هذا الاختيار بناء على فلسفة حكومية جديدة تروم قياس النتائج على المقدمات، وربط الطموح بالواقع، وذلك بدل إطلاق الأرقام على عواهنها، علما أن المعادلة الصعبة التي رافقت كل التجارب الحكومية السابقة تتمثل في صعوبة ترجمة المؤشرات على أرض الواقع وضمان انعكاس المؤشرات على مفعول التنمية ورصد صدها على الحياة الاجتماعية للمغاربة. وفي هذا الصدد، كان بودنا لو تقدمت الحكومة السابقة أمام البرلمان بحصيلة نهاية الخدمة لنقيس الإنجاز على محك تصريح تنصيبها، وهو إجراء نسجل - بكل تنويه - التزام الحكومة الحالية بممارسته مستقبلا.

ثاني المؤاخذات التي يرددها معارضو هذه التجربة الحكومية هو مدى ترجمة هذا البرنامج للوعود الانتخابية لمكونات الحكومة. وفي هذا الصدد، نود التوضيح أن البرنامج الحكومي هو ترجمة للقواسم المشتركة لبرامج مكوناتها، علما أن البرامج الانتخابية ليست بالضرورة هي البرامج السياسية وأن الفرق بينها في الدرجة وليس في النوع، كما أن الاختلاف بينها في أدبيات العلوم السياسية هو الاختلاف بين المنظور الاستراتيجي والمنطق الظرفي، مع ضرورة استحضار نمط الاقتراع وقواعد اللعبة الانتخابية المعتمدة التي تجعل حلم الاستفراد بتدبير الشأن العام أمرا يكاد أن يكون مستحيلا.

من جهة أخرى، وحرصا منا على المساهمة في النقاش الدستوري الذي رافق ميلاد هذه الحكومة، فإننا نعتبر أن القول بعدم أحقية هذه الحكومة في تسلم السلطة قبل تنصيبها في البرلمان رغم تعيينها من طرف جلالة الملك هو إدعاء لا يستقيم، على اعتبار أن الفقرة الأخيرة من المادة 47 في الدستور تنص "على أن الحكومة السابقة تقوم بصلاحيات تصريف الأعمال إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة"، وهو ما يعني أن الحكومة الجديدة تتولى تصريف الأعمال إلى غاية تنصيبها، وهي الحمولة التي حددها المشرع في اختيار كلمة التشكيل بدل التنصيب في المادة الدستورية التي أشرنا إليها أعلاه. ورغم ذلك فنحن نحني هذا التدافع في تأويل الدستور والحرص على احترامه وتنزيله التنزيل الديمقراطي السليم.

التقليديين من خلال تمكينهم من التغطية الصحية والاجتماعية والسكن وتبسيط مسطرة القروض والتفكير في مبادرة لإعفاء البسطاء منهم.

من جانب آخر، نود إثارة انتباه الحكومة إلى الأقاليم الجديدة المحدثة والتي تستوجب عناية خاصة، إن على مستوى البنيات التحتية أو الإدارية أو الأمنية وكذا على مستوى الخدمات الاجتماعية والبرامج التنموية.

وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع مجمل ما تقدمتم به، السيد رئيس الحكومة، في برنامجكم القيم، فإننا نود إثارة انتباهكم إلى دور الأحزاب السياسية في هذا المسار التأسيسي، متطلعين إلى إيلائها مزيدا من الدعم قصد تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للأحزاب السياسية من خلال جعل المرحلة المقبلة محطة لهذا التنزيل، على اعتبار أن الهدف الأسمى هو جعل المجهود السياسي في خدمة المجهود التنموي.

كما لا يفوتنا في هذا المجال، ونحن نثمن عزم الحكومة مواصلة التعبئة الوطنية لتحسين واستكمال وحدتنا الترابية، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أن نذكركم بمحنة إخواننا المحتجزين في مخيمات الذل والعار بتندوف، وضرورة مواصلة الضغط في مختلف المحافل الدولية لرفع الحصار عنهم، كما نستحضر هنا ضرورة الإنكباب على إيجاد حل يفضي إلى استرجاع سبتة ومليلية وباقي الثغور المحتلة إلى الوطن، وكذا فتح ملف الصحراء الشرقية بما يعيد الكرامة والحقوق الوطنية المغتصبة للمغاربة المطرودين من الجزائر، إلى جانب فتح حوار جاد وبناء مع الإتحاد الأوربي وفق ما يعزز الشراكة ويحفظ مصالح وحقوق المغرب بمنظور شمولي ما فوق قطاعي.

من جانب آخر، نود، السيد رئيس الحكومة، أن نلفت انتباهكم إلى الأوضاع المزرية لأسرة المقاومين وأعضاء جيش التحرير، داعين في هذا الإطار إلى العناية بهم عبر حل نهائي وحاسم يعيد الاعتبار لهذه الأسرة التي ضحت بالغالي والنفيس من أجل استقلال البلاد، ونفس العناية تنطلع إليها بالنسبة للجنود المغاربة العائدين من معتقلات البوليساريو بمخيمات تيندوف. السيد الرئيس المحترم،

من زاوية أخرى ولأن التنمية الاقتصادية هي العمود الفقري والحيط الناظم للسياسات العمومية، فإننا نحني نهج الواقعية الذي اعتمدهت الحكومة في صياغة المؤشرات المتعلقة بنسب النمو والعجز والتضخم والبطالة، وهي مؤشرات تبقى طموحة في ظل صعوبة الظرفية الداخلية وحجم التحديات المطروحة على الاقتصاد الوطني وحجم الخصاص الاجتماعي، وكذا تداعيات الأزمة العالمية بعمقها المالي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة لدى الشركاء الإستراتيجيين للمغرب.

وفي هذا الصدد، فأملنا كبير في سنة فلاحية فوق المتوسط وفي أجراً الحكامة الرشيدة ووضع آليات عملية لتجفيف منابع الفساد، كدعائم لربح نقط إضافية في سلم النمو، باعتباره مدخلا أساسيا لتوسيع قاعدة التشغيل والحد من حجم البطالة.

نسجل كذلك، السيد رئيس الحكومة، التزامكم بإيلاء المكانة اللائقة للبرلمان بمجلسه، على أساس أن المؤسسة التشريعية هي شريك استراتيجي للسلطة التنفيذية في مجال تنزيل مضامين الدستور وصياغة البرامج التنموية في مختلف المجالات، مستحضرين المكانة الدستورية للبرلمان، والتي عززها الدستور إن على مستوى الرقابة أو التشريع أو المجال الدبلوماسي أو التخطيط أو التنمية.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على ضرورة تمتيع البرلمان باستقلاله المالي والإداري كمنطلق أساسي لفصل السلط، إذ لم يعد مقبولا أبدا أن يظل البرلمان في العهد الدستوري الجديد يرفع ميزانيته إلى السلطة التنفيذية للحسم فيها وهو الحارس الأمين على مراقبتها وتشريع ميزانيته.

لم يعد مقبولا أيضا أن يظل البرلمان محروما من الإمكانيات المادية والبشرية ومن إمكانيات العمل ومن عناية لائقة بموارده البشرية في زمن تستمد فيه السلطة الحكومية من صناديق الاقتراع ومن شرعية برلمانية.

لم يعد مقبولا أيضا أن يواصل البرلمان ممارسة الدبلوماسية الموازية بعقلية هاوية وبدون مشاركة نوعية في صناعة القرار الدبلوماسي الذي يظل حكرا على السلطة التنفيذية.

من غير المعقول ولا المقبول أيضا أن لا يأخذ مجلس المستشارين موقعه الطبيعي في البناء المؤسساتي المنشود، وذلك لكونه مدرسة لصناعة القرار الاقتصادي والمهني وإطارا للحوار الاجتماعي ودعامة مؤسساتية لصنع التوازن السياسي والرقابة الشعبية بمنظور جموي وتراي. لذا نتطلع، السيد رئيس الحكومة، إلى أن تحددوا خريطة طريق واضحة المعالم للمسار الانتخابي المقبل، والذي من شأنه أن يعزز مكانة الجماعات الترابية والغرف المهنية والنقابات في ظل مراعاة المصالح العليا للوطن وتعزيز خيار الثنائية البرلمانية التي تتوج معالم الديمقراطية العالمية، حيث يظل مجلس المستشارين حاجة مجتمعية وصمام أمان للممارسة التشريعية المنتصرة لإرادة الوطن.

وتعزيزا لهذا التفاعل الإيجابي بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، فستجد فينا الحكومة خير دعامة لها عبر مقترحات القوانين وآليات الرقابة والمبادرة.

وفي سياق هذا المحور المؤسساتي، نتطلع أيضا أن تولي الحكومة كبير العناية للجماعات الترابية وفي صدارتها مؤسسة الجهة من خلال بلورة القانون التنظيمي للجماعات الترابية وفق مبادئ اللامركزية الفعلية وعدم التمركز، ومن خلال تقريب القرار من مستعمليه وبناء سلطات تنفيذية جمهورية ومحلية تسهر على حكامه ترابية فاعلة، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في حصص التمويل المخصصة للجماعات من أجل الرفع منها ودعم الجماعات القروية الفقيرة.

كما نسجل في هذا الإطار ضرورة الارتقاء بالغرف المهنية حتى تتبوأ مكانة الشراكة مع القطاعات الحكومية في صنع القرار الاقتصادي والتجاري والمهني. ونؤكد هنا على ضرورة الالتفات بعناية فائقة إلى أسرة الصناع

السلبية للسياسة المتشددة المنتهجة في المرحلة السابقة والتي كانت لها انعكاسات خطيرة وتدايعات سلبية في عدة بوادي ومدن صغرى بمختلف الجهات.

وارتباطا بهذا المجال، فإن إيجاد حلول ناجعة وحاسمة لأراضي الكيش وأراضي الجموع والأراضي المهملة عبر تملكها لذوي الحقوق أو عن طريق التعاقد مع الخواص، يعد من الأولويات التي نقترح أن تعمل الحكومة عليها. من زاوية أخرى، وإذ نذكر بالمكانة الاستراتيجية التي...

السيد رئيس المجلس:

بقيت دقيقة، أستاذ.

المستشار السيد محمد فضيلي:

إذا سمحت، السيد الرئيس..

السيد رئيس المجلس:

بقيت لك دقيقة، دير فيها اللي ابغيتي.

المستشار السيد محمد فضيلي:

.. من الأولويات التي نقترح أن تعمل الحكومة عليها من زاوية أخرى، المكانة التي منحها الدستور للسلطة القضائية كدعامة للعدالة وقاعدة لتشجيع الاستثمار، فإننا نتطلع إلى أن تعجل الحكومة بإخراج المخطط المتكامل لإصلاح هذا القطاع الحيوي بمدخل أساسي يمثل في الميثاق الوطني لإصلاح القضاء.

من جهة أخرى، ولأن التنمية البشرية هي في قلب الانشغالات الحركية، على اعتبار أن الإنسان هو صانع وهدف لكل تنمية فعلية ومستدامة، فإن الارتقاء بهذه المبادرة الوطنية الناجعة إلى فلسفة تنموية بدل حصرها فقط في مجرد أورايش.

كذلك نؤكد على ما جاء في التصريح الحكومي في الجانب الاقتصادي ومعدل النمو وكذلك نؤكد على محور التنمية القروية...

السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت المخصص لك، أرجوك... نتعامل مع الجميع.

المستشار السيد محمد فضيلي:

سأختم السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

لا يا سيدي، أنييت، الله يكثر خيرك. تعاملنا مع زملائك بالأمس بنفس الصرامة التي طلبتم مني أن أتعامل بها.

المستشار السيد محمد فضيلي:

وأعتم هذه الفرصة في ختام مداخلتنا لتتوجه بتحيةة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة والوقاية

نتطلعنا كذلك كبير في أن تقدم الحكومة وصفات عملية لإصلاح صندوق المقاصة عبر إطلاق حوار وطني يجعل ثمار هذه الصندوق تذهب إلى مستحقيها الفعليين، وتبقى المصادقية في الانجاز والشفافية في التدبير خير وسيلة لبناء الثقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن المواطن قد يتحمل تأخر ثمار التنمية، ولكن لا بد أن يتأكد أنها في الطريق إليه عبر جدول زمني مضبوط.

وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى أن تعمل الحكومة من خلال القانون المالي باعتباره محكا حقيقيا للتنزيل التدريجي لبنود البرنامج الحكومي وخياراته الطموحة على إطلاق دينامية جديدة، تتوخى توزيعا عادلا للاستثمارات العمومية، عبر توطين البرامج التنموية في الميزانيات القطاعية، ووجد الأوراش والمشاريع حسب الجهات بجدولة زمنية وتمويلات مضبوطة، وهو إجراء من شأنه تسهيل العمل الرقابي للبرلمان، وكذا سن خيار التوزيع العادل للثروة الوطنية بطموح مشروع في تحقيق التوازن الجهوي والفنوي والمجالي، ونعتبر أن المدخل الأساسي لهذا الاختيار هو إخراج القانون التنظيمي للمالية في صيغة جديدة تؤسس لميزانية الأهداف والنتائج، كما يقضي ذلك الالتزام بإصدار قوانين التصفية وفق مبدأ السنوية طبقا للمقتضى الدستوري الجديد في هذا الإطار.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من المجالات الحيوية التي لم يفصل فيها البرنامج الحكومي هي الأمن بمفهومه الاستراتيجي الذي يبدأ بضمان الأمن الروحي وينتهي بالأمن الاجتماعي ومكافحة الجريمة التي أضحت لازمة ببنوية واسعة الانتشار، وهي وضعية أضحت تؤرق الأسر المغربية وتمهد أرواحهم وممتلكاتهم، مشيدين في هذا الإطار بالالتزام على بذل مزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف بمختلف أشكاله ونشر الإسلام المعتدل والسمح في ظل إمارة المؤمنين، التي تشكل صمام الأمن الروحي للمغاربة ومنازة لترسيخ قيم التعايش والتسامح بين مختلف الأديان كبادرة لبلدنا منذ قرون.

لا بد كذلك أن نشير إلى تفاعلنا الإيجابي في الفريق الحركي مع الإجراءات والتدابير المعلنة في برنامجكم بخصوص تأهيل قطاع التربية والتكوين، مثيرين الانتباه إلى إيلاء العناية اللازمة للقطاع الخاص ليتناغم مع توجهات القطاع العمومي وتكريس العودة إلى المدارس الجماعية في العالم القروي، عبر توفير بنيات الاستقبال والإيواء والنقل المدرسي.

وبخصوص قطاع السكن بمختلف أنواعه، وإذ نركي المؤشرات المتعلقة بهذا القطاع، فإننا نشدد على ضرورة العمل على ملاءمة هذه العروض مع المتطلبات العائلية للمغاربة وفرض رقابة على الجودة في المنتج ومراجعة أسعاره بما يراعي القدرة الشرائية للمواطنين، والتحكم في السعر المرجعي للعقار، كما نشدد في هذا الإطار على ضرورة ملاءمة المنظومة القانونية للتعمير مع الخصوصيات المحلية عبر تبسيط المساطر لتفادي الانعكاسات

كما أخلفتم الموعد مع التفعيل الديمقراطي للدستور من خلال عودة التقنوقراط إلى تدبير الشأن العام، مما يشوش على الطابع السياسي للحكومة التي كان الجميع يتطلع أن تكون منبثقة من صناديق الاقتراع. وكنتم خلال الفترة السابقة من أكثر الأحزاب انتقادا لحضور التقنوقراط في تشكيلة الحكومات السابقة، فما الذي تغير حتى يصبح ما كان مدانا بالأمس مستباحاً اليوم؟ فسبحان مبدل الأحوال!

إننا لم نفهم أسباب التراجع واختزال المشاركة النسائية في التشكيلة الحكومية في امرأة واحدة، وهو مؤشر سلبي وأول تجاوز من طرفكم لمقتضيات الدستور الجديد، بل خرق واضح للمبادئ الكبرى التي نص عليها الدستور فيما يخص المناصفة والمساواة الكاملة بين الجنسين، كما نعتبره تراجعاً وانكاراً للتراكمات التي ناضلت من أجلها الحركة النسائية المغربية. وإن ما نخشاه في هذا الصدد أن يكون لتمثيلية المرأة في التشكيلة الحكومية دلالات سياسية وفكرية وأن يكون مقدمة لتراجعات أخرى فيما يتعلق بمشاركة النساء في تدبير الشأن العام وقيم الحدائثة والتزامات المغرب الدولية بخصوص مقارنة النوع الاجتماعي، خصوصاً وأن خطابكم عن الهوية أيديولوجي بشكل واضح.

وتأسيساً على ما سبق، نتساءل صراحة عن المسار الديمقراطي في المغرب اليوم، فهل يمكن القول إن الوضع السياسي المغربي لم يعد كما كان عليه قبل 1998 وفي نفس الوقت لم يأخذ شكلاً سياسياً متكاملًا وواضحاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التوصيفات والتشخيصات الممكنة لإطلاقها بخصوص المرحلة السياسية الراهنة؟ هل هي مرحلة تفكك السلطوية القديمة والخروج نحو سلطوية جديدة؟ هل هي مرحلة افتتاح ليبرالي داخل عقد امتياز سياسي واقتصادي واجتماعي مراقب؟ هل هي مرحلة إعلان عن المداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعدادات السيكلوجية للانتقال الديمقراطي؟ بما يعنيه من:

1- التفاهم والتوافق بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين؛

2- القطيعة مع الماضي والانتهاكات الجسمة لحقوق الإنسان؛

3- وضع إطار مؤسسي يمكن من بناء الشرعية الدستورية الناظمة والمؤطرة للانتقال الديمقراطي.
السيد رئيس الحكومة،

إننا أمام "تصريح بالنوايا" أكثر منه "برنامج حكومي" واضح الأهداف والوسائل والجدرة الزمنية، إذ لم تقدموا لنا رؤيتكم وتحليلكم للظرفية الاقتصادية ولا التدابير والآليات والوسائل المالية والعملية والمدة الزمنية لبلوغ الأهداف المعلنة. ونتساءل معكم كيف يمكن "لبرنامجكم" أن يكون خارطة طريق بالنسبة للخمس سنوات القادمة؟

لقد أكتفى التصريح بتكرار واجترار واستنساخ المخططات والبرامج القطاعية للحكومات السابقة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن ما

المدنية على ما يبذلونه من مجهودات جبارة للود عن حوزة الوطن وحماية أمنه واستقراره وحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم تحت القيادة الحكيمة لجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، ورحمة واسعة على شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بدمائهم من أجل رفعة وعزة هذا الوطن.

وأستسمح، السيد الرئيس، إن أطلت. وشكراً لكم.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن للسيد محمد دعيدة رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مساحة 21 دقيقة، فيها شوية ديال الفابور، وأنت تعرف ذلك.

المستشار السيد محمد دعيدة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطة في أقاليمنا الصحراوية المسترجعة، تحية خشوع وإجلال لأرواح شهداء الوحدة الترابية وشهداء الديمقراطية والحرية وشهداء الطبقة العاملة رمز الكفاح والتضحية.
السيد رئيس الحكومة،

طبقاً للفصل 88 من الدستور، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة "البرنامج الحكومي". واسمحوا لي بداية ببعض الملاحظات، وإن كانت ذات طبيعة شكلية، فهي تعطينا صورة عن طريقة تشكيل الحكومة ونواياها وخلفيتها، وهي مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة الثقافة والممارسة السياسيتين.

لقد تردد في برنامجكم الحكومي أكثر من ست مرات التزامكم بشعار "ربط المسؤولية بالمحاسبة"، وهو مطلب شعبي ومقتضى دستوري سنعمل وإياكم على تجسيده، خاصة وأن حكومتكم توفرت لها من الشروط التاريخية ما لم يتوفر لسابقتها، حيث تشكلت في ظل دستور جديد جعل الاختيار الديمقراطي أحد ثوابت البلاد. وسنبداً بهذا الثمين الديمقراطي، عسى أن يتسع صدر الحكومة لذلك.

فحلافاً لما صرحتم به بعد تكليفكم بإجراء مفاوضات لتشكيل الحكومة من تجميع القطاعات المتقاربة والمتجانسة، وتقليص عدد الوزراء إلى 15 حقبة، فإن الحكومة الحالية تضم 31 وزيراً، واحتفظتم تقريبا بنفس الهيكلة الحكومية، مما يجعل حكومتكم حكومة جديدة في ثوب قديم، لها من عوامل الاستمرارية أكثر من عوامل التجديد.

والاجتماعية بالمغرب؛

10 - لم يتطرق تصريحك - لا من قريب ولا من بعيد - للانتخابات المهنية ضمن الاستحقاقات المقبلة، والتي لم تلتزموا صراحة بضمان نزاهتها وسلامتها ومراجعة القوانين المؤطرة لها، ولا جدولة زمنية تتمكن مختلف الهيئات الجماعية والمهنية والأحزاب السياسية من تدبير الزمن السياسي في الأفق المنظور؛

11 - لم يحدد التصريح، كذلك، وسائل التمويل لإنجاز المشاريع التي تحدثم عنها، في ظل محدودية الإمكانيات التمويلية للاقتصاد الوطني المتأثر بالأزمة الداخلية والأزمة العالمية والمتخوم بالمدونية الداخلية والخارجية، كما أنه لم يحدد الأولويات والإجراءات لمواجهة الحاجيات المستعجلة. فما هي مقترحات الحكومة لدينامية الاستثمار المنتج الذي يخلق الثروات وفرص الشغل؟ ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة للحد من البطالة وتخفيضها إلى نسبة 8% كنسبة عامة؟ وهو ما يتطلب إحداث ما لا يقل عن 220 ألف منصب شغل جديد ونسبة نمو تفوق 6% سنويا وليس 5,5% كما ورد في تصريحك.

أما بطالة الشباب حاملي الشهادات العليا التي تحاشيتم ذكر نسبتها فهي تفوق 22%. فالتصريح لم يتحدث عن إجراءات لضمان سهولة التشغيل، واكتفى بتبني البرامج السابقة التي أثبتت محدوديتها "إدماج" "تأهيل" "مقاولتي" أو المزمع إحداثها "مبادرة" "تأطير" "استيعاب"، فلقد تعددت البرامج والبطالة واحدة، فهل تستوعب الحكومة أن الحاجة الاجتماعية غير قابلة للانتظار؟ كان آخر أشكالها مأساة وفاة أحد الأطر المعطلة على إثر إحراق ذاته احتجاجا على وضعه الاجتماعي.

لم يتحدث التصريح عن كيفية مواجهة معضلة إغلاق المؤسسات وتسريح العمال بالعديد من المنشآت الاقتصادية والسياحية والخدماتية وتقليل ساعات العمل في قطاعات أخرى تحت غطاء الأزمة الاقتصادية. السيد رئيس الحكومة،

لقد احتل الحديث عن الحكامة حيزا كبيرا في تصريحك، وعلى العكس من كل التصورات ذات النزعة الوظيفية أو التدييرية التي تحتل الحكامة الاقتصادية في النجاعة المحاسبية والمالية، فإن الحكامة الديمقراطية التي نحن بحاجة إليها تعتمد على دور المؤسسات بوصفها بناءً جماعيا وعلى تنسيق كل السلوكات الخاصة والعمومية وعقلنة مساطر اتخاذ القرار العمومي ومراقبة السياسات الاقتصادية والنفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، فإن إصلاح القانون التنظيمي للمالية يشكل فرصة لإعطاء نفس جديد لتحديث الدولة وتعزيز أداء التدبير العمومي وإضفاء المزيد من الفعالية ومساءلة المشرفين على التدبير وتقوية المراقبة البرلمانية والقضائية والانتقال بنظام المالية العامة المغربية من إطار قانوني محاسباتي إلى مقارنة تعتمد ثقافة "التدبير في خدمة التنمية"، عبر المساءلة والمحاسبة وتقييم مختلف التدابير المرتبطة بالبرامج والوسائل الموضوعة رهن إشارة

تقترحونه في تصريحك بخصوص الإصلاح الإداري هو خلاصات المناظرة الوطنية الأولى للإصلاح الإداري سنة 2005 مع بعض الرتوشات التي فرضتها الملائمة الدستورية، وهو ما يجعلكم حكومة يغلب عليها طابع الاستمرارية، بينما المرحلة تتطلب برنامجا مبدعا ومجددا وليس تكرارا للتجارب السابقة والتي لطالما انتقدتموها. السيد رئيس الحكومة،

باعتبارنا مركزية نقابية، تدافع عن قضايا الشغيلة المغربية لا يمكننا إلا أن نعبر لكم عن خيبة أملنا من خلو التصريح من أية إشارة لتحسين أوضاع الطبقة العاملة المنتجة للثروة. وفي هذا السياق، يمكن أن نشير إلى النقص والفراغات التالية في البرنامج الحكومي الذي تنوون تطبيقه خلال ولايتكم الحكومية:

1 - تم التغيب الكامل لتحسين أوضاع الطبقة العاملة من خلال الزيادة في الأجور، بل تم التراجع حتى عن الرفع من الحد الأدنى للأجر إلى 3000 درهم الواردة في البرامج الانتخابية، ولم تتم الإشارة إلى أي رقم إطلاقا والاكتفاء بالإشارة إلى الرفع التدريجي للحد الأدنى للأجور وبدون أي أفق زمني محدد؛

2 - عدم التنصيص على التخفيض من الضريبة على الدخل ولا من الضريبة على القيمة المضافة، خاصة ما يتعلق بالمواد الأساسية والأدوية؛

3 - لم يحدد التصريح آليات إصلاح صناديق التقاعد الموشك بعضها على الإفلاس ابتداء من أواخر سنة 2012 وتفعيل اللجنة الوطنية واللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد؛

تصنت لنا، السيد رئيس الحكومة، وأحسن الاستماع لأن ما ينتظره كثير وكبير، ونحن ندعو الله أن يحفظ هذه البلاد، وعرفت من أش، راك عارف من أش.

4 - لم يشر التصريح إلى إحداث آليات لفرض احترام قانون الشغل الذي يتم خرقه يوميا في كثير من المؤسسات الإنتاجية بالقطاع الخاص؛

5 - صمت التصريح عن آليات ووسائل حماية الحقوق والحريات النقابية التي يتم خرقها من طرف جل الشركات والمنشآت العامة والشبه العامة؛

6 - لم يتضمن التصريح أي مقارنة مؤسسية للحوار الاجتماعي، تبرز رؤيتكم وكيفية التعاطي مع الفرقاء الاجتماعيين وإبداع آليات جديدة لفض النزاعات الاجتماعية؛

7 - لم يتم الالتزام بالعمل على تفعيل اتفاق 26 أبريل الذي تم توقيعه مع الحكومة السابقة؛

8 - لم يرد في التصريح ما يفيد أن لكم مقارنة لإصلاح صندوق المقاصة، يجعلنا نتق في التزامكم بمحاربة إهدار المال العام دون المساس بحق الفئات الفقيرة والمتوسطة في العيش الكريم؛

9 - لم يتحدث التصريح عن الهبات والمساعدات والمنح الدولية للمؤسسات المانحة والداعمة للإصلاحات السياسية والاقتصادية

المشرفين على التدبير العمومي.

كنا ننتظر منكم إجراءات وتدابير واضحة تنعكس على الحياة اليومية للمواطن، وليس كلاماً عاماً وفضفاضا قابلاً لأي تأويل. كنا ننتظر منكم جواباً على الأسئلة الحقيقية العالقة حول الإصلاح والتغيير الذي ينشده المغاربة، غير أننا وجدنا كلاماً مكروراً واستنساخاً لبرامج سابقة.

كيف يمكننا والحالة هذه، ربط المسؤولية بالمحاسبة في الوقت الذي لم تعلن فيه الحكومة عن التزامات فعلية ودقيقة؟ إننا لا يمكن أن نعارض النوايا التي أعلنتم عنها ولا بعض الإجراءات التي عبرتم عنها، ولكننا نتساءل عن مدى التزامكم بالبرامج التي خولت للأحزاب المشاركة في الحكومة إحرار الأغلبية لإعطاء المصداقية للعمل السياسي.

إن خطاب الهوية الذي تصدر التصريح الحكومي وأطره، يدفعنا إلى التساؤل عن الكيفية التي ستعتمدها لترجمته في السياسات الحكومية، وهو تساؤل يجيلنا على تجربة تاريخية مغربية، حيث أدى تطبيق مثل هذا الخطاب في ميدان التعليم من طرف حليفكم حزب الاستقلال في سنوات سابقة إلى تدمير المدرسة العمومية وإدخال نظامنا التعليمي في متاهات لم يخرج منها إلى الآن رغم المجهود المالي المبذول، وأدى إلى التضحية بأبناء وبنات الفقراء وذوي الدخل المحدود وأغلق أبواب الترقى الاجتماعي أمامهم، بينما مكن قلة من أبناء العائلات الغنية والنافذة التي تعلمت خارج المدرسة المغربية من تكريس سيطرتها على الثروة والسلطة.

إن خطاب الهوية، كما جاء في تصريحكم، يضيئي على المشترك الوطني للمغاربة، وبالأخص الإسلام واللغة العربية، طابع إيديولوجيا تنحو نحو الجمود، وتخلق النزاع بذل أن يوحد، وهو ما لا يمكن استساغته أو قبوله. فالهوية ليست إرثاً جامداً وإنما هي عملية بناء جماعي تاريخي تساهم فيه كل مكونات الشعب في إطار التفاعل الخلاق والإيجابي داخلياً ومع المحيط العالمي بعيداً عن التمييز أو النبذ أو معاداة الآخر وثقافته. ومن يريد تجميدها فكأنما يريد توقيف حركة التاريخ وهذا مستحيل.

إن هويتنا تتقوى بامتلاك المعارف والعلوم ونبذ الخرافات والأراجيف وبضمان ممارسة الحريات واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات ومغرب الحداثة والتنمية والتوزيع العادل لثاؤها والارتقاء بالمواطنة. هذا هو الدرس الذي تعلمنا إياه تجارب شعوب تعيش في انسجام مع نفسها وتتقدم بسرعة وتبني نماذج جديدة للتنمية.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أكتست المسألة الاجتماعية أهمية كبرى في النقاش السياسي العام، يجعلها محور اهتمامات الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، بعد أن ظهر بأنها من بين الأسباب الأساسية التي كانت وراء الحراك الاجتماعي في بعض البلدان العربية والمتوسطية، إذ مكنت هذه التحولات السياسية كل التعبيرات المجتمعية من الدخول إلى فضاء الاحتجاج والتعبير عن مطالبها.

السيد رئيس المجلس:

بقت لك دقيقة أستاذ.

المستشار السيد محمد دعيدة:

نعم أستاذ؟

السيد رئيس المجلس:

بقت لك دقيقة.. استمر، أسرع، أسرع.

المستشار السيد محمد دعيدة:

إذن غنسلّمك المداخلة مكتوبة، السيد الرئيس، لأنه باقى بزاف ما يتقال.

السيد رئيس المجلس:

غادي نسجلو إن شاء الله- في المحضر.

المستشار السيد محمد دعيدة:

.. ولكن سأذهب - للأسف - إلى الخلاصة... إذا سمحت لي، السيد الرئيس، لابد من مسألة اللي خصنا نشيرو لها، خاصة فيما يخص الجانب المتعلق بمحاربة الرشوة. أعطنا دقيقتين إذا سمحت، السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

لا، لا، باقى لك 5 ثواني.

المستشار السيد محمد دعيدة:

فيما يخص محاربة الرشوة واقتصاد الربيع، نطلب منكم السيد رئيس الحكومة مسألة بسيطة...

السيد رئيس المجلس:

لا، لا، انتهت الكلمة. لا بلا غوات، احترم نفسك الله يخليك، أنا أطبق قرارك في ندوة الرؤساء... الكلمة للسيد عبد الحكيم بنشماش، فليتنفضل مشكوراً.

أنا سأسجل مداخلتك في محضر الجلسة. هذا قرارك، وأنا أحترمه يا سيدي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

بالرغم من كل هذه الانتقادات والملاحظات اللي وجهناها، فإننا نتمنى نجاح هذه التجربة، لأن فشلها هو فشل للمغرب، وذلك ما لا نتمناه. شكراً.

السيد رئيس المجلس:

أعطيني الكلمة، سأسجلها في المحضر.

(تمة مداخلة المستشار السيد محمد دعيدة، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، المسلمة لرئاسة الجلسة، توجد بالملحق الأول المرفق لهذا المحضر).

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمامكم قصد المشاركة في مناقشة البرنامج الحكومي الذي عرض السيد رئيس الحكومة محاوره وتفصيله قبل حوالي أسبوع. وقبل ذلك، من الواجب، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أن نجدد التهنئة في واقع الأمر للسيد الرئيس ولكافة الوزراء، وأن نعرب لهم عن متمنياتنا لهم بكامل التوفيق في مهمتهم الجسدية.

واسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، قبل كل شيء أن أوضح محددات وطبيعة مشاركتنا في هذه المناقشة.

إننا ومن موقع المعارضة التي اخترنا التموغ فيه بناء على المكانة التي بوأنا إيها صناديق الاقتراع، ووفاء منا للالتزام السياسي والأخلاقي الذي قطعناه على أنفسنا أمام المغاربة قبل وإبان الحملة الانتخابية الأخيرة، وانسجاما مع المشروع المجتمعي الذي اخترنا - عن قناعة - الانتصار له بتبنيه والإسهام في دعمه وإثرائه، يهمننا أن نوضح للسيد رئيس الحكومة بأننا لا ننتقل في مناقشتنا هذه من رغبة في رخ سياسي ضيق، ولا نهدف إلى التسبب في إحراج مجاني، لا يدوم أثره إلا بقدر ما تدوم جلستنا هذه.

إننا ننتقل من حاجة بلادنا، وقد تاهبت بعد المصادقة بأغلبية كاسحة على الدستور الجديد وتنظيم انتخابات نيابية لم يطعن أحد من الداخل والخارج في مصداقيتها ونزاهتها، لتدشين حقبة نوعية جديدة حافلة وواعدة في تاريخها المعاصر، إلى نقاش هادئ رصين كلما تعلق الأمر بقضاياها الكبرى، نقاش يساعدنا جميعا، أغلبية ومعارضة، على إيجاد الحلول وتجاوز المتبقيات وكسب الرهانات المصيرية التي لا نواجهها نحن فقط، بل وستترتب عن معالجتنا إيها نتائج سترهن حتما مستقبل بلادنا وستنسحب حتما على من سيأتي بعدنا من أبنائنا.

بعيدا إذن عن أن نتوخى من مشاركتنا في هذا النقاش إلهاب المشاعر أو تسخين الجو أو تحقيق الانتصارات الصغيرة الضيقة أو خوض المعارك الدونكيشوتية، فنحن اخترنا المعارضة، لا ضد أحد ولكن أساسا من أجل بلادنا ومصحة أبنائها.

وبالرغم من أنكم كنتم، السيد رئيس الحكومة، حتى أمس القريب، في سياق التنافس السياسي والتباري الانتخابي تشنون علينا أشرس الهجمات وأقساها، وسمحتم لأنفسكم بإفراغ كل ما في جعبة اللغة البديئة من مفردات السب والشتم والمس بأعراض وكرامة مناظلينا وقيادينا، فإننا لم ولن نخاطبكم إلا بالأدب والاحترام الواجبين، لم ولن نجادلكم إلا بالتي هي أحسن، ولن نكون شعبيين أو مزايدين، لن نكون مضخمين للنوفا،

حاملين للمعاول، بل مسؤولين فيما نقوله، بنائين فيما نفعله.

ويهمننا أن نعلن جهارا أمامكم، من هذا المنبر، وأمام الرأي العام الوطني بأننا، ومن منطلق مصلحة الوطن، لن ندخر جهدا في المساهمة والعمل على خلق الشروط الضرورية لبعث الأمل والإبقاء على جدوته متقدمة واسترجاع ثقة المواطنين في نبل العمل السياسي وتعزيز البناء الديمقراطي، واثمين ودعم ومساندة كل ما نراه في مصلحة الوطن، وليس لدينا مركب نقص للإعلان عن استعدادنا وجاهزيتنا لدعم أية مبادرة إيجابية قد تتخذونها وفيها مصلحة للوطن، عن استعدادنا وجاهزيتنا لدعم أي مجهود يتوخى تطهير البلد من الفاسدين واجتثاث الفساد، لكننا غير مستعدين لتوقيع شيك على بياض والمجازفة باستقرار الوطن، وسوف لن نغض الطرف، ولن نتردد ولن نسمح لكل ما من شأنه المس بالمكنسبات الديمقراطية والمؤسساتية والحدائية التي راكمها المغاربة وقدموا في سبيلها تضحيات جسدية جيل بعد جيل.

السيد الرئيس المحترم،

لقد حرصت على التذكير بهذه الضوابط والقيم المحددة لهويتنا كحزب معارض وكوافد مجدد من أجل أن أضع مسافة مع المعارضة التي اعتدتم على ممارستها على مدى سنوات، هي بحجم المسافة القائمة بين مشروعين مجتمعين مختلفين بل ومتناقضين، مشروع ديمقراطي يتخذ من الحدائفة أفقا، جننا - كحزب - من أجل دعمه وإثرائه وإغنائه، ومشروع آخر يتعامل مع الديمقراطية بمنطق ميكيفيلي، ولا يفهم من الحدائفة سوى أنها رديفة للميوعة ويحجل بالتالي من الإشارة إليها ولو مرة واحدة في البرنامج الحكومي، مشروع يمارس معارضة شعبية من خلال ترويج خطاب ثبت ويثبت الآن، ونحن نتتبع خطواتكم الأولى وأتم في موقع القرار، بأنه خطاب فيه الكثير - وأنا آسف على هذه الكلمة - الكثير من الزيف والبهتان، خطاب ركز ويركز على دغدغة المشاعر الدينية للمغاربة لتحقيق أهداف وغايات سياسوية ضيقة، خطاب لا يجد من حمية في العمل السياسي عدا محاولة السطو البين على المقدس المشترك للمغاربة المتمثل في دينهم السماح الذي عاشوا على هديه منذ قرون، ولم يكونوا في حاجة - والحالة هذه - إلى شيوخ يدلونهم على المحجة التي عاش عليها آباؤهم وأجدادهم منذ أجيال وأجيال، محجة لم يزلها الزمن إلا رسوخا وقوة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما من شك في أن اللحظة التي نعيشها معكم اليوم بمناسبة مناقشة تصريحكم الحكومي هي لحظة تتكثف فيها كل معاني اللحظة التاريخية، ليس فقط لأننا نتوج فيها معا محصلة قرابة عقد ونصف من الأوراش والديناميات الإصلاحية، بكل ما رافقها من تدافع وحراك وصراع ومخاض، ولكن - أساسا - لأننا ندشن فيها عهدا دستوريا جديدا وبناء مؤسساتيا جديدا، هو أولى ثمرات إقرار دستور جديد، توافقت عليه مختلف إرادات ومكونات الأمة، ولأننا أيضا ندبر فيها سقفا غير مسبوق من انتظارات وتطلعات أبناء شعبنا وموجة غير مسبوقة من الأمل في معالجة التحديات

أحيانا.

ولنا أن نلاحظ، وفي ذلك عبرة جديدة بأن ننتبه لما تنطوي عليه من مغزى عميق، أنه في الوقت الذي راحت فيه عدد من البلدان الشقيقة والقريبة منا تحصي موتاها وجرحاها بعد أن نال، وما يزال، الخراب والدمار مدنها وقراها، كانت بلادنا في الموعد، فعوض أن تعكس مسيرة التاريخ، انخرطت فيها بكل ثقة، مدسنة بذلك خطوة أخرى على درب الانتقال إلى مغرب أكثر افتتاحة على العصر. وعوض أن نحصى - لا قدر الله - عدد اليتامى والأرامل وحجم الدمار والخراب، رحنا نحصى في عرس ديمقراطي طالما حلمنا به وضحي المغاربة جيلا بعد جيل في سبيل تحقيقه عدد الأصوات المعبر عنها في استفتاء إقرار الدستور الجديد وفي محطة انتخاب أولى المؤسسات المنبثقة عنه، وهذا بكل تأكيد أكبر وأعظم إنجاز حققه تبني خيار الديمقراطية والحداثة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كان يحق لنا أن نعتر بهذه الانعطافة التاريخية وأن نسجل قيمة وأهمية ما يفتح في الأفق من إمكانيات تقدم حقيقية لبلادنا، فإن من الواجب أيضا، حتى لا يأخذنا الغرور والشعور بالزهو الزائد، أن ننبه في نفس الوقت للأخطار الماثلة التي تهدد بإضعاف المكتسبات وإحماض الأمل - لا قدر الله - في إحراز المزيد من المكتسبات. وأول ما يجب التنبيه له هو حسامة المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا جميعا وهي مسؤولية نعتقد في الأصالة والمعاصرة أنها ما عادت تسمح بأصناف الحلول والمواقف.

وبما أن المناسبة هي مساءلة الحكومة الجديدة ومناقشتها فيما تقترحه على المغرب والمغاربة للخمس سنوات المقبلة من برامج ورؤى يفترض أن تترجم الطموحات إلى مشاريع ميدانية وإلى إجراءات ملموسة وإلى إجابات واضحة غير ملتوية ودقيقة تجعل المواطنين وممثلي الأمة يعرفون مسبقا خارطة الطريق والمسار الذي ستأخذ الأمور في كافة مناحي الحياة وفق برهجة واضحة للأهداف والوسائل والآجال.

بما أن المناسبة هي مساءلة الحكومة، فإن مسؤوليتها هي المطروحة في المقام الأول على المحك، ليس فقط بالنظر لخصوصية الانعطافة التاريخية التي تحدثت عنها، ليس فقط لأن الحزب المكلف بقيادتها خلق موجة عارمة من الانتظارات والآمال والالتزامات والوعود، وأكد أقول بالأوهام التي وزعها بسخاء قل نظيره، ولكن أساسا لأن استثمار مكسب الدستور الجديد مرتبط بكم واستكمال حلقات التغيير رهين بكم وبنا طبعاً، بنفس القدر الذي يمكن أن تكون فيه الحكومة - لا قدر الله - عامل انتكاس إن هي أخطأت الموعد مع التاريخ، إن هي لم تزن الأمور بما تستحق من عمق وبعد نظر وكفاءة وصراحة مع الشعب المغربي.

وعلى أساس ذلك، يمكن أن أنتقل الآن إلى مناقشة الحكومة في مضمون البرنامج الذي تقترحه على المغرب والمغاربة. ولكن قبل ذلك، أود

والقضايا المصرية المطروحة على جدول أعمال أمتنا، موجة تذكركنا بتلك التي صاحبت ورافقت حكومة الأستاذ عبد الرحمن يوسف في الأسابيع والشهور القليلة الأولى من تحمله لمسؤولية قيادة الحكومة.

وحتى يكون لتقاسمنا جدوى، و لمداولاتنا معنى ومغزى، لا بد من أن نضع هذه اللحظة في سياقها، ليس فقط لكي نستخلص ما تنطوي عليه من عبر ودروس، ولكن أيضا حتى نستشرف بوضوح تام ما تفتحه أمام بلادنا من آفاق، وحتى نستكشف معا، أتم في موقع التسيير وإمكانيات وصلاحيات غير مسبوق، ونحن في المعارضة بأدوات وإمكانيات غير مسبوق أيضا، مدى جاهزيتنا الجماعية للتصدي بالحزم المطلوب وبالرؤية الثاقبة وبالواقعية المطلوبة وبالصراحة أيضا مع الشعب المغربي لمعالجة الأسئلة والانتظارات المرتبطة بمبعثه اليومي وبمهام استكمال وتوطيد البناء الديمقراطي والحداثي الذي ارتضاه سبيلا وأقفا.

من دون استحضار هذه المنطلقات، لن يكون لمناقشتنا للتصريح الحكومي من معنى. ولذلك، فإن نظرة موجزة إلى ما راكناه ستفيدنا - لا محالة - لتلمس جذور هذه اللحظة، فمذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي دخلت بلادنا حقبة تاريخية جديدة، تمثلت إحدى أبرز معالمها الكبرى في تجاوز النزاع حول شرعية المؤسسات وتكريس الإجماع الوطني حول ثوابت الأمة المغربية والدولة الوطنية. وفي سياق ذلك، تلاحت على نحو غير مسبوق في تاريخنا المعاصر مبادرات وديناميات وأحداث تكثفت فيها كل معاني التحول النوعي.

ولئن كانت تجربة التناوب التوافقي، المسنودة بسلم اجتماعي وتوافق دستوري وبانخراط قوي للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، قد شكلت تجسيدا لافتتاح النظام السياسي المغربي وبداية انتقاله الديمقراطي، فإن سلاسة انتقال الملك التي دلت على رسوخ البناء المؤسساتي، قد أشرت على دخول المغرب لمرحلة "انتقالات متعددة"، مرحلة تلاحت وتوالت فيها عدد من الأوراش والديناميات الإصلاحية في شتى المجالات المؤسساتية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية، لا سبيل لحصرها وجردها مجتمعة، غير أن الأهم فيها هو انبثاق ورسوخ جدلية التناوب إرادتين صلبتين: إرادة ملك مقدم حكيم شجاع وإرادة شعب صبور متجاوب وطموح، إرادتين مسلحتين بوضوح الرؤية في الاختيارات الاستراتيجية والمجتمعية الكبرى، وهي الاختيارات التي يؤطرها ويكتنفها مشروع وطني واضح المعالم، إسمه المشروع الديمقراطي التنموي الذي يبتغي الحداثة - نعم الحداثة - أقفا.

وبفضل هذا الاختيار، تمكنت بلادنا، بالرغم من ثقل تركة وموروث الماضي البعيد والقريب، وبالرغم من التقلبات والتحولات العاصفة التي تشهدها البيئة الدولية والجهوية من حولنا، تمكنت من تحصين مسارها وصنع تفرد تجربتها في البناء المتدرج، وهو ما أهلها لتقدم أجوبة ذكية عن أسئلة شائكة وحرارة أضحي ما يعرف ب "الربيع العربي" يطرهما بقوة وعنف

وضوابط تشرف المرأة المغربية وتمكنها - على الأقل - من أن لا تنزل تحت السقف الذي تحقق في العقود والسنوات الماضية؟
 ألا يشكل وجود بعض أعضاء الحكومة ممن تحوم حولهم شبهة الفساد أو التستر عليه استهتارا بمطلب محاربة الفساد والمفسدين، الذي بحث به حناجر المغاربة للتبديد به، وشكل عنوانا رئيسيا ضمن مطالب الشارع المغربي؟

أريد، السيد الرئيس، أن أسألكم سؤالاً مباشراً: هل اطلعت على هذا التقرير، تقرير المفتشية العامة المتعلقة بمكتب التسويق والتصدير؟ يمكن أن أقبل وأن أفهم وأن أتفهم أن مشاغركم كانت كثيرة في الأسابيع والأشهر الماضية وفي الأيام الماضية، لكن ليس من المقبول ألا يكون أحد من مسؤوليكم قد اطلع على هذا التقرير وتوجد فيه الكثير من الجرائم التي أعلنت عن نيتكم - ونحن معكم - في محاربتها.

واسمحوا لي في أن أقص عليكم تجربة مريرة عشتها أنا شخصياً وعاشها هذا المجلس من خلال لجنة تقصي الحقائق التي شكلناها من أجل البحث في الخروقات التي شهدتها مكتب التسويق والتصدير، يطول الحديث في هذا الموضوع. ألم تسمعوا أن جهات هي شريكة لكم الآن في الحكومة قد صادرت واستاتت في سبيل إجهاد عمل هذه اللجنة واستاتت في سبيل إجهاد مجهود شاق بذلناه للكشف عن المتورطين في نهب جرائم المال العام، علماً أننا نتحدث عن مأكينة رهيبة عاثت في هذه المؤسسة العمومية فساداً، ويوجد في تشكيلة حكومتكم من عرقل ورفض حتى موافاة لجنة تقصي الحقائق بالوثائق.

أتملكون، السيد رئيس الحكومة، في أن تقدموا للرأي العام الوطني جواباً واضحاً عن كيف قبلتم، أتم الذين جعلتم من "محاربة الفساد" عنواناً لمعركة شرسة ولحملة قوية أوصلتكم إلى رئاسة الحكومة، أتملكون جواباً عن سؤال بسيط: كيف يمكن أن تواجهوا الفساد بأدوات تثار حولها عدة شكوك، إما في التورط في الفساد أو التستر عن الفساد؟
 السيد الرئيس،

نحن معكم، حاولنا محاربة الفساد، ولكن شركاؤكم منعونا وعرقلوا مجهودنا، وسنكشفهم وسنفضحهم في الوقت المناسب.

تحضرنا، السيد رئيس الحكومة، ملاحظة تقدمتم بها في أكثر من مناسبة ومن داخل البرلمان حول هيكلية الحكومات السابقة وتضخم عدد أعضائها، كنا نأمل أن تبادروا بما يخوله لكم الدستور من صلاحيات كبيرة وبجرائم المعروفة للوفاء بتلك الملاحظات والانتقادات التي كنتم توجهونها في هذا الصدد.

وبمنا أخيراً، لأن هذه ملاحظة تكررت كثيراً، أن تثير سؤالاً آخر يتعلق بقضية تسريب البرنامج الحكومي، نحن فقط ننتظر منكم أن تقدموا للرأي العام الوطني خلاصات التحقيق الذي أعلنتم عن فتحه ومباشرة للكشف عن الجهة التي سمحت لنفسها بأن تسرب البرنامج الحكومي

أن أعبّر لكم باسم الفريق عن خيبة أملنا وعن أسفنا لأن حكومتكم خرجت مائلة ومترنحة، ليس فقط لأنها - وبعد طول انتظار - قدمت وتقدم برنامجاً خاوياً، يفقد للحد الأدنى من مقومات البرنامج كما سنرى بعد قليل، ولكن لأن حجم ما رصدناه ورصدته الرأي العام الوطني حتى الآن من أخطاء ومن خطايا منذ أن حظيتم بثقة جلالة الملك، كرئيس حكومة مكلف، يجعلنا نطلب من العلي القدير أن يلطف بنا.

واسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، في أن أعرض عليكم بعض تلك الأخطاء والخطايا بما يلزم من الصراحة والاحترام في تسع ملاحظات وتساؤلات أثرت على لسان عدد من المتدخلين في هذا المجلس وفي مجلس النواب:

كيف تفسرون الزمن الذي تم هدره في مشاورات أولت اهتمامها - للأسف - للتسابق والهرولة على الحقائق الوزارية، دون تكريس نفس القدر من الوقت ومن التسابق لصياغة مضمون جدير بأن يسمى برنامجاً حكومياً؟

كيف تفسرون، وأتم الذين أمضيتهم قدراً لا يستهان به من الزمن تنتقدون منطق العائلة ومنطق القرابة ومنطق الزبونية، وهي حاضرة بهذا القدر أو ذاك في تشكيلة حكومتكم؟

إلى أي حد مارستم، السيد رئيس الحكومة، أتم الذين يخول لكم الدستور صلاحيات غير مسبقة، إلى أي حد مارستم صلاحياتكم كاملة، خاصة فيما يتعلق بالعضوية في الحكومة؟ وفي هذا الصدد، كيف تبررون وجود بعض السادة الوزراء بدون انتماء حزبي في فريقكم الحكومي، يتعذر على الناخبين مساءلتهم ومحاسبتهم، وما مدى احترامكم للقاعدة الدستورية المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة؟

ثم كيف تفسرون طبيعة التحالف الحكومي الذي أقل ما يقال عنه أنه كشكول هجين باعتبار تشكله من أحزاب تفتقد للحد الأدنى من الانسجام والتقاطع في المرجعيات والتقارب في الاختيارات المجتمعية الكبرى؟

رابعا، وإزاء هذه الخطيئة، خطيئة الهيمنة الذكورية التي وسمت بتشكيل الحكومة الجديدة في خرق سافر لمبدأ المناصفة والارتقاء بدور المرأة في مراكز القرار، فإن كل تبريراتكم التي عبر عنها عدد من قياديين وعدد من المسؤولين لا تقنعنا، ومن الفضيلة كل الفضيلة أن تعترفوا بخطئكم، أتم الذين نعرف عنكم، السيد رئيس الحكومة، جراتكم في الجهر بالحق مهما كانت الظروف. ألا يعتبر هذا الإقصاء والتهميش إلغاء وتنكرا للمرأة المغربية وسبة للمجتمع وخذلانا له وتخييسا لعقود طويلة من النضال والتضحيات الجسمية التي قدمتها المرأة المغربية؟

ولكم كانت دهشتنا قوية حين استمعنا لبعض التبريرات الواهية ومنها تحميل المسؤولية لشركائكم في الحكومة بحجة أنهم لم يقترحوا عليكم سيدات للاستوزار، ألا يمكنكم الدستور من أن تضربوا بقوة على الطاولة وأن تفرضوا على شركائكم في الحكومة وأن تفرضوا كذلك على أنفسكم معايير

زملاؤنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين والذين قدموا مقارنة نقدية موضوعية لمجموع ما يعتبرونه إما بياضات أو غموض أو قصور أو تلكؤ أو فشل من جانبكم في بلورة واقتراح برنامج حكومي متكامل جدير بهذا الإسم ودون أن أعيد على مسامعكم كذلك التذكير بمجموع الملاحظات التي قدمها زملائي في مجلس النواب في فريق الأصالة والمعاصرة في مختلف مفاصل برنامجكم وفي مختلف القطاعات من السكن والصحة والتعليم والنقل والحريات الفردية وصندوق المقاصد وأنظمة التقاعد والعالم القروي دون أن أعيد ذكر ذلك، أؤكد فقط أنكم - فيما يبدو - لم تستوعبوا بالقدر الكافي من الوضوح الصلاحيات الواسعة التي منحها إياكم الدستور الجديد في صياغة برنامج حقيقي لسياسة الدولة، وبدا لنا، ونحن كنا محظوظين في مجلس المستشارين، لأنه كان عندنا مزيد من الوقت للقراءة المتعمقة لبرنامجكم، بدا لنا، وأنكم تصوغون برنامجا حكوميا، اشتغلتم بمنطق توفيق غير موفق لبرامج انتخابية، وقالها أحد السادة المستشارين المحترمين، ممن يساند الحكومة قبل قليل حينما قال بأن البرنامج الحكومي هو عبارة عن توليفة أو توفيق للقواسم المشتركة للبرامج الانتخابية للأحزاب المشاركة في الحكومة.

كلا، سيدي رئيس الحكومة المحترم، ماشي هذا هو البرنامج اللي كينكم عليه الدستور الجديد، واشتغلتم وفق منطق "التصريح الحكومي"، ماشي وفق "البرنامج الحكومي" الذي كان ينص عليه الدستور السابق، فالبرنامج المطلوب هو برنامج حكومة سياسية مسؤولة.

ومن حقنا أن ندعوكم، ليس من باب المزايدة، السيد رئيس الحكومة، أن تأتونا ببرنامج حكومي حقيقي، يليق بانتظارات هذه اللحظة الدستورية والسياسية والاجتماعية، التي نتوج فيها جميعا قرابة عقدين من الديناميات الإصلاحية، نريد برنامجا حكوميا يقدم لمغاربة الداخل والخارج أجوبة واضحة، ملموسة على انتظاراتهم وتطلعاتهم، ويتضمن أهدافا دقيقة بعيدا عن العموميات، وينطلق من تشخيص الوضعية الحالية وتقييمها، ويحدد الأولويات والإمكانات المالية والبشرية القمينة بتحقيقها، مرتكزا على أرقام ومعطيات مضبوطة وجدولة زمنية تمكننا نحن البرلمانيين وتمكن المواطنين من تتبعكم ومراقبتكم وتقييمكم، لأن هذا الذي تسمونه برنامجا، واسمحوا لي على التعبير هو في واقع الأمر كناش لا يجيب على ما تقتضيه هذه المرحلة، ولا يرقى ولا يستحق أن ينعت بالبرنامج الحكومي، هو خطاب لزج فيه كثير من الضبابية، فيه الكثير من اللغة الإنشائية والفتوحات البلاغية، ظلت سبغينة للمنطق الذي أطر خطابكم منذ كنتم في المعارضة، ونخشى أن يستمر هذا المنطق.

إن حجتنا فيما نقوله، تجد قوتها في الملاحظات التالية وفي غيرها من الملاحظات التي وردت في مداخلات زملاء آخرين:

1- الهيكلية العامة للبرنامج اللي قدمته، السيد رئيس الحكومة، عبارة عن تجميع لبرامج قطاعية، كنتم قد عارضتموها وهاجمتموها من موقع المعارضة بلا

للصحافة قبل أن يعرض على أنظار البرلمان.

ملاحظة أخيرة، ودون أن أعيد التذكير بواجب تقديمكم لجواب واضح حول تخليكم عن عدد من القطاعات الاجتماعية التي جعلتم منها "حصان طروادة" في حملتكم الانتخابية. دون أن أثير هذه الأسئلة، نود أن نطرح ملاحظة أخرى تحضرنا ونستقيها من انتقاداتكم التي لازمت هيكلية الحكومات السابقة لتتساءل: ما الذي تغير بين الأمس واليوم - كما قال قبل قليل الأخ دعيدة - حتى تقبلوا بتعيين وزير دولة بدون حقيبة؟ ما الذي تغير؟ أنا رجعت، السيد رئيس الحكومة المحترم، وقرأت كل حصيلة أداء فريقكم البرلماني، ولكم كانت دهشتي قوية أنه في كل محطات مساءلتكم للحكومات السابقة كنتم وبقوة لافتة تنتقدون الحكومات التي تعاقبت، وآخرها حكومة السي عباس الفاسي وقبلها حكومة ادريس جطو عن وجود وزراء بدون حقيبة! ما الذي تغير بين الأمس واليوم؟ واسمحوا لي أن أقرأ عليكم كلام، ماشي كلام ديالي، هذا كلام رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب أثناء مناقشته للتصريح الحكومي للسيد ادريس جطو، وهو نفس الكلام الذي تكرر بمناسبة مناقشة تصريح حكومة عباس الفاسي، وإن لم تخفي الذاكرة كان الأخ السيد الوزير الآن في حكومتكم هو رئيس الفريق، أذكركم ببعض ما قلتموه، لست أدري ما الفائدة من هذه الذكرى، أنا أعرف أن الذكرى تنفع المؤمنين، ولكن حصل ما حصل، قلتم في سياق تقديم الشديد لحكومة عباس الفاسي وحكومة السي ادريس جطو، تساءلتم وأترتم عددا من التساؤلات عن الترضيات في إسناد مناصب الحكومة بناء على الاعتبارات العائلية والجهوية والزبونية الحزبية وغيرها، "لقد حضرت والمصادقية فقد كان نصيبها قليلا في تشكيل هذه الحكومة" - تقصدون حكومة عباس الفاسي وتقصدون حكومة ادريس جطو - "إننا" والكلام لكم السيد الوزير يوم كنتم رئيس فريق في المعارضة المريحة، "إننا والشعب المغربي تتساءل بماذا تبررون، السيد الوزير الأول، وأتم تخاطبون السيد عباس الفاسي وادريس جطو، حكومة فيها أكثر من 30 وزيرا ما بين وزير و كاتب دولة في الوقت الذي تتأسس حكومات من عدد يبلغ نصف ذلك أحيانا في دول يزيد عدد سكانها بالأضعاف عن عدد سكان بلادنا؟" وتمضون في تقديم اللادع للحكومات وتختونها بسؤال أعيد طرحه عليكم: بماذا تبررون وجود وزير دولة بدون حقيبة؟ ابغينا نعرفو، السي باها من المؤكد أنه السيد وزير الدولة كفاءة عالية... ولكن برر، أنا ابغيت فهم حتى يطمئن قلبي، كان يمكن أن يكون مديرا لديوانكم، كان يمكن أن يكون وزيرا في حكومتكم، كان يمكن وكان يمكن.. لأن هذا فيه تناقض صارخ ويضرب في العمق صدقية الخطاب السياسي الذي سوقتموه لسنوات ممتدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بخصوص مضامين برنامجكم الحكومي، وهذا هو بيت القصيد، ودون أن أكون ثقيلًا، ودون أن أعيد على مسامعكم مجموع الملاحظات التي ساقها

والغريب في هذا الشأن هو أن التحالف الحكومي يتشكل من أحزاب لها تجربة سابقة في التدبير الحكومي وعلى اطلاع واسع بالمعطيات والأرقام، ولسنا هنا نجد تفسيراً عن تلكها في وضع خبراتها رهن إشارتكم عند صياغة البرنامج عدا انشغالها بالهرولة على توزيع المناصب بمنطق يقترب من منطق توزيع الغنيمة.

البرنامج الحكومي كذلك الذي تعرضونه يبتعد عن الواقعية، ولا يقيم التلازم الضروري بين حجم الانتظارات وحجم الموارد والإمكانات المتوفرة، إذ تمت صياغته بطريقة توحي بأنه برنامج يوزع الوعود وليس خارطة طريق لتدبير شؤون الحكم والسياسات العمومية للبلاد من موقع القرار. هو إذن برنامج إعلان نوايا حسنة، لا أقل ولا أكثر، ستكون له آثارا وخيمة، وهذا هو مبعث تخوفنا على مستوى الاستقرار الاجتماعي في حالة عدم القدرة - لا قدر الله - على الوفاء بما يتضمنه من التزامات.

لا نشكك في نواياكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ولكن لا يمكن للبرلمان أن يراقب النوايا، فهل اختلط عليكم المنطق الديني بالمنطق السياسي؟ فإذا كانت الأعمال في الدين بالنوايا ولكل امرئ ما نوى، فإن المنطق في العمل السياسي ليس بالنوايا مما كان نبلها، ولكن بالتخطيط، بالبرنامج، بالرؤية، بتحديد الأهداف، بتحديد الوسائل، بتحديد مصادر التمويل، بدراسة المخاطر وبغير ذلك مما يفترض أنكم على دراية به.

البرنامج الحكومي كذلك الذي تعرضونه جاء مجسدا للاستمرارية. جميل أن نبني على التراكم، لكن كنا ننتظر أن يتضمن برنامجكم ما يفيد بأنكم عازمون على إحداث القطاع مع نمط تدبير الشأن العام، أتم الذين اجتهدتم كثيرا في إبراز تجليات بؤس ذلك النمط من تدبير السياسة في عهد الحكومة السابقة والحكومة الأسبق والتي تتحالفون معها اليوم. برامج تلك الحكومة التي انتقدتموها بقوة، وقلتم في شأنها ما لم يقله مالك في الخمر... على الأقل أدخل بعض المرح.

هذا البرنامج يضع مسافة كبيرة مع مضامين البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، ويشكل بذلك تراجعا عن العديد من الالتزامات التي تعهدتم بها أمام المواطنين، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن صدقية وجدية ومآل التعاقد مع المواطنين، وهو ما يطرح سؤالا جوهريا عن مفهوم الالتزام الأخلاقي والسياسي. أنا أفترض، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأن المواطنين الذين صوتوا بكثافة ومنحوم الثقة، عدد كبير منهم أعطاكم الثقة لأنه قدمتم لهم برنامج ووعود والتزامات. اليوم تتخلون وتخفون سقفاً الالتزامات في معدل النمو، في القدرة الشرائية، في الحد الأدنى من الأجور... عدد من الالتزامات التي ذكرها التصريح.

سؤال مفهوم الالتزام، التبرير العجيب اللي سمعناه على لسان بعض وزراءكم في البرامج الحوارية هو أنه "لا احنا ماشي بوحدنا في الحكومة، احنا معنا ناس آخرين في الحكومة"، طيب، ابغيتوا، السيد رئيس الحكومة المحترم، تستخفوا بذكاء المغاربة، لو كانت الاقتراحات والالتزامات اللي

هوادة. تجميع لبرامج بدون خيط ناظم ولا فلسفة حكومية تعكس رؤية واضحة للأمر، إذ كيف يعقل أن تعلن الحكومة عن كل تلك الوعود والرغبات و(البدائل) الواردة في هذا التصريح دون القيام بتشخيص دقيق لوضعية البلاد والحاجيات الأساسية والإمكانات ومصادر التمويل وغير ذلك؛

2- كما أن هذا البرنامج أغفل بشكل يدعو إلى الاستغراب تشخيص الوضعية الحالية للبلاد ضمن السياقات الدولية والإقليمية ذات التأثير الواضح على استقرار البلاد وعلى دينامياته التنموية حاضرا ومستقبلا. ومن المستغرب حقا أنكم لا تشيرون بالقوة اللازمة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية وتأثيراتها السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني، خاصة في الدول التي تربطها بالمغرب علاقات اقتصادية متنوعة والتزامات مالية متعددة، لأن بلوغ نسبة نمو 5,5% التي تبشرون بها بدل نسبة 7% التي وعدتم بها في البرنامج الحكومي، مرتبطة بشكل كبير بالعوامل الخارجية المشار إليها أعلاه، والتي لم يأخذها البرنامج الحكومي في الحسبان، ولا يتسع الوقت مع الأسف لجرد وتحليل كل تلك العوامل التي يبدو أنها غيبتها أو لم تولوا لها ما تستحق من اهتمام، ومنها:

1- حجم الاستثمارات الخارجية ببلادنا التي يرتقب أن تعرف انكاشا في الفترة المقبلة نتيجة الأزمة، في ظل غياب رؤية واضحة في البرنامج الحكومي لما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية؛

2- تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي قد تعرف تراجعا في ارتفاع معدلات البطالة في بلدان الاتحاد الأوروبي تحديدا وما تلجأ إليه هذه الدول من سياسة حائية، تعطي الأولوية لمواطنيها على حساب المهاجرين. ولكم كانت دهشتنا قوية حين لم تولوا للمغاربة المقيمين بالخارج غير بعض الجمل الإنشائية التي لا تتناول بالعمق المطلوب ولا تتصدى بالعمق المطلوب لأسئلتهم وقضاياهم؛

3- مستقبل الشركات الاقتصادية المتنوعة؛

4- المديونية الخارجية التي لم يتم الإشارة إليها في البرنامج الحكومي ولا إلى كيفية معالجتها، وهي التي تثقل كاهل ميزانية الدولة، إذ بلغت بحسب بعض الإحصائيات 29 مليار؛

5- عائدات السياحة.

وأمر بسرعة على هذه العوامل لكي أتوقف عند نقطة أخرى وسمت برنامجكم الحكومي، ذلك أنه، السيد رئيس الحكومة المحترم، بالرغم من ورود مفردة "الحكومة" عدة مرات وفي سياقات مختلفة من برنامجكم الحكومي من دون تقديم أجوبة واضحة حول سؤال كيف يمكن إعمال مقتضيات وقيم الحكامة بالرغم من تشديدكم الالاف، وهذه حسنة قد تحسب لكم على مقولة الحكومة، لكن تم تغيير مفهوم الحكامة في صياغة البرنامج الحكومي، بدليل غياب منطق التعاقد وتحديد الأهداف وتدقيق المهام وتقديم الأرقام وتوضيح الالتزامات بناء على مؤشرات الإنجاز وأجندة مضبوطة زمنيا.

متورطون حتى النخاع في الكثير من مظاهر الفساد، وهي متفرعات عن أم الفضائح، فضيحة "النجاة"؛

- شرط الانسجام والوضوح مع الذات ومع المجتمع ومع القنوات ومع المبادئ، لأن المغاربة، يا سيادة رئيس الحكومة، كلهم يئسوا وهم يسمعون أقوالا لا تنتج إلا السراب، نريد أفعالا.

وأختم مداخلتني بآية قرآنية ثقيلة في الميزان: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" صدق الله العظيم، وأستسمحكم عذرا إن كنت قد أطلت عليكم أو إن كنت قد صدرت مني مفردة فيها بعض التساؤل لأن القصد هو أن نشد أزركم لكي تكونوا في الموعد مع التاريخ.

السيد عبد الإله بنكران، رئيس الحكومة:

(تعليق غير مسموع)

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

غير هاذ الشي وصافي، السيد رئيس الحكومة؟ غير هاذ الشي وصافي وصوتوا عليكم؟ ماشي وزعتو عليهم الأوهام بالجملة؟ واش زعما درتوا تحليل علمي دقيق واستجليت آراء اشغال من مليون من المغاربة؟

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، السيد الرئيس، كمل. السيد رئيس الحكومة، من فضلك... السي بنشاش شكرا.

الله يخليكم، الحكومة، إن شاء الله، غدا في العاشرة قولوا اللي ابغيتوا.

المستشار السيد محمد دعيعة:

السيد الرئيس، لا تكيلوا بمكيالين.

السيد رئيس المجلس:

لا. باقي، 41 دقيقة، ها هي، انتهت.

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السي بنشاش. لا، السي بنشاش كمل في الوقت ديالو. شكرا.

الكلمة الآن، الله يخليكم، الكلمة الآن لمنسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، كين؟

السيدة المحترمة، تفضلي. عندك للا 19 دقيقة بالكامل... العفو، العفو، صحيح، صحيح، سيدتي، اسمحي لي للا. العفو، سيدتي، الكلمة للسيد العربي خربوش.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تفضل.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس. نلتمس رفع الجلسة بضعة دقائق للاستراحة، من فضلكم.

درتوا بها الحملة الانتخابية، واللي أعطتكم ثقة عدد كبير من الناخبين، لو كانت الاقتراحات والالتزامات والوعود، واللي سميتها أنا أو هام في عدد كبير منها، لو كانت مسنودة بحجة قوية لكنتم أقنعتكم شركاءكم في الحكومة بتبنيها وبالالتزام بها وعرضها في البرنامج الحكومي، والسيد الوزير المحترم، السي امحمد العنصر، لو كان أقنعتموه بأنكم غنحتقوا 7% كمعدل نمو، يقول لا؟ لو كان شركاؤكم الآخرون أقنعتموهم بالحجة وبإمكانات الاقتصاد الوطني، لأن الاقتصاد الوطني ببلادنا ما عندناش خزائن من المال نجيوها، بلادنا فيها طاقات بشرية، فيها موارد بشرية ولكن إمكانياتنا محدودة، وكان يجب تبعا لذلك أن نكون صرحاء مع المواطنين وأن لا نوزع لهم بذلك السخاء المفرط كل تلك الوعود وكل تلك الأوهام، فما هو مفهوم الالتزام؟ واش ما كانت من المفترض أن تتوجهوا ثانية إلى الناخبين وتقولوا لهم: "اسمحو لنا، راه ذاك الشي اللي التزمنا به ما ابقيناش قادرين ننجزه"، هذا أعتقد خلل كبير وعطب كبير في مفهوم الالتزام الأخلاقي والسياسي.

طبعا ما غنتمكمش على غياب الإشارة في البرنامج الحكومي لعبارة "الحدثة" ولو مرة واحدة، لأنه بالرغم أن المغاربة - والحمد لله - حسمو في مشروعاتهم المجتمعي الديمقراطي واتخذوا من الحدثة أفقا نسير في اتجاهه بثبات، نحن لا نلومكم لأنكم كنتم واضحين عندما تجاهلتم ولم تذكروا ولو مرة واحدة كلمة "الحدثة" و"مشروع الحدثة" كأفق لأنه ينسجم مع مرجعيتكم، لكن نستغرب أشد ما يكون الاستغراب كيف يقبل رفاق علي يعتة والشهيد عزيز بلال الانصار بهذه الطريقة والهولة بهذه الطريقة والتضحية بكل المبادئ والقناعات المشرفة التي بنينا عليها فضالات اليسار في المغرب.

كما أننا نثير انتباهكم إلى أن البرنامج يفترق للرؤية الواضحة ولكيفية إعمال آليات الحكامة ومحاربة الفساد وغير ذلك مما يطول شرحه، ولكن أود فقط في ختام هذه المداخلة، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن تؤكد لكم أن للإصلاح مداخل وشروط وأنها في أتم جاهزيتنا لدعم أي مجهود يتوخى تحصيل المزيد من المكتسبات ومحاربة الفساد، لكن الإصلاح له مداخل وشروط أساسية لا محيد عنها:

- شرط الإرادة القوية الصلبة الذي عشنا حالة من التيه ونحن نبحت عنها بين سطور هذا الكناش، ولم نجد إلا النوايا والأمانى واجترار أهداف وطموحات دأبت الحكومات السابقة على ترديدها على مسامع المغاربة وكنتم من أشد منتقديها؛

- الشرط الثاني هو شرط إصلاح أدوات الإصلاح، لأننا لا ننتظر، ونرجو أن تحصل معجزة ما، لا ننتظر من حكومة الاستجابة لانتظارات المواطنين وهي ستعتمد في عملها على بعض الأدوات الصدئة، لا يمكنها إلا أن تنتج الصدا.

إن بعضنا من هؤلاء الذين أصبحوا شركاءكم في الحكومة وتعتقدون أنه يمكن أن يكونوا سندا قويا لكم في محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد هم

الهاوية، وهذا الانتصار خلق ارتياحا وسط الشعب المغربي وقواه السياسية الجادة والمستقلة في قرارها السياسي نظير حزب التقدم والاشتراكية.

ونعتبر أن الحفاظ على هذا الوضع الإيجابي وإرساء حياة سياسية سليمة يكتسي أهمية قصوى لوطننا واستقرار نظامنا السياسي وتقدم بلدنا. والحفاظ على هذا الوضع غير المسبوق يعني، بالضرورة، تقديم نتائج يلمسها الشعب بشكل مباشر في حياته اليومية وفي آجال معقولة. فأبي فشل -لا قدر الله- يمكنه أن يخلق وضعا مناقضا، لا أحد يمكن له التنبؤ بما سيفرز من مسارات قد تمس باستقرار البلاد، ومن ثمة نموها وتقدمها.

وليس الاستقرار السياسي لوطننا فقط ما يشغلنا، بل كذلك ضمان الانتصار النهائي في معركة وحدتنا الترابية، فعلينا أن لا ننسى هذا الملف المصري لأمتنا المغربية، وقد أكدنا منذ عقود على أهمية تقوية الجبهة الداخلية في معركتنا الوطنية هذه. وتقوية الجبهة الداخلية يعني أساسا ضمان الاستقرار السياسي، لكن كذلك الاستقرار الاجتماعي، عبر تلبية مطالب الشعب وضمان حياة كريمة لكل أفرادها. نجاح هذه الحكومة أمر حيوي لشعبنا، لكن كذلك لوطننا ومصالحه العليا.

لقد عبرتم في تصريحكم، السيد رئيس الحكومة، بعمق عن رغبة وإرادة فئات واسعة من شعبنا، إن لم نقل الأغلبية الساحقة، ورغبة وإرادة مختلف الفاعلين في كل مجالات الحياة الوطنية، عبرتم بعمق عن ذلك بقولكم بالإصلاح في إطار الاستقرار والتغيير في إطار الاستمرارية، استمرارية المكتسبات الإيجابية لشعبنا، والتي رسمها الدستور الذي أتم ملزمون باحترامه، واستمرار أورش الإصلاحي الكبرى في مجالات الاقتصاد والمجتمع والقضاء والمالية العمومية واستمرار الأورش الكبرى المهيكلت ضمن عملية التحديث الشامل لبلدنا.

إنه استمرار لكل ما تحقق من مكتسبات منذ حكومة التناوب التوافقي، وهو أمر يحسب للحكومة وليس ضدها، وفي نفس الوقت تغيير المقاربات وطرق العمل والتدبير، طرق تتحور حول مفهوم الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو الربط الذي أكدتم عليه كثيرا في برنامجكم، السيد الرئيس،

لا بد أن نوضح أننا لسنا بصدد مناقشة البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، بل مناقشة برنامج مؤسسة دستورية هي مؤسسة الحكومة المتعددة المكونات، الحزبية وغير الحزبية، ونعبر عن رأي فريقنا في هذا البرنامج بالذات ومدى استجابته لتطلعات الشعب المغربي في مجمله، ومدى استجابته لمتطلبات المرحلة التاريخية التي يمر منها بلدنا والرهانات الكبرى المطروحة عليه في إطار وضع إقليمي وداخلي مطبوع بالحراك الواسع وبالتعبير عن الإرادة في التغيير والإصلاح، وبشكل خاص التعبير بقوة عن الرغبة العارمة في إسقاط الفساد.

وحتى تكون حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، الجواب الصحيح -

السيد رئيس المجلس:

إذن رفعت الجلسة لحس دقائق. شكرا.

السيد رئيس المجلس (استئناف الجلسة):

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف أشغالنا. الكلمة للسيد العربي خربوش، إذن ممثل فريق التحالف الاشتراكي مشكورا، وأستمع للأخت الكريمة.

المستشار السيد محمد عذاب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشرف بتدخل فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة التصريح الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتوجه في البداية، باسم فريق التحالف الاشتراكي، للسيد رئيس الحكومة بالتهنئة على نجاحه في تدبير عملية تشكيل الحكومة وفق المحددات الدستورية وعلى تمكنه من صياغة برنامج حكومي متكامل وواعد بأسلوب جديد، قوامه شراكة فعلية بين كل مكونات التحالف الحكومي من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد مقترحات وأفكار فعاليات متعددة، مما جعله يعكس أهم انشغالات وقضايا الشعب وجزء هام من ممثليه السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، ويجب على أهم الإشكاليات المطروحة على وطننا، في هذا الظرف التاريخي الخاص والمتميز.

أهنتكم، السيد رئيس الحكومة، على الثقة التي حظيت بها من طرف جلالة الملك في تأويل ديمقراطي وسلم للمقتضيات الدستورية وثقة حزبكم وثقة الشعب المغربي. ثقة ما فتئت تترسخ وتزيد، وهو ما تؤكده استطلاعات الرأي المنجزة من طرف مراكز مستقلة، بنسب مذهلة وغير مسبوق، والتي مهما كان هامش الخطأ الوارد في كل استطلاع للرأي، فإنها تعبر عن تفاعل واسع ودعم كبير للشعب المغربي لحكومتكم ذات الطبيعة التاريخية الأكيمة. ثقة وتفاؤل، بقدر ما تعبر عن وضع سياسي جديد ومزاج عام إيجابي، يساعدهم - دون شك- في إنجاز مهامكم الكبرى والتاريخية، بقدر ما يضعكم أمام مسؤولية جسيمة، مسؤولية الحفاظ على هذا التفاؤل وهذا الاهتمام الشعبي الواسع بالشأن السياسي وهذا الدعم الذي نعتبره ركيزة أساسية لجهاذكم الأكبر، جهاد ضد الفساد، بكل أشكاله السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

إن تشكيل حكومتكم تعبير عن انتصار إرادة الشعب والانتصار على إرادة التحكم في الحقل السياسي واصطناع خريطة سياسية مزيفة، كما أنه مؤشر هام على إيقاف مسلسل الانحرافات الذي كاد يؤدي ببلادنا إلى

أتم، السيد رئيس الحكومة، أمام معركتين متكاملتين، معركة الإصلاح والتغيير وتلبية مطالب الشعب، ومعركة مواجهة لوبيات الفساد السياسي والمالي، بذكاء، لكن بجرأة وحزم.

إن الفساد يسم الحياة العامة على عدة مستويات: السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية. ولم يخصص تصريحكم - مع الأسف - الحيز الذي كنا نوده لمحاربة الفساد السياسي وإرساء حياة سياسية سليمة، الفساد السياسي يشكل خطرا حقيقيا، وهو مستمر رغم كل المظاهر الإيجابية. لقد تقدمنا فعلا، خلال الانتخابات الأخيرة، لكن الانتخابات عرفت، رغم ذلك، استعمالا فظيحا للمال، ونحن مقبلون على استحقاقات انتخابية جديدة، جماعية وجمهوية وانتخابات مجلس المستشارين في صيغته الجديدة، ولا نريد تكرار المظاهر المشينة التي يعرفها الجميع.

نريد انبثاق مجالس جماعية، إقليمية وجمهوية على أسس جديدة، وبالأساس خدمة قضايا المواطنين، تتميز بالكفاءة والجدية والرغبة في العمل لصالح العام، وليس خدمة الأغراض الشخصية والمتاجرة بالصوت الانتخابي، نريد مجلسا للمستشارين يتكون من الكفاءات الجهوية الراجعة في خدمة الجهات وخدمة قضايا الشعب والوطن، نريد آليات لاستبعاد تجار الانتخابات والتعامل بحزم مع شراء أصوات منعدمي الضمير من المستشارين الجماعيين والمهنيين. فنحن مقبلون على إتمام خريطة المؤسسات الدستورية، وإتمام البرلمان حسب صيغته الدستورية الجديدة، بمجلس للمستشارين يمثل إرادة الشعب في استكمال مهام الانتقال الديمقراطي. ونريد منكم، السيد رئيس الحكومة، الانكباب، من ضمن أولياتكم السياسية، على هذا الورش الكبير، لتكون الانتخابات المقبلة متميزة، ومعبرة عن روح ومضمون العهد الدستوري الجديد وعهد حكومة تاريخية شعارها "محاربة الفساد والنزاهة والشفافية".

الميدان الاقتصادي والمالي كذلك مجال واسع للفساد، وقد أؤدتم في تصريحكم على نقط قوية وعزم على إرساء حياة اقتصادية ومالية سليمة، ونحن ندعمكم في كل مساعيكم الإصلاحية في مجالات الصفقات العمومية ونظام الرخص بمختلف أشكالها ومراجعة الإعفاء الضريبي في المجال الفلاحي، لتكون القاعدة المعمول بها: "من يريح يؤدي لخزينة الدولة".

إن إرساء دولة القانون في مجال الاقتصاد أمر جد حيوي للحياة الاقتصادية وللتنمية بوجه عام، ولا بد، بهذا الخصوص، من مراجعة شاملة لمجال الصفقات العمومية، ليس فقط على مستوى الشفافية وتساوي الفرص أمام الجميع، منها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، بل كذلك على مستوى القيمة الفعلية لمضامين هذه الصفقات. فسواء تعلق الأمر بالبنيات التحتية أو الترميم أو التجهيزات المكتبية، فإن الدولة تؤدي تكلفة أعلى بكثير من القيمة الفعلية للخدمات المقدمة.

إن المفروض ليس فقط احترام الإجراءات الشكلية في الصفقات العمومية، بل كذلك مراقبة التكلفة الفعلية لمضامين الصفقات. إن المعركة

وهي كذلك في نظرنا - الجواب السياسي الحقيقي وليس الإيديولوجي الجامد، عن أسئلة المرحلة، لا بد أن تمحور عملها حول هذا شعار الكبير والمخلص لكثير من القضايا والإشكالات التي يعاني منها وطننا وشعبنا، وهو شعار محاربة الفساد، فالفساد يفوت على اقتصادنا الوطني كسب نقط أكيدة في نسبة النمو، والفساد يتسبب في التوزيع غير العادل للثروات الوطنية، والفساد في القضاء والإدارة ومختلف مؤسسات الدولة، يخلق التذمر الشعبي، ويعرقل مصالح المواطنين، وينقص من نسب الاستثمار، ويضعف من أداء مختلف إدارات ومؤسسات الدولة، ويخس الكفاءات، ويفرز ثروات بدون جهد، ثروات الريع بمختلف أشكاله، واستفادة فئات محدودة من خيرات الوطن وحمد الكادحين، عبر الرخص والامتيازات غير المشروعة.

والفساد، أيها السيدات والسادة، ليس قدرا، إنه ينبثق وينمو ويسيطر على الحياة العامة، بفعل صمت المكلفين بتدبير الشأن العام، وفي مقدمتهم الحكومة، أو بفعل التواطؤ، وأحيانا بفعل غياب الإرادة، وغياب الجرأة في مواجهته.

لن نحملكم ما لا طاقة لكم به، لكن نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، ليس لكم حق الخطأ، ليس لكم حق تبرير الصمت أو التواطؤ الضمني. ولا نريد أن نسمع منكم، مثل من سبقكم، الحديث عن جيوب مقاومة الإصلاح، دون فضحها. ولا نريد منكم أن تعلنوا عن هذه الجيوب بعد نهاية ولايتكم، فلا جدوى من ذلك على الإطلاق. نريدكم أن تطلعونا، وتطلعوا الرأي العام، عن هذه الجيوب وكيفية اشتغالها وأماكن تواجدها، وسبل محاربتكم لها، وستجدوننا، السيد الرئيس، بجانبكم، وستجدون الرأي العام وعموم الشعب مساندا لكم في معركتكم ضد المفسدين وناهبي المال العام والمستفيدين من الريع الاقتصادي والسياسي وحتى الثقافي.

نريد استمرار جراتكم المعهودة، أتم كرئيس للحكومة، وكل حكومتكم التي تتضمن كفاءات سياسية عالية ومتميزة وقادرة على مواجهة المفسدين. إننا نتوقع أن يلجأ المستفيدون من الفساد ومن اقتصاد الريع ومن الامتيازات إلى كل الوسائل لإحباط جهودكم الإصلاحية ومحاولات إجماع هذه التجربة السياسية الجديدة والمتميزة، وهم يتخذون ألوانا وأشكالا مختلفة، ويختبئون في تعابير متنوعة، ويدفعون بكلمة الحق لخدمة الباطل.

قوى الفساد المالي والسياسي لم ولن تستسلم لإرادة الشعب، إنها القوى المحافظة التي تريد بقاء الوضع على ما هو عليه، لتستمر في الاستفادة من الفساد والريع والامتيازات، ستلجأ قوى الفساد إلى خلق معارك هامشية وجانبية لإشغالكم عن القضايا الكبرى لوطننا وشعبنا. فرغم انهزامها، فإن لها وجود في كل المواقع، في الإدارة، في الإعلام، في الاقتصاد، في القضاء، وفي كل مكان إنها لن تكون مجرد جيوب لمقاومة الإصلاح، بل قلاعا يتطلب اقتحامها ببطولة حقيقية وإرادة فولاذية ورغبة أكيدة في بناء مغرب آخر، مغرب بدون فساد ومغرب الكرامة.

الثقافي والفني، وحماية حرية وكرامة المبدعين، وعزمها تعزيز وتطوير مؤسسات التكوين والتأطير، مما سيسمح - دون شك - بتطوير الإبداع والثقافة الوطنية وإشاعها الإقليمي والدولي.

وبخصوص محور ترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكامة الرشيدة، فإننا نسجل أهمية المقاربة التشاركية التي تعمل بها الحكومة منذ انطلاق تشكيلها واستمرارها في هذه المقاربة بخصوص تنزيل وتنفيذ المتعضيات الدستورية. ونؤكد بشكل خاص على إرادة الحكومة في التعاون والتشاور مع المؤسسة التشريعية، ونأمل أن تلتزم كل مكونات الحكومة بالتفاعل مع ما نعبّر عنه داخل البرلمان من ملاحظات وانتقادات ومقترحات، هي من صميم مهامنا كمشغلين للأمة. ونؤكد لكم بهذا الخصوص، السيد رئيس الحكومة، بأن دعمنا لكم، كجزء من الأغلبية ومساندتنا السياسية الأكيدة، لا تمنعنا من نقد أي تباطؤ في التنفيذ وأي سلوك لا ينسجم مع توجهاتكم الكبرى ومقارباتكم المعلنة.

وتؤكدكم على إرساء الجهوية المتقدمة، يفرض المرور إلى الفعل في أقرب وقت، فهذا الورش الهام لا يحتمل مزيدا من الانتظار، والتنمية المنشودة لا تتحقق بدون تنمية جمهورية بوسائل ومؤسسات جديدة فعالة وناجعة. وبهذا الخصوص، ندعوكم إلى إعمال مفهوم التمييز الإيجابي في هذا المجال، عبر إعطاء الأولوية، سواء على مستوى المشاريع الحكومية أو عبر صندوق التضامن بين الجهات الذي تتوون تأسيسه، للجهات التي ظلت محمشة منذ عقود، لخلق نوع من التوازن المجالي والتعويض عن عقود من التهميش. ونسجل بهذا الخصوص التزام الحكومة اعتماد المقاربة المجالية المندمجة في برجة الميزانية العامة للدولة، وهو ما يفرض إدماج هذه المقاربة الجديدة ضمن القانون التنظيمي الجديد للمالية، الذي لا يحتمل مزيدا من التأخير في إنجاز وإفعاله.

وبالتأكيد، فإنكم واعون بالأهمية القصوى لإصلاح الإدارة والقضاء، وهو إصلاح يتمحور حول مفهوم الحكامة الجيدة بكل ما تقتضيه من حسن التدبير والشفافية والتزاهة ومحاربة الرشوة والفساد وجعل الإدارة والقضاء فعلا في خدمة المواطن وفي خدمة التنمية بكل أبعادها ومستوياتها.

ولا يسعنا إلا أن نقدر، عاليا، حرصكم على ترسيخ الحقوق والحريات، كجواب على تخوفات تم التعبير عنها في الشهور الأخيرة بخصوص إمكانية التراجع على مكتسبات شعبنا في هذا المجال. ونسجل اعتمادكم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتقرير الخمسينية التي ساهمت في صياغتها كل مكونات الأمة المغربية، من أجل الإقرار الفعلي بحقوق الإنسان بمعناها الشمولي، أي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولابد من التأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي والتجسيد الفعلي للمساواة بين الجنسين والعمل بجد في أفق المناصفة المنصوص عليها في الدستور، وعليكم، السيد رئيس الحكومة، وضمن تصوركم السليم للحفاظ على مكتسبات الشعب المغربي وتطويرها، الاستمرار في تنفيذ الأجندة الحكومية للمساواة ومحاربة العنف ضد النساء وكل أشكال التمييز

ضد الفساد واقتصاد الربيع هي أم المعارك السياسية التي عليكم خوضها بقوة، ونحوضها معكم، بالدعم والمساندة والاقتراح، ومعكم كل الشعب المكتوي بنار الفساد وبتناججه الوحشية على حياته اليومية.

السيد الرئيس،

يرتكز برنامج الحكومة، الذي نحن بصدد مناقشته، على خمسة محاور أساسية، تؤكد أنها تعكس أهم إشغالاتنا، وتحمل توجهات دافعنا عنها منذ سنين طويلة، ونجد في هذا البرنامج تقاطعات هامة مع ما نقترحه من إصلاحات، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة ومحاربة الفساد واقتصاد الربيع وإعمال الحكامة في كل مناحي الحياة العامة، مع ما يعني ذلك من تقوية لمؤسسات الرقابة ومراجعة صلاحيات بعضها وتنفيذ توصياتها وإصلاح الإدارة والقضاء وغيرها من الإصلاحات التي يقترحها البرنامج الحكومي، الذي نؤكد أنه يتضمن "الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني" حسب منطوق الفصل 88 في الدستور"، وأنه برنامج فعلي يتضمن أهدافا وإجراءات ملموسة وليس مجرد نوايا حسنة.

واسمحوا لنا أن نعرض - بإيجاز - أهم ملاحظتنا حول التوجهات الكبرى لبرنامج الحكومة.

فبخصوص محور الهوية الوطنية، نلاحظ أنه، عكس ما توقعه أو رغب فيه البعض، لا يتضمن هذا المحور أطروحات إيديولوجية خاصة، فالحكومة لم تعمل أكثر في هذا المحور من ترجمة المحددات الدستورية للهوية الوطنية المغربية، والتي صوت عليها الشعب المغربي بأغلبية ساحقة. ونود أن نسجل، بإيجابية، الإلحاح على مفاهيم الاعتدال والتسامح والافتتاح على الثقافات والحضارات.

وبمنا أن ننوه، بشكل خاص، بحرص الحكومة على "تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية" عبر وضع قانون تنظيمي بهذا الخصوص، كما ينص على ذلك الدستور، لإدراج الأمازيغية وإدماجها في التعليم والحياة العامة، مع صيانة المكتسبات المحققة. كما نسجل عزم الحكومة تعزيز الانفتاح اللغوي والتواصل الثقافي، وتنمية اللغات الوطنية ومختلف التعبيرات الثقافية واللسانية المغربية ومنها المكون الثقافي الحساني.

ومع ذلك، ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى تقديم إشارات أكثر لطمأنة الفعاليات الأمازيغية خاصة، ومجموع الشعب عامة، على أنكم ستنفذون كل المتعضيات الدستورية المتعلقة بالأمازيغية دون إبطاء، ليس فقط كلغة، بل كثقافة وحضارة ومكون أساسي للهوية الوطنية. وندعوكم إلى البدء بما هو ممكن على المدى القريب جدا، وهو الشروع في إشاعة الأمازيغية في الحياة العامة، ومن ذلك كتابة أساء الوزارات وكل مؤسسات الدولة والمؤسسات التعليمية بالأمازيغية على واجهة هذه المؤسسات وكذلك الشوارع والساحات العمومية وعلامات الوقوف وأساء المدن والأعلام.

كما نسجل حرص الحكومة على التأكيد على اهتمامها بمجالات الإبداع

والمغتنيين على حساب عرق الفلاح وجيوب المستهلك.

السيد رئيس المجلس:

انتهت الحصة المخصصة لكم، لا، لا، والو أستاذ. الكلمة الآن للسيدة منسقة الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد عدا ب:

واخاً سيدي، شكرًا. ابغينا غير الخلاصة.

السيد رئيس المجلس:

شكرا جزيلًا. أعطني باقي الكلمة إذا ابغيتي نسجلوها في المحاضر. (تمة مداخلة المستشار السيد محمد عدا ب، عن فريق التحالف الاشتراكي، المسلمة لرئاسة الجلسة، توجد بالمحق الثاني المرفق لهذا المحاضر).
تفضلي الأستاذة المستشارة المحترمة. عندك مساحة 19 دقيقة، إن شاء الله.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

يسعدني أن أتناول باسم الإتحاد المغربي للشغل للمشاركة في مناقشة البرنامج الحكومي.

لقد استمعنا بإمعان إلى تصريحكم، ونعتقد أنه ليس المهم فقط تسجيل الملاحظات والوقوف على النواقص، بل التأكيد على ضرورة اتخاذها بعين الاعتبار في تصحيح برنامجكم، وكذلك الالتزام به، خاصة وأن الحكومات السابقة لم تقم بتقديم أي تقييم لعملها حتى يتسنى لنا تقييم هذا الأداء.

إن برنامجكم يأتي في ظل استمرار النظام العالمي الجديد، أي العولمة الاقتصادية المتوحشة، هذا النظام الذي أبانت الأزمة المالية العالمية عن فشله، حيث ترعزت بنياته، سواء على مستوى النمو أو الإنتاج أو التوزيع، مما أدى إلى توترات اقتصادية واجتماعية على المستوى العالمي.

وعلى المستوى الوطني، فإن الأوضاع تتميز باستقرار السياسية الاقتصادية الليبرالية التبعية المتوحشة، حيث تميزت بتدهور القدرة الشرائية وتدني المستوى المعيشي بسبب الارتفاعات في أسعار المواد والخدمات الأساسية لعموم جماهير الشعب المغربي وللأجراء بشكل خاص، والتي عوض الاستجابة لمطالبهم المتعلقة بتحسين دخلهم وتحسين ظروف عيشهم، أصبحت احتجاجاتهم تواجه بالقمع والعنف.

وحيث تتميز هذه الأوضاع بوجود مؤشرات تؤكد على المزيد من التهميش والعطالة، رغم الإشارة في تصريحكم إلى تقليصها من 9,5 إلى 8، هذه الإشارة التي تغيب عنها المعطيات الرقمية التي تفقد هذا التصريح المصادقية، وكذلك مؤشر الأمية الذي أشرتم إلى تقليصه من 33% إلى

ضدهن حسب ما تنص عليه المواثيق الدولية.

كما تؤكد، من جهة أخرى، على ضرورة التنزيل السليم لبنود الدستور المتعلقة بجائزتنا المقيمة بالخارج، خاصة ما يتعلق بمساهمتها في الحياة السياسية الوطنية، فما تم خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة نعتبره غير ناجح، وندعوكم إلى الإسراع في إخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج لتمكينها - على الأقل - من تمثيل ديمقراطي وسليم في هذه المؤسسة. وبالنسبة لمحور مواصلة بناء الاقتصاد الوطني، فإننا نجد أنفسنا، بشكل كبير، في ما عبر عنه البرنامج الحكومي من إرادة في بناء اقتصاد وطني متنوع الروافد القطاعية والجهوية ومنتج للثروة ولمناصب الشغل والعمل على توزيع عادل لثمار النمو. وتؤكد، مرة أخرى، على أهمية إرساء دولة القانون في مجال الاقتصاد، وهو ما عبرتم عنه ب "الحكومة الاقتصادية"، كما تؤكد على ضرورة دعم القطاع العام كرافد للاقتصاد الوطني مع خلق كل الشروط لتطور القطاع الخاص ودعم مجالاته المنتجة، مع تقليص حجم الاقتصاد الطفيلي وتوسيعه إلى أقصى حد، مجال القطاع المهيكل.

وإذا كانت الأرقام التي يعلنها برنامجكم لاتصل إلى ما نطمح إليه، مثل نسبة النمو المحددة في 5,5% وتخفيض نسبة البطالة إلى 8% في أفق 2016، فإن حرصكم على ضبط نسبة التضخم في حدود 2% يدعو إلى التفاؤل، اعتبارا لما لارتفاع نسبة التضخم من آثار سلبية على المعيش اليومي للمواطنين. علاوة على ذلك، فإن ثقتنا في جدية عملكم، وحرصكم على محاربة الفساد في كل مجالات الحياة العامة، قد يسمح بتجاوز النسب المعلنة، التي تبقى مرتبطة بعدد من الاعتبارات التي لا تتحكمون فيها، مثل وضعية الاقتصاد العالمي والأوضاع المناخية وغيرها من الظروف والمستجدات الممكنة.

ونسجل حرصكم على دعم التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى تطوير الموارد المالية العمومية، عبر إصلاح المنظومة الضريبية ومراجعة نظام الإعفاءات غير المبررة، والتي يمكن إدراج بعضها ضمن اقتصاد الربيع، وهي مراجعة ما فتننا ندعو إليها منذ سنوات عديدة، ونود أن نسجل، بشكل خاص، عزمكم على فتح نقاش حول الإعفاء الضريبي في المجال الفلاحي.

وإذ نساند حرصكم على استمرار استفادة صغار الفلاحين من الإعفاء الضريبي، فإننا نعتبر أن الإعلان عن مجرد فتح نقاش في الموضوع، رغم أهميته، غير كاف كالإلتزام، فليس هناك من مبرر لإعفاء أي مجال منتج للأرباح، ضخمة أحيانا، دون أدنى مساهمة في الجهود الوطني وفي تمويل خزانة الدولة، التي يستفيد منها عموم الشعب. وإذ ندعم، عموما، مشروع المغرب الأخضر ومقاربتكم المتجددة في تنفيذه، فإننا نلح على ضرورة ضمان مصالح صغار الفلاحين. ونسجل بهذا الخصوص عزمكم على ضبط مسالك وأساليب توزيع المنتج الفلاحي، علما أن المسالك الحالية مضررة بالفلاح والمستهلك على حد سواء، ولا تستخدم سوى مصالح الساسرة والمضاربين،

الطبقة العاملة.

إن البرنامج الحكومي قد غيب فيه الجانب الاجتماعي المتعلق بالعنصر البشري، فرغم النوايا المعبر عنها، سواء المتعلقة بالمساعدة الطبية للمعوزين أو الاهتمام بشراخ أخرى والتي تفتقد بدورها إلى الأجرأة، فإنه تبقى المطالب المتعلقة بكافة المأجورين مغيبة وبامتياز، ونذكر من بينها تحسين الدخل للرفع من القدرة الشرائية للطبقة العاملة للموظفين ومستخدمين وعمال، نساء ورجالا، سواء بالزيادة في الأجور والمعاشات أو تخفيض الضريبة عن الدخل مما يضمن لهم حياة كريمة ومواجحة الارتفاعات في أسعار المواد والخدمات الأساسية.

فيما يخص الحد الأدنى، فقد سمعنا قبل التصريح برفعه إلى 3000 درهم إلا أننا فوجئنا بتجاهله في هذا التصريح، ونؤكد في هذا المجال على مطلبنا برفعه إلى 3500 درهم، كما نؤكد على ضرورة تفعيل مبدأ توحيد الحد الأدنى للأجور في كل القطاعات: الفلاحي والصناعي، وذلك تفعيلا لما جاء في اتفاق 26 أبريل في إطار الحوار الاجتماعي، وهذا انسجاما مع مبدأ استمرارية الحكومة وليس الانتظار إلى ما لا نهاية. كما نؤكد أن ضرورة الزيادة في الأجور لا تتم فقط الحد الأدنى بل يجب أن تشمل جميع فئات المأجورين.

في هذا البرنامج تم إغفال وعدم الاهتمام بفتة عريضة ممن قدموا الكثير لهذا الوطن، وهم المتقاعدات والمتقاعدين الذين لم تشملهم الزيادة الأخيرة وكأنتهم مواطنين من الدرجة الثانية، كذلك لم تتم الإشارة إلى مشاكلهم ومطالبهم ضمنها ضمان العيش الكريم لهم ولدوهم.

فيما يخص التعويض عن فقدان الأجير لعمله، فلم يأت البرنامج بالجديد خاصة المتعلقة بالتمويل. لقد طالبنا بهذا التعويض منذ عدة سنوات وقد تم الاتفاق عليه في إطار الحوار الاجتماعي، كما أن المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قد صادق عليه، ويبقى فقط مسألة التمويل، ونذكركم، السيد رئيس الحكومة، أن السيد الوزير الأول السابق وحكومته قد التزموا بالمساهمة في هذا التمويل أو في تمويل هذا التعويض.

إن الحريات النقابية المقدسة، والتي أكدت عليها جميع المواثيق الدولية وكذلك الدستور والتشريعات المحلية، لم يتم الإشارة إليها في البرنامج الحكومي ولا إلى كيفية صونها وحمايتها، سواء المتعلقة بالتفعيل الحقيقي للاتفاقية الدولية رقم 135 ولا بالإسراع بالتصديق على الاتفاقيتين الدوليتين 87 و151 المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية، كما أنه تم إغفال مطلب إلغاء البند المشؤوم 288 من القانون الجنائي الذي يعرقل حرية العمل النقابي.

لم يشر التصريح إلى ضرورة التفاوض القطاعي رغم تصديق المغرب على الاتفاقية رقم 690 المتعلقة بالتفاوض الجماعي، مما يجعل أو يشجع على إبرام اتفاقيات جماعية قطاعية.

رغم أن التصريح أشار إلى العمل على التقليل من مظاهر الهشاشة، فإنه لم يشر إلى كيفية أجزائها، ومحاربتها تقتضي التراجع عن العمل بالوساطة

20% مما يعني استمرار الملايين من الأميين. إن المطلوب هو القضاء على هذه الآفة التي تعيق التنمية بشكل كبير في غياب أهداف مرقمة قد يفقد البرنامج مصداقيته.

السيد الرئيس،

إن الملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها هي كون التصريح أبتز تصدير الدستور ولم يؤكد على أهمية سمو المواثيق الدولية ومجموعة من المنطلقات الأخرى، كما أنه بتر مفهوم الحق واكتفى بذكر دولة القانون، وهذا له دلالات كبيرة، نتمنى أن يكون ذلك قد سقط سهوا ليس إلا.

الملاحظة الثانية هي كون التصريح فيه تشابه كبير بالبرامج الحكومية السابقة، ومحتوياته تعتبر تجميع لبرامج الأحزاب المشكلة للحكومة، مما يجعله يفتقد لتصور منسجم.

الملاحظة الثالثة هي غياب منهجية تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي لمعالجة قضايا النساء فيما يخص التمييز والعنف والهشاشة والفقر لضمان الحريات والحقوق الإنسانية للنساء كما جاء بها الدستور.

كذلك هناك إغراق للقضايا الحقوقية للنساء باعتبارهن نصف المجتمع في ثلاثية: المرأة، الأسرة والطفولة، وكأن المرأة خلقت فقط لتعني بهذه المجالات، كما تم تدويرها وفتح المجال للتردد عند التطبيق، كما حصل في تشكيل الحكومة.

لذا، نطالب بإعادة صياغة هذا التصريح، خاصة المتعلقة بقضايا المرأة، في اتجاه التأكيد على التزامات الحكومة في مجال قضايا المرأة، وذلك بشكل صريح من حيث الشكل والمضمون، وكذلك الالتزام بإصدار قانون إطار لحماية النساء من التمييز وكل أشكال العنف والتمييز وتنزيل القانون التنظيمي لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

الملاحظة الرابعة، هي أن النص يعيد صياغة نفس برامج الحكومات السابقة في العديد من القطاعات، مثال على ذلك التعليم الذي هو إعادة صياغة البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين ونفس الشيء بالنسبة لقطاع المياه والغابات، حيث أن هناك "أقل/أصق"، يعني (copier/coller) لبرامج الحكومة السابقة في هذا المجال - أي قطاع المياه والغابات - تم إغفال التذكير بالجهة التي ستسهر على تدبيره كما تم ذلك في شأن قطاع التخطيط والإحصاء.

السيد الرئيس،

إن ما جاء في تصريح الحكومة، لا يستجيب لمطالب ومطامح عموم المأجورين، حيث لا يركز على أي تقييم لأداء الحكومة السابقة ولا يستند إلى أية معطيات ولا أية آليات للإنجاز، بل تغيب عنه الجدولة الزمنية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تشغل بال الطبقة العاملة، من عمال وموظفين ومستخدمين، نساء ورجالا.

إنه برنامج موجه بشكل واضح للطبقة البورجوازية والباطرنا، فالسياسة الاقتصادية الاجتماعية لازالت تعتبر اختيارات ضد مصالح

فيما يخص الاعتراف بالعالم القروي، فقد تم إغفال الربط بين التنمية القروية ومخطط "المغرب الأخضر" الذي يعتبر إنتاجي محض.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بحماية المستهلك، فقد تم تغييب الإشارة إلى المكتب الوطني لحماية المنتجات الغذائية، والذي له دور مهم يجب الاهتمام به بشكل كبير.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إننا لا نحكم على النوايا ولا ننتظر تحسين نوعي للطبقة العاملة حتى ولو طبق هذا البرنامج، ولا ننتظر للطبقة العاملة من عمال وموظفين إلا الحركة المستقلة لها ولنضالاتها. وسنبقى في الاتحاد المغربي للشغل حريصين على احترام حقوق الطبقة العاملة وخدمة مصالحها، وسنتعامل بحذر في مراقبة هذا البرنامج.

لذا، فإننا نأمل أن تأخذ ملاحظتنا ومطالب الطبقة العاملة بعين الاعتبار، وسنواصل معركتنا بالإقناع وبجميع الأساليب المشروعة، فقد علمتنا التجربة أنه لا يمكن أن نثق بمشاريع أو برامج الحكومات دون أن نلمس ونشهد بشكل ملموس نتائجها وموقعها على مستوى فعلي. فبقدر ما نطالب الحكومة استدرارك ما تم إغفاله والاستجابة لمطالبنا والاستجابة لمطالب عموم الأجورين بقدر ما سنبقى في الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة الوطنية التي تضع مصلحة الطبقة العاملة والشعب المغربي فوق كل اعتبار وسنبقى أوفياء للخط النضالي ولبادئنا وأهدافنا في خدمة الطبقة العاملة من أجل تحسين ظروفها. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للمستشارة المحترمة. الكلمة الآن لمنسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في مساحة 17 دقيقة.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي الذي تفضلتم بعرضه، السيد رئيس الحكومة، على أنظار البرلمان يوم الخميس الماضي في أفق مصادقة مجلس النواب عليه للحصول على ثقة الأغلبية المطلقة من أعضائه - إن شاء الله

والعمل المؤقت التي بدأت الدولة نفسها تلجأ إليه، ولم تتم الإشارة إلى كيفية مراقبة المشغلين في هذا المجال، الذين يخرقون كل القوانين، مستغلين العائلات والعمال أبشع استغلال ولا الإشارة إلى كيفية فرض احترام القوانين الشغلية في هذا المجال.

فيما يخص الحماية الاجتماعية، فهناك ضرورة السهر على احترامها ومعاقبة كل مشغل يتهرب من التصريح بالعمالات والعمال ولا بالساعات الحقيقية والفعالية للعمل، واعتبار هذا التهرب بمثابة فساد وسرقة الأموال التي يجب محاربتها وباستعجال.

فيما يخص سوق الشغل، لقد تم إغفال التصريح بمسألة نعتبرها ذات أهمية قصوى وهي السهر على تطبيق القانون واحترامه، إذ لا قوة للقوانين دون فرض احترامها.

فيما يخص التشغيل، فقد جاء في تصريحكم الاهتمام بهذا الجانب من خلال تقليص نسبة البطالة من 9 إلى 8% دون طبع الإشارة إلى كيفية الأجرأة، ولكن في هذا المجال لم تتم الإشارة إلى شريحة اجتماعية عريضة لم يتم إحصاؤها، سواء من خلال المندوبية السامية للتخطيط ولا من طرف الحكومة، وهم العائلات والعمال المطرودون ولا كيفية إعادة إدماجهم. السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أطرح مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالقطاع الفلاحي نظرا لأهميته وتأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة وأنه بعد الأزمة المالية العالمية تم الرجوع إلى القطاع الفلاحي والتوجه نحو استعمال المواد الفلاحية خارج الإنتاج الغذائي أي إنتاج الهيدروكربورات، وقد كان شعار المنظمة العالمية للأغذية هو ضبط أسعار المنتجات الفلاحية، مما جعل المواد الغذائية على المستوى العالمي تعرف ارتفاعا تصاعديا وبشكل خطير.

إننا نسجل اعتراف التصريح الحكومي بفشل مخطط "المغرب الأخضر" في دعم الفلاحة التضامنية المتعلقة بصغار الفلاحين من خلال تحقيق توازن أفضل، وأنه لم يعط للأمن الغذائي المكانة التي يستحقها.

على الحكومة، السيد رئيس الحكومة، أن تأخذ بمفهوم السيادة الغذائية وليس الأمن الغذائي، وهو ما يعني الاكتفاء الذاتي فيما يخص الحبوب، الزيت والسكر، فمن خلال تحقيق هذا الاكتفاء أو عدمه، يمكن أن نحكم على مخطط "المغرب الأخضر".

لقد أشرتم في تصريحكم إلى أن الحكومة ستعمل على فتح نقاش حول الإعفاء الضريبي لهذا القطاع بما يضمن العدالة الجبائية واستمرارية استفادة صغار الفلاحين من هذا الإعفاء، فمن سيفتح هذا النقاش؟ ومع من؟ وقد كنا ننتظر أن يكون التصريح مباشرا فيما يخص إقرار الضريبة على كبار الفلاحين والمصدرين، وهذا ما طالبنا به ولازلنا نطالب به منذ سنين.

وفي الجانب المتعلق بدور الفلاحة في التنمية، لم ترد كلمة واحدة حول أهمية ودور التعاونيات الفلاحية، التي كان من المفروض القيام بتقييم أدائها وتشجيع دورها قبل الشروع في تنفيذ المخطط.

ستواصل التعامل معكم بنفس المقاربة الموضوعية والبناءة التي تعاملنا بها مع الحكومات السابقة، وهي المنهجية التي ما فتئت تؤكد على أن الحوار أولاً والحوار ثانياً والحوار ثالثاً، وأتينا ما دمنا نجد شريكاً مسؤولاً ومستمعاً وموضوعياً فلن نعيد عن الحوار إلى غيره من آليات النضال النقابي، إلا أن نضطر إلى ذلك اضطراراً، وعياً منا أن البعض قد يسعى إلى التوظيف السياسي للمطالب الاجتماعية المشروعة للطبقة العاملة، وسيواصل الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب دفاعه عن هذه المطالب المشروعة للطبقة الشغيلة واضطلاحه بمسؤوليته كإطار نقابي وخوض كل النضالات المشروعة لتحقيق مطالب الشغيلة والأجراء.

ونحن، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، مطمئنون إلى حسم الاجتماعي، متفائلون إلى أن لكم القدرة على الإنصات وتجسيد نهج الشراكة مع المراكز النقابية الجادة والأكثر تمثيلية.

السيد رئيس الحكومة، لقد تدارسنا في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب البرنامج الحكومي وما جاء به من منهجية وهيكلية لمختلف المجالات وفق مقاربة نوعية وتشاركية، ونحن نعلم أننا أمام برنامج حكومي ليس المطلوب منه الخوض في التفاصيل الإجرائية القطاعية بقدر ما يتضمن الخطوط الرئيسية في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية حسب ما جاء في الفصل 88 من الدستور.

ولسنا أمام قوانين المالية ولا السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية التي تحتاج إلى التدقيق الإجرائي والترقيم المالي والتنزيل الزمني، ومع ذلك فإن برنامج حكومتكم فضلاً على تأكيده على المقاربة المنهجية وعلى تكامل السياسات العمومية وجعل مدخل الحكامة الجيدة مقرباً من نهجها، يتدخل جميع مفاصل السياسات العمومية الأفقية، مع ذلك فإنه قد نص على ما يناهز 30 من المؤشرات الرقمية المهيكلة، وهي مؤشرات أهداف والتي ستكون حصيلة تضافر عدد من السياسات العمومية والقطاعية، ومن هذه الإجراءات مجموعة من الإجراءات كما في البرنامج (5,5% كعدل نمو، ضبط التضخم في 2%، تخفيض البطالة إلى 8%، التحكم التدريجي في عجز الميزانية)، كما تضمن أكثر من 400 من الإجراءات العملية تهم مختلف المجالات.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي أن أؤكد لكم من زاوية اهتمامنا كمرئية نقابية أن ورش الإصلاح السياسي والمؤسسي لن يكتمل إلا بفتح الديمقراطية الاجتماعية وإصلاح الحقل النقابي وتقنين العلاقات بين الشركاء الاجتماعيين وتأطيرها بضوابط واضحة.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ما يلي: في مجال تعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، انطلاقاً من مقتضيات الدستورية ذات الصلة وخاصة الفصل 8 الذي يؤكد على دور المنظمات النقابية للمأجورين

عز وجل - لتنصيب البرلمان للحكومة وما ذلك على أغلبيتكم بعزير.

لقد تحملت مسؤولية تدبير الشأن الحكومي في مرحلة صعبة، طبعها انتظارات كثيرة من لدن الشعب المغربي، وهي الآن تعلق عليكم آمالاً عريضة لتجسيد تلك الانتظارات وكان برنامج حكومتكم أمام البرلمان مفعماً بكثير من الأمل، إذ أن كل فئات الشعب المغربي تتطلع إلى تغيير حقيقي، يعيد إليها الثقة ويحفظ لها الكرامة.

إن المغرب يعيش تحولاً عميقاً من أهم مميزاته تصالح المواطن مع الشأن العام، كما تجلّى ذلك في انتخابات 25 نونبر الماضي، وفي تعيينكم رئيساً للحكومة تنزيلاً للمقتضيات الدستورية في تأويل ديمقراطي لها ومبادرتكم للاستماع والتشاور مع شخصيات وطنية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية، وفي نجاحكم في تشكيل الائتلاف الحكومي على أساس ميثاق واضح، شكل سابقة في منهجية تكوين الحكومة، كما أن قرار المشاركة في الحكومة كان قراراً تم الرجوع فيه إلى الهيئات الحزبية لأحزاب التحالف الحكومي وتميز حزيمك بتدبير ديمقراطي للترشيح للمناصب الوزارية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن المغرب يمر في ظروف دقيقة وحساسة، خصوصاً في سياق الربيع العربي وما صاحبه من تغيرات جذرية في بنية مجموعة من الأنظمة العربية، لكن المغرب تعامل بطريقته الخاصة مع هذا الحراك وهو ما أصبح يسمى بالخيار الثالث القائم على تبني الإصلاح في ظل الاستقرار، نتج عنه الخطاب الملكي ل 9 مارس وتعديل الدستور الذي ساهمنا في إخراجه كتحدٍ وطني للشغل بالمغرب مع باقي الأحزاب والمنظمات النقابية، ثم بعد ذلك انتخابات برلمانية ديمقراطية، أفرزت حكومة منبثقة من صناديق الاقتراع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نؤكد لكم التزام نقابة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالإسهام في نجاح هذه التجربة، تجربة الإصلاح وتعزيز البناء الديمقراطي، من منطلق ما أكد عليه برنامجكم من مقاربة تشاركية، تشمل الشركاء الاجتماعيين وعزمكم على تنزيل مقتضيات الديمقراطية التشاركية، ونرى أن تعزز هذه المقاربة من خلال التشاور خلال إعداد مشروع القانون المالي المقبل والميزانيات الفرعية، فضلاً عن المبادرة إلى فتح ورش الحوار الاجتماعي بمنهجية جديدة، قائمة على مأسسته حقاً وصدقاً، وليس شعاراً بما يعنيه ذلك من توافق حول جدول أعماله واحترام دوريته والالتزام باتفاقاته وشموله لما هو مركزي وما هو قطاعي وللمؤسسات كذلك العمومية والقطاع الخاص وتحديد آليات المتابعة لنتائج ومنهجية تدبير النقط العالقة فيه.

ووفاء للمبدأ العام المؤطر للممارسة النقابية في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أي الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة، نؤكد أن مركزيتنا النقابية

الحكومة والفرقاء الاجتماعيين، سواء على المستوى المركزي أو القطاعي؛
4- تشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقيات الجماعية لتكون إطارا أساسيا ضامنا للسلم الاجتماعي مع اعتماد مقارنة وقائية لتفادي النزاعات الاجتماعية ما أمكن؛

5- تقوية مؤسسة مفتشية الشغل وتعزيز الإدارة الاجتماعية، من خلال تمكينها من الموارد البشرية الكافية مع تحسين أوضاعها الإدارية والمادية والاجتماعية؛

6- العمل على الإسراع على إخراج قانون الإضراب، في إطار ينظم هذه الممارسة، دون أن يفرغ هذا الحق الدستوري من محتواه، ويجرم قانونيا المساس بالحريات النقابية تأسيسا للعمل النقابي والنضال المسؤول والمنظم وتوطيدا لأركان السلم الاجتماعي، قوامه ضمان الحقوق العادلة للشغيلة ومصالح المقاومة والإدارة والمرفق العام؛

7- حماية الحريات والحقوق النقابية واحترام القوانين المنظمة للشغل وتنفيذ مقتضيات المدونة وتوقيف نزيه طرد العمال والأجراء.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الوقت المتاح لنا لا يسعنا في الحديث عن كل المواضيع والمجالات، خاصة التي لها علاقة بالسياسات الاجتماعية العمومية والقطاعية التي تحدثم عنها في برنامجكم، وبالتالي سنقتصر في مداخلتنا على بعض الملفات ذات البعد الاجتماعي، ومنها هذه الملفات:

- ملف التعليم:

ففي مجال التربية والتكوين، نسجل بارتياح التزامكم في البرنامج الحكومي بوضع حل شامل لنظام التربية والتكوين، وذلك من خلال إعادة الثقة في المدرسة العمومية وإطلاق مدرسة التميز محورا لسياساتكم القطاعية في هذا المجال، من خلال التركيز على قضايا حكامه النظام التربوي وتفعيل اللامركزية وترسيخ التعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة والرفع من جودته واستعادة وظيفته التربوية إلى آخر ما تكلمتم عنه.

إن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يعتبر أن إصلاح المنظومة التربوية من الأولويات الكبرى للدولة والمجتمع، وقد توفرت له الشروط السياسية اللازمة لإنجاحه من خلال إقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي شكل عنصر توافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد كان بالإمكان استمرار هذا التوافق لتحقيق الإصلاح الذي يستحقه المغاربة، لكن ما أنجز إلى اليوم لا يرقى إلى تحقيق طموحات الميثاق ولا يلتزم بالمواعيد الكبرى التي سطرها، سواء على مستوى الكمي أو الكيفي رغم الاعتمادات المالية الكبرى المرصودة لهذا القطاع، خاصة بعد اعتماد البرنامج الاستعجالي.

وبهذه المناسبة، نطالب الحكومة بتفعيل مبدأ ربط المحاسبة بالمسؤولية،

والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها وفي النهوض بها، وأنه سيتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون وعلى تشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقيات الجماعية، وما عبرتم عنه من التزام بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، تؤكد على التدابير التالية من أجل بناء قواعد شراكة فعلية وإيجابية بين حكومتكم وبين الشركاء الاجتماعيين وتحسين علاقة الشغل:

1- العمل على تنظيم حق الممارسة النقابية بإخراج قانون النقابات الذي ينبغي أن يحظى في نظرنا بالأولوية، بما من شأنه أن يعزز الديمقراطية الداخلية ويصون العمل النقابي من كل الممارسات التي تمس صورته ومصداقيته، ويعزز القدرة التعاقدية للنقابات ويجنب الحق النقابي مخاطر بعض النزاعات الفتوية التفتيتية للعمل النقابي التي تعقد الحوار والمفاوضات وتدخل النقابات في متاهات لا تنتهي وتسهم في إضعاف التأطير النقابي المسؤول وتضعف القدرة التعاقدية للمركزيات النقابية؛

2- ترسيخ الممارسة الديمقراطية، من خلال توفير ضمانات النزاهة والشفافية في جميع الاستحقاقات الانتخابية للمأجورين لتجسيد التمثيلية الحقيقية في إطار احترام التعددية والحق في الاختلاف. ونعتبر أن فرصة تجديد مجلس المستشارين التي ستبدأ من تجديد قاعدته الناخبة في الجماعات المحلية والغرف المهنية فرصة سانحة لمراجعة كافة الثغرات التي شابها انتخابات المأجورين السابقة وأقدها مصداقيتها وأدت إلى طعن ثلاث مركزيات نقابية في نتائجها، ومعالجة العوامل القانونية والتنظيمية التي أفرزت ذلك، والتي سبق أن كانت محل تدارس في اللجان الموضوعاتية للحوار الاجتماعي في سنة 2008 وسنة 2009، والتي تعللت الحكومة آنذاك بالعامل الزمني، مما أدى إلى إنتاج نفس العيوب التي تخللت انتخابات المأجورين في المحطات السابقة.

ونؤكد أن مسار الإصلاح المؤسساتي لن يكتمل إلا بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية، وهو استحقاق تتحمله المنظمات النقابية من جهة ومن جهة أخرى الحكومة؛

3- مؤسسة الحوار الاجتماعي مركزيا وقطاعيا واعتماد إطار مرجعي متوافق عليه بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، يتضمن منهجية وجدول أعمال، حيث يجب أن يتم الحوار الاجتماعي خلال كل سنة في دورتين، الأولى في شتنبر والثانية في أبريل بجدول أعمال محدد ومنهجية محددة، تنتهي كل جولة بمحاضر وإعلانات مشتركة بين الطرفين، تحدد الجوانب التي حصل فيها تقدم والجوانب التي حصل فيها التعثر، ويتم التأكيد فيها على أن تلتزم الحكومة بتوفير المعطيات ذات الصلة بالقضايا المطروحة، إضافة إلى ضرورة مواكبة الحوارات القطاعية للحوار المركزي، على أن يتناول الحوار المركزي القضايا الألفية وأن تعرض عليه القضايا القطاعية العالقة، مع العمل على تفعيل مقتضيات الاتفاقيات المبرمة بين

1- تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في العالمين الحضري والقروري، ومقاومة كل أشكال الفساد التي تسيء للمؤسسة الصحية ولسمعة الأطر النزيمية؛

2- اعتماد لا مركزية المؤسسات الصحية لضمان عدالة توزيع الخدمات الصحية على كافة الجهات؛

3- تسوية الأوضاع المادية لكافة العاملين بالقطاع الصحي من أعوان وإداريين وممرضين وأطباء وغيرهم؛

4- إصلاح القطاع الخاص حتى يتمكن من أداء دوره في تطوير الخدمات الصحية ببلادنا، وتوفير شروط إدماج الأطباء الجدد؛

5- العمل على إحداث كليات للطب والصيدلة مع مراكز إستشفائية جامعية بكل جهة، مع إعادة فتح وإحداث مدارس للممرضين والتقنيين والإسعافات الأولية لتغطي الحصاص الكبير في هاذ المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أما في مجال السياسة الدوائية، فقد خلص التقرير الخاص بالصادم الذي أعدته خلية منبثقة عن لجنة المالية بالبرلمان إلى أن أئمة الدواء بالمغرب مرتفعة بشكل غير عادي، وكشف التقرير عن كون أئمة الدواء أعلى من مثيلاتها في دول أخرى بنسبة 30 إلى 189% مقارنة مع تونس و20 إلى 70% مقارنة مع فرنسا.

لذا، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والمغاربة عموما، كنا أمل في إعادة حكومتكم الأمور إلى نصابها، خاصة أن حزبكم ساهم بفعالية في هذه اللجنة، وذلك بإرساء سياسة دوائية لتشجيع الصناعة الوطنية واستعمال الدواء الجليس بمعايير الجودة الدولية والإعفاء الضريبي على الأدوية والمستلزمات الطبية لتكون في متناول المريض وإعادة الاعتبار لقطاع الصيدلة كذلك.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أما فيما يخص مجال السكن ...

السيد رئيس المجلس:

بقت لك نصف دقيقة.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

وختاما، نتمنى ألا يخيب أملنا في أول رئيس حكومة لأول حكومة في ظل الدستور الجديد من أجل تحقيق التغيير والإصلاح الذي يترقبه المواطنون، هذا الترقب الذي يجب ألا يطول.

وختاما، نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أن مسؤوليتنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تلزمننا بأن نوجه لكم النصح والتنبيه والنقد البناء، ونعبر لك في نفس الوقت عن استعدادنا للتعاون معكم. وكلكم راع وكلكم

بفتح تحقيق في أوجه صرف الاعتمادات المخصصة للبرنامج الاستعجالي، وطنيا وجويا وإقليميا، وإحالة تقارير المجلس الأعلى للحسابات الذي تطرق إلى اختلالات كبرى في تدبير القطاع على القضاء.

ومن هنا، فإننا نشدد كذلك على ضرورة تقييم البرنامج الاستعجالي، خصوصا بعد الانتقادات التي صاحبت تنزيله، ونعطي مثلا لهذا بيداغوجيا الإدماج التي خلقت ردود فعل قوية من طرف رجال التعليم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا تفوتنا الفرصة لندعو الحكومة إلى ضرورة التعجيل بتسريع أجراء وتفعيل الاتفاقات المبرمة بين الحكومة السابقة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، والتي توجت باتفاق 26 أبريل، إلى جانب الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع وزارة التربية الوطنية لمعالجة عدد من الملفات المتعلقة بالأسرة التعليمية، مع ضرورة التعجيل بحل الملفات العالقة كلف الدكتورة مستشاري التوجيه والتخطيط والمحققين بمختلف أنواعهم المرتبين في السلم 9 والمجازين والإداريين وغيرهم، مع وضع جدول زمنية لمراجعة النظام الأساسي سبب هذه الثغرات وهذه المآسي كلها.

إن هذه الإجراءات، السيد رئيس الحكومة، من شأنها الحفاظ على استقرار المؤسسة التعليمية والقيام بدور كبير ومركزي في تطوير المنظومة التربوية ورد الاعتبار للمدرسة الوطنية.

وإذ نتمنى ما جاء في برنامجكم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والذي وضع له هدفا عاما يروم استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين الإشعاعي والبحث العلمي من خلال المحاور الخمسة المذكورة في البرنامج والرغبة في الاهتمام بالأساتذة الباحثين، فإننا نؤكد على ضرورة العناية بالعاملين من موظفي التعليم العالي غير الأساتذة الباحثين وفتح حوار في قضية أوضاعهم والحوار معهم ومع منظماتهم النقابية حتى تتم الاستجابة لمطالبهم المطبعية.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أما فيما يخص القطاع الصحي، فعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه النظام الصحي فإن ولوج الخدمات العلاجية ما يزال غير عادل ومحدود بسبب عوامل عدة، منها: ضعف الإنفاق العمومي في مجال الصحة، إضافة إلى ذلك يضاعف تحمل الأسر لنسبة 50% من الإنفاق الإجمالي للصحة من حدة التفاوتات من وجود الخدمات الصحية، وقد جاء برنامج حكومتكم بمجموعة من الإجراءات تجيب على مجموعة من الاختلالات المذكورة منها وغيرها لضمان الجودة والولوج العادل إلى الوقاية والعلاج لكل الفئات والمجالات وذلك بتعميم التغطية الصحية، إلى آخره مما جاء به برنامجكم.

ونحن إذ نتمنى كل هذه الإجراءات، فإننا ندعو إلى:

الأمر اللي هي كذلك أساسية، إذا حاربت في هاذ البلاد الرشوة و حاربت الفقر و حاربت البطالة، وجعلتو أن الأسعار ديال المواد الأساسية ما تكونش فيها هاذوك الزيادات الصاروخية اللي عرفناها في هاذ السنين اللي فاتت، إذا درتو غير هاذ الشي غادي تكونوا اسديتو للبلاد واحد العمل جليل اللي غادي يجعلوا أنه يبقى مستقر و يبقى زايد للقدام.

ولذلك، احنا نتمناو من هنا، لأنه كنعرفوا على أنتي مباشرة من بعد التعيين ديالكم كرئيس للحكومة من لدن جلالة الملك، اتصلت بكم أنا شخصيا، وقلت لكم احنا راه احنا معكم، ماشي لأننا عندنا أصوات نعطيوها لك للأغلبية، احنا كنا عارفين أنك غادي تكون الأغلبية ديالك، ولكن من باب الغيرة اللي عندنا على الوطن ديالنا، قلنا لك احنا راه موجودين معك كمواطنين، كغارية كنبغيو بلادنا، وهذا هو اللي جعلنا أننا امشينا معك في الخط ومازال غادين معك في الخط دابا، و نتمناو أنك توفق في العمل ديالك، لأن الفشل لا قدر الله ماشي فشل ديالك ولا ديال حزب ديالك ولا ديال الحكومة ديالك، الفشل غادي يكون ديال البلاد واحنا ما بغيناها هاذ الفشل هذا.

ولهذا، أنا كنتمناي أن ما نقاوش الدين، استعمال الدين، أنا رجل متدين، أنا ولد الطريقة التيجانية وكان الوالد ديالي من المقدمين ديال هاذ الطريقة هاذي، وكنتقول على أنه لا دين بدون عمل ولا عمل بدون دين. أنا كنتتبع ذاك البرنامج ديال الشريعة والحياة في الجزيرة، واحد الخطرة صبت واحد الجدل بين القرضاوي و واحد العالم ديال الخليج، كيقول له: (أودي احنا خصنا نكونو شوية ديال الواقعية، لأن كان شي واحد قال لك شعلت العافية في واحد المحل وقال لهم رددوا معي "الله أكبر، الله أكبر" وراه غادي تطفى العافية، ولكن ردوا "الله أكبر" حتى اعياوو ما اطفاتش العافية، فحاء فريق آخر فررد "الله أكبر" ولكن استعمال السطولة ديال الماء وامشي اطفأ العافية). إذن الدين والعمل هما اللي كيكونوا الرافدان الأساسيان للنجاح في عملنا، احنا الدين راه ديال الجميع، راه فيه قرون وقرون هاذي، الحمد لله.

ولذلك، السيد الرئيس الحكومة، كنتتلف شوية، كنبغي نرجع للوزير الأول، السيد رئيس الحكومة، أنا كنتمناي أن - إن شاء الله - نزيدو للقدام، وأنت صاحب نكت، وغادي نكملك بواحد النكتة، وخصك تصبر في هاذ المهمة اللي أنت فيها اليوم: "واحد السيد من البادية جاب الجلابة ديالو والتقى مع واحد السيد صاحبو ودار فيه، ابقاو كيدويو شوية وقال له كون شفقي هاذ الجلابة ديالي اشحال أكلت ديال العصا، وقال له أودي هاذ الجلابة ديالك فاش كانت أكلت هاذ العصا، فين كنت أنت؟ قال له كنت في وسطها"، زعما هو اللي كان تياكل العصا.

غادي تاكل العصا، ولكن كنعرفك أنك رجل وطني ورجل صبور وهذا.. وغادي نتجح إن شاء الله في العمل ديالك، وإذا نجحت أنت في العمل ديالك، احنا نرحبناكنا في العمل ديالنا.

مسؤول عن رعيته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تمة مداخلة المستشار السيد عبد الله عطاش، عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، المسلمة لرئاسة الجلسة، توجد بالملحق الثالث المرفق لهذا المحضر)

السيد رئيس المجلس:

الكلمة لمنسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية في إطار 11 دقيقة. السي عرشان، تفضل.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني وأختي المستشارون،

كنت ما غادي تتدخلش، السيد رئيس الحكومة، ولكن جيت هنا أولا باش نحييك، وباش نهنيك على الفوز ديالك والحزب ديالك، ونهني كذلك الطاقم الحكومي اللي كوتيه مع الحلفاء ديالك.

ونطلب منك في نفس الوقت أنك ياله ابدتي، لا تتأثر بعض الانتقادات اللي كنتجي من بعض التدخلات، لأن هاذي مسألة عادية عندنا هنا، ولكن احنا كنعرفو على أن حتى هادو اللي قاموا بهاذ الانتقادات، الأغلبية ديالهم، المسؤولين ديال الأحزاب ديالهم راه كانوا في ذلك المكان اللي كنت فيه، واحنا كنعرفو المغرب الحالة الراهنة ديالو كيفاش دايرة.

ولذلك، احنا اللي نتمناو لك ولحكومتك أنها نتجح، ماشي للحزب ديالك ولا الأحزاب الأخرى الممثلة في الحكومة، ابغيناها نتجح بالنسبة للوطن وبالنسبة للمغرب، باش تستقر هاذ البلاد وباش تتقدم في اقتصادها وفي تعليمها وفي صحتها وفي سكنها.

وأنت ما غادي تتأثرش لأن اعرفتي امتحانات في حياتك، وأنا أتذكر لما كان المجاهد العظيم السي عبد الكريم الخطيب رحمة الله عليه بعد الأحداث ديال الدار البيضاء، وكنا كنجيو معه باش نحضرو في بعض التجمعات ديالك، لأن كانوا بعض الخصوم ديالكم ابغاو يعزلوكم وهددوكم بالحل ديال الحزب ديالكم، ومع ذلك ها أتم اليوم وصلتم للحكم، ونتمنى لكم التوفيق.

ويمكن لكم اليوم من ذاك المكان توجهوا لهاذوك اللي كانوا يهددوكم بالحل بالآية الكريمة: "إنهم يكدون كيدا وأكيدوا كيدا"، وكل من عندك لأن ما باغيش تقول ذيك الكلمة المعلومة.

أنا اللي ابغيت تقول لكم، السيد رئيس الحكومة، وهو أنه سيدنا الله ينصرو مكلف بالأوراش الماكرو اقتصادية، وبغيتكم أتم تتكلفوا ببعض

وينضاف إلى هذا الوضع السكن غير اللائق لفئات عريضة من المواطنين بمدن الصفيح وعدم قدرة الفئات ذات الدخل المحدود على الولوج إلى السكن اللائق بسبب غلاء العقار، وجشع المعنشين العقاريين بالرغم من كل التشجيعات والإعفاءات الجبائية التي يستفيد منها القطاع (22 ألف مليون درهم خلال الست السنوات الأخيرة).

أما المعضلة الكبرى التي تعتري المسألة الاجتماعية فهي البطالة التي تطال فئات واسعة من الشباب، بينهم نسبة عالية من العاطلين حاملي الشهادات كنتيجة موضوعية لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مناصب للشغل وعدم إنتاج المنظومة التعليمية لكفاءات تستجيب لسوق الشغل. هذا مع استمرار مظاهر الهشاشة التقليدية من فقر وتسول وطفولة مشردة وبطالة مقنعة.

لقد عرف الشارع المغربي تعبيرات جديدة للاحتجاج من فئات اجتماعية جديدة بفعل الحراك المجتمعي، مما جعل جل مظاهر الخصاص الاجتماعي بتعبيراتها البشرية تنزل إلى الشارع للتعبير عن مطالبها، وهو ما يستدعي مقاربة شمولية وجديدة للمسألة الاجتماعية وإقرار برامج لمصاحبتها. إنها إشكالات كبرى تواجه الاقتصاد الوطني مع تداعيات المسألة الاجتماعية، غير أن التصريح الحكومي لم يكن في مستوى الإجابة عنها.

السيد رئيس الحكومة، لقد سجلنا في تصريحكم تراجعاً على مستوى محاربة الأمية الذي يناقض ما تم التعهد به من طرف الحكومة السابقة في إطار تحقيق أهداف الألفية بتقليص الأمية إلى 20% سنة 2015 بدل 2016 كما جاء في برنامجكم الحكومي، بل أكثر من هذا فإن الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية التي تم إحداثها طبقاً للقانون رقم 38.09 من أجل تسريع وتيرة تقليص نسبة الأمية العامة إلى 10% سنة 2015 و5% في أفق 2020 والقضاء على هذه الآفة لدى الفئات العمرية ما بين سن 15 و24 سنة 2015، وذلك لما تشكله هذه الظاهرة من تأثير مباشر على التنافسية الاقتصادية والرفع من نسبة النمو الاقتصادي، فهل يمكن أن نتصور أجراً مقتضيات المخطط الأخضر في القطاع الفلاحي و59.8% من العاملين بالقطاع يعانون من الأمية؟ هل يمكن إنجاز مخطط أليوتيس بقطاع الصيد البحري و33.1% ترزح تحت الأمية؟ هل يمكن تحديث الإدارة والارتقاء إلى الإدارة الإلكترونية و22.7% من العاملين بالإدارة أميين؟ هل يمكن أن نتقدم في القطاع التجاري و29.7% من الناشطين بهذا القطاع أميين؟ هل يمكن النهوض بقطاع الصناعة التقليدية بما له من رمزية على المستوى التاريخي والثقافي والحضاري و30.3% من الحرفيين أميين؟ إنها بعض المعطيات التي جاء "برنامجكم" الحكومي لإرجاء تقليصها إلى 2016.

السيد رئيس الحكومة،

كما يعلم الجميع، يعيش الوطن العربي منذ أزيد من سنة على وقع الاحتجاجات والانتفاضات المطالبة بالتحرك من الاستبداد والديمقراطية

التي كمنظومة، وأنا كنجحي دابا جميع القوات ديال الأمن ديالنا، بما في ذلك القوات المسلحة والدرك والأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية، كمنظومة ماشي غير نجيوهم، كمنظومة تتهلاو فيهم، الأساس ديال الأمن ديالنا وديال الشموخ ديال المغرب هما هاذ القوات هاذو، كمنظومة أنكم تتهلاو فيهم وتتهلاو كذلك في الرجال ديال المقاومة وجيش التحرير، راهم مظلومين.

كنتعرف، السيد رئيس الحكومة، على أن تمت انتخابات في هاذ الشئ ديال المقاومة، الولاية الأولى ما تنصبش المجلس الوطني وتدارت انتخابات أخرى، ولاية أخرى احنا فيها، ابقى فيها غير شئ عام ولا ما كاملش وما تنصبش المجلس الوطني لأن بعض الأطراف خافت تمشي لها المسؤولية في هاذك المجلس الوطني، وما ابغاتش تنصب هاذ المجلس، كمنظومة أنك هاذ القضية كذلك تاخذها بعين الاعتبار. وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. بهذا نكون قد أنهينا هذه الحصة، وموعدنا - إن شاء الله - غدا على الساعة العاشرة لنستمع إلى رد السيد رئيس الحكومة. شكرا لكم. رفعت الجلسة.

ملاحق

الملحق الأول: تيمة مداخلة المستشار السيد محمد دعيدة، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية:

... فعمق الأزمة التي أصابت المجتمع في المرتكزات الأساسية للتنمية البشرية من تعليم وصحة وسكن وتشغيل وغيرها، جعلت فئات واسعة من الشباب تنخرط في الحركات الاحتجاجية وخاصة حركة 20 فبراير كتعبير اجتماعي عن الاحتجاج السياسي.

ففي ظل استمرار نظام التربية والتكوين، رغم البرامج والاعتمادات المروضة، حيث يعتبر التعليم أكثر القطاعات الوزارية المستهلكة والمنفقة للمال العام، لكن الحصيلة إنتاج تعليم يفتقد إلى الجودة واستمرار الهدر المدرسي وعدم ضمان مقعد بالمدرسة لكل الأطفال في سن التمدرس، وضعف التأطير التربوي والبيداغوجي، فأضحت المدرسة المغربية في حاجة ملحة إلى إعادة المقاربة وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية. ولا يشد النظام الصحي عن القاعدة، فلازال حجم الخصاص جد مهول في البنيات الاستشفائية خاصة في المجال القروي وفي عدد الأطباء والممرضين والتفاوت على المستوى الجهوي وغياب التجهيزات والأدوية مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة، وهو ما يجعلنا في صفوف متأخرة عن المعايير الدولية لنظام صحي متوازن. فهل المناظرة الوطنية للصحة التي تقترحونها هي الجواب على الإشكالات الحقيقية لهذا القطاع؟ خاصة ما يتعلق بتمويل نفقات الصحة والتي يشكل الأداء المباشر للأسر 57% منها.

والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهو ما أضحى يسمى بالربيع العربي الذي أدى إلى تحولات عميقة في العديد من الدول خاصة تونس، ومصر وليبيا واليمن والبقية ستأتي لا محالة بفضل انتفاضات الشعوب العربية وإصرارها على التحرر من بطش الاستبداد.

وقد عشنا في المغرب منعطفًا سياسيًا هامًا فجرته حركة 20 فبراير، التي ساهمت بشكل فعال في تسريع الإصلاحات التي ناضلت من خلالها القوى التقدمية والديمقراطية والنقابية بشكل أعاد طرح مطالب الشعب المغربي التواق للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان داخل الساحة النضالية، مما أطلق دينامية التغيير بإقرار دستور جديد وانتخابات سابقة لأوانها. لذا فالممارسة الفعلية واليومية لمختلف القطاعات الوزارية يجب أن تجسد هذا المنحى الجديد في الممارسة السياسية، والقطع مع سياسة التعاليم والأوامر، وأن يمارس رئيس الحكومة كل السلطات المخولة له بمقتضى الدستور الجديد. إنها مرحلة تاريخية مفصلية في ممارسة الحكم ببلادنا، فهل ستكون الحكومة الجديدة في مستوى هذه اللحظة التاريخية من أجل محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد، وإنهاء التحكم السلطوي؟

لذلك فالمطلوب هو الإسراع بكل القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور الجديد، واتخاذ الإجراءات المستعجلة بخصوص تفعيل مؤسسات الحكامة، وتخليق الحياة العامة، وإحداث المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية، ومباشرة ورش إصلاح القضاء وتكريس استقلاليتها، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة الفعلية في إقرار السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة،
لم يعد مقبولًا ولا مستساغًا عدم وفاء المغرب بالتزاماته الدولية، أمام مجلس حقوق الإنسان، وأمام لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأمام منظمة العمل الدولية، وذلك من خلال المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

إن أي حديث عن تخليق ونزاهة الحياة العامة ومحاربة كل مظاهر الرشوة والفساد، سيقى دون معنى ما لم يقترن بإرادة سياسية وتدابير ملموسة أولها:

- تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي القائمة على مبادئ السيادة الشعبية، وسمو الدستور، وربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وفصل السلط واستقلاليتها وتوازنها في إطار دولة الحق والقانون وحرية وكرامة المواطن، وذلك في أفق إرساء ممارسة سياسة جديدة للانتقال إلى الملكية البرلمانية، في إطار دستور ديمقراطي، تكون فيه السيادة للأمة والشعب مصدر كل السلطات؛

- التقدم في إصلاح القضاء، وذلك عبر الإسراع بإصدار القوانين المتعلقة بإصلاح القضاء وإحداث القضاء الاجتماعي، وتأكيد السلطة القضائية المنصوص عليها في الدستور بالتشاور مع كل مكونات أسرة القضاء وكذلك الحركة الحقوقية المغربية؛

- وقف جميع أشكال التدخل للتأثير في قرارات القضاء من أي مصدر كان وتمتع المتقاضين من الحق في المحاكمة العادلة، والعمل بشكل سريع على تنفيذ مختلف الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارات العمومية وضد أصحاب المال والنفوذ.

وفي مجال محاربة الرشوة، أتي تصريحكم المسمى برناجنا، بنوايا فقط، ولم يضع الآليات التي من شأنها تنفيذ هذه النوايا.

وانطلاقًا من منظور أن معركة الديمقراطية اليوم بالمغرب تعني محاربة الفساد بمختلف أشكاله، فإننا في الفريق الفيدرالي نرى أنه من الضروري:

- توسيع دائرة التجريم وأطراف الرشوة لتشمل:

- محاولة ارتكاب جرائم الاختلاس والغدر والرشوة الانتخابية والتعسف في استعمال ممتلكات الشركات التجارية على غرار الجرائم الأخرى. بما يتفق مع الفصل 132 من المدونة الجنائية الذي يكرس بصفة

وقد عشنا في المغرب منعطفًا سياسيًا هامًا فجرته حركة 20 فبراير، التي ساهمت بشكل فعال في تسريع الإصلاحات التي ناضلت من خلالها القوى التقدمية والديمقراطية والنقابية بشكل أعاد طرح مطالب الشعب المغربي التواق للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان داخل الساحة النضالية، مما أطلق دينامية التغيير بإقرار دستور جديد وانتخابات سابقة لأوانها. لذا فالممارسة الفعلية واليومية لمختلف القطاعات الوزارية يجب أن تجسد هذا المنحى الجديد في الممارسة السياسية، والقطع مع سياسة التعاليم والأوامر، وأن يمارس رئيس الحكومة كل السلطات المخولة له بمقتضى الدستور الجديد. إنها مرحلة تاريخية مفصلية في ممارسة الحكم ببلادنا، فهل ستكون الحكومة الجديدة في مستوى هذه اللحظة التاريخية من أجل محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد، وإنهاء التحكم السلطوي؟

لذلك فالمطلوب هو الإسراع بكل القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور الجديد، واتخاذ الإجراءات المستعجلة بخصوص تفعيل مؤسسات الحكامة، وتخليق الحياة العامة، وإحداث المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية، ومباشرة ورش إصلاح القضاء وتكريس استقلاليتها، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة الفعلية في إقرار السياسات العمومية.

السيد رئيس الحكومة،

لم يعد مقبولًا ولا مستساغًا عدم وفاء المغرب بالتزاماته الدولية، أمام مجلس حقوق الإنسان، وأمام لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأمام منظمة العمل الدولية، وذلك من خلال المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

إن أي حديث عن تخليق ونزاهة الحياة العامة ومحاربة كل مظاهر الرشوة والفساد، سيقى دون معنى ما لم يقترن بإرادة سياسية وتدابير ملموسة أولها:

- تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي القائمة على مبادئ السيادة الشعبية، وسمو الدستور، وربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وفصل السلط واستقلاليتها وتوازنها في إطار دولة الحق والقانون وحرية وكرامة المواطن، وذلك في أفق إرساء ممارسة سياسة جديدة للانتقال إلى الملكية البرلمانية، في إطار دستور ديمقراطي، تكون فيه السيادة للأمة والشعب مصدر كل السلطات؛

- التقدم في إصلاح القضاء، وذلك عبر الإسراع بإصدار القوانين المتعلقة بإصلاح القضاء وإحداث القضاء الاجتماعي، وتأكيد السلطة القضائية المنصوص عليها في الدستور بالتشاور مع كل مكونات أسرة القضاء وكذلك الحركة الحقوقية المغربية؛

- وقف جميع أشكال التدخل للتأثير في قرارات القضاء من أي مصدر كان وتمتع المتقاضين من الحق في المحاكمة العادلة، والعمل بشكل سريع على تنفيذ مختلف الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارات العمومية وضد أصحاب المال والنفوذ.

وفي مجال محاربة الرشوة، أتي تصريحكم المسمى برناجنا، بنوايا فقط، ولم يضع الآليات التي من شأنها تنفيذ هذه النوايا.

وانطلاقًا من منظور أن معركة الديمقراطية اليوم بالمغرب تعني محاربة الفساد بمختلف أشكاله، فإننا في الفريق الفيدرالي نرى أنه من الضروري:

- توسيع دائرة التجريم وأطراف الرشوة لتشمل:

- محاولة ارتكاب جرائم الاختلاس والغدر والرشوة الانتخابية والتعسف في استعمال ممتلكات الشركات التجارية على غرار الجرائم الأخرى. بما يتفق مع الفصل 132 من المدونة الجنائية الذي يكرس بصفة

عامة مبدأ المسؤولية الجنائية الشخصية.

- التنصيص على تجريم محاولات تهرب المقاولات من المخصصات الاجتماعية ومستحقات العمال واعتبارها شكلا من أشكال الإغتناء غير المشروع واستغلال النفوذ؛

- توسيع دائرة أطراف الرشوة بتميم الفصول 248 و 251 و 256-1 من القانون الجنائي لتشمل المستخدمين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية تجاوبا مع مقتضيات المادة 16 من الاتفاقية الأممية. وتفعيل دور القضاء في محاكمة المسؤولين الكبار، أيا كانت سلطتهم، وأيا كان نفوذهم، متى ثبت تورطهم في قضايا الفساد؛

- الرفع من فعالية المراقبة السياسية بتعزيز قدرة البرلمان على توظيف الأدوات الرقابية المتاحة له بمتابعة تطبيق القوانين مع السلطة التنفيذية ومؤسسات إنفاذ القانون، المواكبة الدائمة لمختلف التقارير التي ترصد الفساد وطنيا ودوليا، وتجاوز دور المساءلة إلى ممارسة استقصاء واستطلاع الحقائق للوقوف على حقيقة ما يثار من موضوعات وبيان مواطن الفساد؛

- إعادة تحديد اختصاصات هيئات المراقبة المالية والإدارية وتحسين مستوى التنسيق بينها؛

- مراجعة الإطار القانوني للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بما يتلاءم مع مقتضيات المادة 6 للاتفاقية الأممية؛

- الرقي بالنص المنظم للصفقات العمومية إلى مرتبة قانون وتضمينه مقتضيات جديدة تتعلق بإحداث آلية مستقلة تتوفر على سلطة تقريرية للحسم في الشكايات والتظلمات المتعلقة بالصفقات العمومية؛

- تقوية دور العدالة باعتبارها الفاعل الأساسي لكل إستراتيجية تتوخى مكافحة الفساد سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

إن مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة يستدعي مقاربة جارية وتشاركية تستنهب كافة الفعاليات على الصعيد الدولي والوطني والجهوي والمحلي من أجل بناء تحالفات المناهضة للفساد بجميع أشكاله وعلى جميع مستوياته مرورا بمجهود إعلامي وتواصل هادف لتوسيع دائرة الإعلام والتواصل التحسيس بالوقاية من الرشوة وتفعيل الدور الوزان لوسائل الإعلام في تعزيز منظومة النزاهة وتمتعها بحرية المشاركة بفعالية في عمليات المساءلة والمحاسبة وفضح حالات الفساد.

السيد الرئيس،

من المعضلات التي يواجها الاقتصاد المغربي نظام الامتيازات وسيادة اقتصاد الربح، فلم يعد من المقبول الاستمرار في سياسة إغناء الغني وإفقار الفقير. إن الارتفاع الكبير لنفقات صندوق المقاصة تتطلب اليوم من الحكومة اتخاذ قرارات جريئة وجراة سياسية حتى يصل الدعم لمستحقيه، فلقد أبانت الدراسة التي قام بها مرصد الظروف المعيشية للسكان أن 20% من الأسر الأكثر غنى تستحوذ على 40% من الدعم الغذائي

(40.2% القمح الطري، 41.2% السكر) و75% من دعم المحروقات.

في حين نجد أن 20% من الأسر الأكثر فقرا لا تستفيد سوى من 6.1% بالنسبة للقمح الطري و9.3% بالنسبة للسكر و1% فقط بالنسبة للمحروقات.

وفي إطار قيم الشفافية ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة تفعيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور واتخاذ كافة التدابير القانونية والتشريعية الكفيلة بضمان حق الولوج إلى المعلومة:

نشر لائحة المستفيدين من رخص الصيد في أعالي البحار، ولائحة المستفيدين من الأذنيات (الكريمت)، ولائحة المستفيدين من المقالع الرملية، ولائحة المستفيدين من المعاشات الاستثنائية، ولائحة المنشآت العامة غير الخاضعة لأي مراقبة قبلية أو بعدية أو المراقبة المصاحبة، كما هو الشأن بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير مثلاً، ووضع حد للإعفاءات الجبائية التي ليس لها طابعا اجتماعيا، والتي بلغت خلال الست سنوات الأخيرة ما يفوق 174.000 مليون درهم، إلى غير ذلك من الإجراءات البسيطة والتي تتطلب الجراة السياسية والصدق في محاربة اقتصاد الربح والاحتكار والامتيازات.

السيد رئيس الحكومة،

لقد جاء تصريحكم مخيبا لآمال الجالية المغربية بالخارج، والتي كانت تنتظر إجراءات ملموسة لإشراكها في الحياة السياسية، حيث إن بداية تطبيق مقتضيات الفصل 17 من الدستور لم يكن سليما ولا ديمقراطياً.

السيد الرئيس،

وبخصوص قضية الصحراء المغربية، فإن الحل الذي تقترحه بلادنا، عبر الحكم الذاتي، باعتباره حلا سياسيا توفيقيا وعادلا لمشكل الصحراء ليعبر عن رغبة أكيدة من المغرب في إنهاء هذا المشكل وإيجاد حل دائم ونهائي يراعي سيادته ووحدة أراضيه وخصوصيات المنطقة وفقا لمبادئ الديمقراطية واللامركزية، وبناء اتحاد المغرب العربي لمواجهة كل التكتلات الاقتصادية والسياسية وروح تقطين على مستوى النمو الاقتصادي، كما تؤكد في هذا الإطار، على العمل من أجل تحرير سبتة ومليلية والجزر الجعفرية.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من كل الملاحظات والإشارات السريعة، ومن موقعنا كمعارضة برلمانية موضوعية، وقوة اقتراحية، فإننا نقول لكم، وبصدق نضالي، أنه في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة والظروف الوطنية والعربية والعالمية الصعبة، لا خيار لنا جميعاً إلا إنجاح هذه التجربة الجديدة في الحياة السياسية المغربية وتطبيق مضامين الدستور بشكل ديمقراطي وتشاركي والحفاظ على آمال وأمان الشعب المغربي في التغيير وإقرار العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية والمساواة والإنصاف وإعادة الاعتبار للمفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بإعادة صياغة مقوماتها على أسس جديدة محورها وهدفها المواطن المغربي في إطار اقتصاد وطني له من القدرة والمناعة

نظام التأمين الإجباري عن المرض، ليشمل فئات جديدة: المهن الحرة، الصناع التقليديين، الطلبة.. وإنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين، وتعميم نظام المساعدة الطبية.. وهي تدابير تسير في أفق إقرار الديمقراطية الاجتماعية الكفيلة بتخفيف الفوارق الطبقة، وضمان الحد الأدنى للعيش الكريم لكل فئات الشعب، وهي جهود تدعمها عدد من التدابير والمشاريع مثل مشروع إصلاح نظام المقاصة، وبشكل خاص استهداف أكثر للمعوزين، وتقديم دعم تقني مباشر للفقراء من خلال صندوق التضامن.

ونود أن نسجل أهمية إنشاء صندوق للزكاة على أساس المساهمة الاختيارية، حتى تتمكن من الاستفادة من قيمنا الدينية والأخلاقية في مجال التضامن والتخفيف من حدة الفقر والعوز. ونود أن نشير إلى أن فكرة إنشاء صندوق للزكاة كان قد طرحها الأستاذ اسماعيل العلوي رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام السابق لحزب التقدم والاشتراكية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، دون أن يتم تنفيذ هذه الفكرة، ونحن مسرورون باعتقادها من طرف الحكومة الجديدة ضمن استثمار كل القيم الإيجابية لمجتمعنا وترسيخ قيم التضامن والتآزر، كقيم نبيلة في مواجهة قيم الفردانية التي تريد أن تفرضها الليبرالية المتوحشة.

السيد الرئيس،

إضافة إلى توفير الشغل والحد الأدنى من القوت اليومي، فإن الحياة الكريمة للمواطن تقتضي توفير السكن اللائق والتعليم الجيد والتكوين المفيد وضمان الولوج إلى العلاج، وبرنامج الحكومة لا يغفل هذه المجالات الحيوية والضرورية.

والحكومة إذ ستواصل المكتسبات المحققة في مجال الإسكان، خاصة السكن الاجتماعي، فإنها تضع هدفا طموحا بالتزامها بتقليص العجز السكني من 840 ألف وحدة إلى 400 ألف وحدة سكنية، إضافة إلى اهتمامها بالطبقة الوسطى بإحداثها لمنتوج سكني جديد، موجه لهذه الفئة بقيمة لا تتعدى 800 ألف درهم، إضافة إلى اهتمامها بالسكن في العالم القروي الذي يتم استثنائه، عموما، من المشاريع السكنية الكبرى لحد الآن، وبرنامج أخرى ستعكس إيجابا، بالتأكيد، على حياة الشعب. ونود أن نؤكد على ضرورة معالجة إشكالية العقار بشكل جذري للحد من التضخم المصطنع للأسعار ومواجهة ظاهرة "النوار" بكل حزم، هذه الظاهرة التي حدثت من التأثير الإيجابي لمشاريع السكن الاجتماعي.

وفي المجال الصحي، نلمس جدية أكيدة في برنامج الحكومة وملاحم مقارنة جديدة أساسها جودة الخدمات الصحية وتحسين ظروف استقبال المرضى، خاصة في أقسام المستعجلات والولادة، وضمان حق لولوج للخدمات الصحية لكل المواطنين. ونسجل بشكل خاص التزام الحكومة بتوفير الأدوية الأساسية للمعوزين، إضافة إلى تقريب الخدمات الصحية من المواطن، خاصة في العالم القروي.

ما يؤهله لتجديد هيكله وتحديثها وضمان قدرته على التفاعل مع محيطه الجهوي والدولي لتقوية تكامله وتماسكه في أفق مجتمع الحداثة والديمقراطية والمواطنة.

والسلام عليكم.

الملحق الثاني: تمة مداخلة المستشار السيد محمد عذاب، عن فريق التحالف الاشتراكي:

... نعتبر أن المسألة الاجتماعية، إضافة إلى محاربة الفساد والريع، هي السمة الأساسية لهذه الحكومة، أو على الأقل ما ينبغي أن تكون عليه، فهذه الحكومة في حد ذاتها هي الجواب السياسي المناسب للسؤال السياسي، لكن عليها أن تقدم أجوبة على السؤال الاجتماعي العويص، المتداخل بشكل وثيق، مع السؤال السياسي المقلق ضمن الظروف التي نعيشها منذ سنة إقليميا ووطنيا.

إشكالية الشغل والتشغيل تأخذ الصدارة في المسألة الاجتماعية، وتفرض تدابير استعجالية للتخفيف من حدتها مرحليا وروية إستراتيجية شمولية لتدبيرها الجيد مستقبلا. الحكومة واعية بالتأكد بثقل هذا الملف، والتدابير التي يقترحها البرنامج الحكومي تدعو إلى التفاؤل. إضافة إلى تطوير البرامج الجارية، والتي يعرف بعضها صعوبات إن لم نقل فشلا، فإن الحكومة تقترح برامج جديدة ومنها برنامج "مبادرة و"تأطير" و"استيعاب"، ولابد أن نؤكد على ضرورة توفير كل الشروط لتعطي هذه البرامج النتائج المرجوة منها، وبشكل خاص ضمان ولوج متخرجها لسوق الشغل ومناصب قارة، لكونها برامج مؤهلة للتشغيل، وليست برامج تشغيل في حد ذاتها، وهذا يفرض تدابير مواكبة، ومنها ضمان احترام مدونة الشغل واحترام الأجور في القطاع الخاص حسب المؤهلات والكفاءات وتوفير الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين في هذا القطاع، علاوة على ضمان تعويض فعلي عن البطالة وقيام وكالة إنعاش التشغيل والكفاءات بدور أكثر فعالية ونجاعة، وذلك لطمأننة الواجدين للشغل في هذا القطاع من الكفاءات وذوي التكوين والتأهيل، على مستقبلهم المهني والاجتماعي.

وبهذا الخصوص، نسجل أهمية ما جاء في برنامج الحكومة من فصل الموارد البشرية للتعليم الخصوصي عن موارد القطاع العام، وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع الصحة، مما سيساهم - دون شك - في خلق مناصب شغل جديدة وقارة في كلا القطاعين. لكن لابد من ضمان أجور متساوية أو متقاربة على الأقل، إضافة إلى التمتع بالحق في التغطية الاجتماعية والصحية، وهو ما يفرض جراحة في التشريع والتتبع والمراقبة لخلق أجواء محفزة للولوج للقطاع الخاص في هذين المجالين.

ونسجل بهذا الصدد المقاربة الجديدة للحكومة للحماية الاجتماعية وعزمها إدخال إصلاحات عميقة للمؤسسات العاملة في هذا المجال. وبرنامج الحكومة طموح بهذا الصدد، نذكر بالخصوص توسيع عدد المستفيدين من

السكن، إذ أن الملاحظ أن تخلي الحكومات السابقة على دعم الاسترجاع لفوائد ديون السكن الاجتماعي قد قلص من الإقبال على امتلاك السكن. ولقد أكد برنامجكم الحكومي التوجه نحو تنويع وتوفير العرض السكني الموجه لفائدة الأسر المعوزة، بقيمة عقارية منخفضة وتخفيض عبء تكاليف السكن في ميزانية الأسر.

ولكننا في الوقت نفسه، إذ نثمن هذا، ندعوكم وحكومتم إلى مراجعة قيمة 800 ألف درهم التي حددتموها كسقف لفائدة الفئات المتوسطة لعدم قدرتهم عليها. السيد الرئيس المحترم،

IV. مجال التضامن والحماية الاجتماعية:

إننا، وإذ نسجل بإيجابية ما جاء في برنامجكم الحكومي من تنزيل لمجمل مقتضيات مجال التضامن والحماية والحقوق الاجتماعية التي جاء بها الدستور ونذكر منها:

1- التأمين الإجباري عن المرض: التغطية الصحية

فإن التغطية الصحية التي تعد من الوظائف المهمة للصحة العامة، تكتسي أهمية بالغة، سواء بالنسبة للمجال الصحي أو الاقتصادي، فالهدف الأساسي منها هو خلق حالة من التضامن والعدالة فيما يخص الولوج للعلاج، مما سيحسن من فعالية النظام الصحي، كما تهدف إلى تمكين المؤمنين من علاجات ذات جودة ولكن بثمن معقول.

وإذ نثمن ما جتم به في برنامجكم في هذا الموضوع، حيث أكدتم اعترافكم تعميم التغطية الصحية على الطلبة والمهن الحرة وخاصة على ذوي الدخل المحدود، إلا أنكم، السيد رئيس الحكومة، أغفتم ما جاء في المدونة من إمكانية توسيع التغطية إلى آباء المؤمنين.

2- البطالة:

إن استمرار بطالة الخريجين يعتبر هدرا حقيقيا لأحد أهم موارد البلاد، إذ كيف يعقل أن يستغني بلد كالمغرب عن عقول أفق من أجل تكوينها وتأهيلها اعتمادات ضخمة؟

مع أن نسبة التوظيف عندنا لازالت ضعيفة إذ لا تتجاوز 25 في الألف، في حين أنها تصل في البلاد المتقدمة إلى أكثر من 75 في الألف، (ونسبة 25 في الألف قد تكون معقولة في قطاعين حيويين: التعليم والصحة).

وإذ نثمن ما جاء في البرنامج الحكومي من تتبع تنفيذ وتطوير برامج التشغيل القائمة وتحسين جدواها واعتماد برامج جديدة من قبيل برنامج مبادرة، الذي يهم التشغيل في الجمعيات وبرنامج تأطير الذي يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة طويلة الأمد بوضع منحة لإعادة التأهيل لكل متدرب في حدود سنة، بهدف تأطير 50.000 سنويا، برنامج استيعاب كنظام انتقالي تحفيزي لإدماج الاقتصاد غير المهيكل بما يدعم استقرار التشغيل وتحسين ظروفه، والتزامكم مضاعفة مردودية التشغيل الذاتي من خلال مواكبة المقاولات الجديدة وتمكينها من ولوج الطليبات

السيد الرئيس،

يصعب علينا تعداد كل الإيجابيات والمشاريع المتضمنة في برنامج الحكومة، فهي، والحمد لله، كثيرة ومتعددة، وما أوردناه من نماذج يعبر عن جدية البرنامج الحكومي وإرادة الحكومة في خدمة قضايا الشعب المغربي ومعالجة الإشكالات الأكثر إلحاحية، حتى تكون هذه الحكومة حكومة تاريخية بكل معنى الكلمة، ليس فقط لكونها حكومة بعد دستور جديد ومتقدم مكلفه بتنزيله، أو لكونها جواب مغربي أصيل على تحولات المرحلة، إضافة إلى الجواب الدستوري وتفاعل جلالة الملك محمد السادس مع طموحات شعبه، بل كذلك لكونها حكومة متجاوبة مع طموحات ومطالب الشعب المغربي، حكومة محاربة للفساد، حكومة سياسات اجتماعية جريئة، ناجعة وحدائية في العمق. حكومة تحظى بمساندة شعبية لم يسبق لها مثيل، وبدعم أكيد لقائد البلاد جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

فلتكونوا، السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة الوزراء، في مستوى هذا الجو الإيجابي، ونحن واثقون أنكم كذلك، ولديكم ما يكفي من الإرادة ومن الكفاءة ومن روح المسؤولية، لتكونوا في مستوى طموحات شعبنا وأمتنا ومستوى اللحظة التاريخية ومستوى المغرب الجديد الذي نبنيه جميعا، مغرب متقدم، مزدهر، ضامن لكرامة مواطنيه، موحد من وجدة إلى طنجة إلى الكويرة، حاضر بفعالية في محيطه الإقليمي والقاري والدولي بإشعاع تجربته السياسية المتميزة وبتقافته وخصوصياته وإشعاعه الحضاري كما كان عبر التاريخ.

نتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح، والسلام عليكم."

الملحق الثالث: تمة مداخلة المستشار السيد عبد الله عطاش، عن مجموعة

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أما فيما يخص السكن، فنفضل معضلة توفير السكن اللائق واحدة من الإشكالات الكبرى التي ما يزال المغرب يتخبط فيها منذ عقود من الزمن، ذلك أن معالجة هذه المعضلة هي أبعد من أن يتم حصرها في رفع وتيرة العروض من المساكن بتكلفة منخفضة، حيث أن التركيز على البعد الكمي قد وابه تراجعا كبيرا على مستوى الجودة العمرانية وتوفير الحد الأدنى من المرافق والتجهيزات العمومية في ظل غياب مقارنة عمرانية متكاملة ومنهجية.

وإننا نتساءل عن أثر مختلف صناديق الضمان التي تم تعبئتها لدعم تمويل

سياسة جائية فعالة وعادية.

VI. المؤسسات العمومية:

إن المؤسسات العمومية والشبه العمومية والشركات الوطنية باعتبارها أدوات لتحقيق التنمية البشرية، قد تعرضت طوال السنين التي تلت استقلال المغرب، لكل أشكال الإختلالات المالية والإدارية مما أدى إلى إفلاس بعضها وإلى عجز البعض الآخر عن أداء الأدوار التي أسس من أجلها. ولقد تجلت الأوضاع السيئة لهذه المؤسسات في فتح اعتمادات بدون ضمان و منح قروض وأحياناً تبرعات خارج القانون، والتشطيط على سلفات وديون من دون وجه حق، والتنازل عن الفوائد ومما يدخل في حكمها لفائدة بعض أصحاب الجاه والنفوذ من مختلف الألوان السياسية وغيرها، علاوة على الاختلالات المباشرة للعديد من المؤسسات العمومية والشبه العمومية.

كل هذا يتطلب تدابير إستراتيجية ومن ذلك:

- وضع حد للزيف الذي يحدثه الفساد الإداري و المالي والذي ينخر أغلب المؤسسات العمومية ويعرض المال العام للهدر والنهب وتهدر معه فرص إنتاج مناصب الشغل؛

- تحمل المسؤولية الكاملة في مراقبة الإدارات والمؤسسات العمومية وإصلاح القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمنشآت العامة؛

- ضمان النزاهة والشفافية ومعيار الكفاءة والاستحقاق في التنافس على المناصب التي توفرها الإدارات والمؤسسات العمومية، ووقف التوظيفات الزبونية والحزبية، حيث أن هناك غرباء عن هذه المؤسسات يتم منحهم مناصب المسؤولية بدون ضوابط واضحة، بحيث يتهرب أغلبهم من المسؤولية بل من المحاسبة؛

- الاهتمام بالموارد البشرية بهذه المؤسسات.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والمستشارات المحترمات، السادة المستشارون المحترمون.

نتمنى ألا يجيب أملنا في أول رئيس حكومة لأول حكومة في ظل الدستور الجديد من أجل تحقيق التغيير والإصلاح الذي يترقبه المواطنون، وهذا الترقب لا ينبغي أن يطول.

وختاماً، نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أن مسؤوليتنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تلزمننا بأن نوجه لكم النصح والتنبيه بل والنقد البناء، ونعبر لكم في نفس الوقت عن استعدادنا للتعاون معكم ودعم كل المبادرات التي تهدف إلى صالح هذا البلد وصالح الشغيلة المغربية مؤكداً على شعارنا "الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة" تلكم بعض ملاحظتنا

العمومية، بالعروض عبر المناوأة باحتضان المؤسسات العمومية والمقاولات الكبيرة.

إلا أننا نسجل أن المراهنة في التشغيل على القطاع الخاص يحتاج إلى مقارنة شاملة لوقع هذا القطاع لتحديثه وعقلنة تدبيره، وجعله مقولة مؤسساتية، حتى يمتلك ضمانات الاستمرار ومواجحة تحديات العولمة وتحرير التجارة العالمية ليتمكن بدوره من توفير ضمانات إدماج للمتخرجين، السيد الرئيس،

إن التفرج على اعتصامات حاملي الشهادات وإمكانية استغلالها من قبل هذا الطرف أو ذاك ليس في مصلحة الحكومة، ولا يشرفها لا هي ولا المجتمع المغربي برمته، حيث أن الأمر يتطلب مجهوداً وطنياً وتضامناً فعلياً بين الجميع لمعالجة هذه الآفة الخطيرة ووقاية مجتمعنا من استفحالها واستغلالها.

وفي مجال توظيف حاملي الشهادات، نؤكد أن حكومتكم تتحمل ثقلاً ناتجاً عن سوء تدبير السياسات السابقة لهذا الملف، واعتماد حلول ترقيعية وأنية تتجه في أغلبها إلى التوظيف المباشر غير المنتج بسبب فقدان الثقة في التدبير الحكومي للمناصب المحدثه وفقدان الثقة في القطاع الخاص وغياب ضمانات بتوفير الحقوق الأساسية فيه، مما يقتضي من الحكومة مقارنة جديدة عميقة لحل المشكل في عمقه، سواء على مستوى ملائمة التكوينات الجامعية واستحداث المناصب المالية الكفيلة برفع نسبة التأطير في القطاعات الاجتماعية وفق المعايير الدولية، وتقوية قدرة القطاع الخاص على الإسهام في الإدماج وتعزيز جاذبيته، وفتح حوار عميق وصرح مع هذه الفئة وداخل المجتمع، من أجل إنهاء هذه الظاهرة وما أصبح ينتج عنها من سلوكيات مأساوية لا تليق بصورة المغرب ولا بصورة خريجي جامعاته.

3 - التوقيف عن العمل:

وفي هذا الصدد نسجل بارتياح التزام حكومتكم بإخراج نظام التعويض عن فقدان الشغل الذي تأخر كثيراً رغم الاتفاق عليه مع الحكومات السابقة.

4- معضلة التقاعد:

إن التحول الديموغرافي الجديد ببلادنا يتميز بالتوجه نحو الشيخوخة وهو ما ينطوي على الخطر في المستقبل المنظور ما لم تتوفر الثروة اللازمة لإرساء أنظمة فعالة للحماية الاجتماعية، خاصة أن أغلب صناديق التقاعد على وشك الدخول في مرحلة صعبة تضع فيها الحقوق والمكتسبات، لهذا نؤكد لكم السيد رئيس الحكومة أن إصلاح أنظمة التقاعد ينبغي أن يركز على دراسة معمقة وتشاور موسع، مع إحياء اللجنة الوطنية التي لم تعد تتعدى لفترة طويلة.

السيد الرئيس المحترم،

V. الضريبة على الدخل:

أما موضوع الضريبة على الدخل، فإننا نؤكد على أننا طالبنا ومنذ سنوات بتخفيف العبء الضريبي عن الأجراء خاصة الفئات الدنيا والمتوسطة، مع رفع مساهمة ذوي الدخل العالية حتى تتمكن من إرساء

على التصريح الحكومي المعروض علينا، وتتمنى صادقين أن تجد كالآراء التي عرضت من على هذه المنصة الأذان الصاغية والاهتمام اللازم حتى يساهم الجميع في بناء دولة الحق والقانون والمصداقية "وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته